جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

علوم الإعلام والاتصال
الإعلام والاتصال
اتصال وعلاقات عامة

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
بوراس نجلاء - غضبان مروى

يوم: 14/09/2020

الترشيد الاتصالي للوعي الجماهيري السياسي في البيئة الرقمية من دوامة الصمت إلى اجتياز المجتمع التقليدي -دراسة تحليلية لعينة من صفحات نشطاء عبر الوسائط الرقمية-

---

لجنة المناقشة:

د.هشام عبادة	الرتبة	الجامعة	المشرف	
	العضو 2 الرتبة	الجامعة		الصفة
	العضو 3 الرتبة	الجامعة		الصفة

السنة الجامعية : 2019 - 2020

شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "هشام عبادة"

على كل الوقت والجهد الذي منحنا إيّاه وعدم التخلي عنا رغم الظروف

كان من حسن حظنا أننا خضنا هذه التجربة معه.

كما نتوجه بالشكر إلى أساتذة شعبة الإعلام والاتصال بجامعة محمد خيضر الذين ساهموا في تكويننا ومرافقتنا في المسار الجامعي.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات.

إلى من وقفا بجانبي ووثقا بي أمي وأبي

لا يسعني إلاّ أن أهديهما عملي المتواضع هذا بعد كل ما قاموا به من أجلي

إلى أخوي الكريمين "أسامة" و"عبد المحسن" وعائلتيهما

إلى عائلتي "بوراس" و"برجي"

إلى عائلتي الثانية عائلة "جغوبي"

إلى أصدقائي من صادقتهم في كل الأطوار الدراسية

إلى زملائي في الجامعة دفعة ماستر 2 اتصال وعلاقات عامة 2019-2020

إلى إخوتي وأخواتي زملائي في الفوج الثاني

"بوراس نجلاء"

اهـــداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى اله وصحبه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين اما بعد:

أهدي تخرجي:

الى اللذين أدين لهما بكل الفضل والامتنان والشكر بعد الله عز وجل

أمـــي وأبـــي

فعسى الله ان يوفقني في رد فضلهما فهو الولي القدير

الى القلوب التي فرحت لفرحتي اخوتي واحبتي

الى الأستاذ المشرف عبادة هشام

الى زميلتي التي قاسمتني هذا العمل نجلاء بوراس، الى جميع الاهل والاقارب والأصدقاء

مـــروى

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة موضوع الترشيد الاتصالي للوعي الجماهيري السياسي في البيئة الرقمية من دوامة الصمت إلى اجتياز المجتمع الجماهيري، حيث تتم من خلال تحليل المحتوى الرقمي المتداول في الشبكات الاجتماعية بهدف الوصول إلى وصف وتفسير للعلاقة التي تربط بين المشاركة السياسية الشبكية والتحول الديمقراطي داخل المجتمع الجزائري وآليات تشكل الرأي العام بعيداً عن وسائل الإعلام الجماهيرية، بالإضافة إلى تحديد الفاعلين في عملية ترشيد سلوكيات الأفراد والأساليب التي تم اتباعها في محاولة إحداث التغيير الجذري للنظام السياسي والاجتماعي.

تم ذلك بالاعتماد على منهج تحليل المضمون واستمارة تحليل المضمون في دراسة بعض محتويات صفحات وحسابات نشطاء عبر الوسائط الرقمية (فايسبوك، انستغرام، يوتيوب) في فترة بين الاعلان عن العهدة الخامسة والمرحلة الانتقالية التي والتها، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها إثبات أهمية الشبكات الاجتماعية في منح حق الفرد في حرية التعبير وممارسته بكل ديمقراطية وذلك الذي دفعه إلى المشاركة في النشاط الأساسي والتأكيد على فعالية التعبئة والدعوة للتحضر التي تولاها ناشطون سياسيون ومدونون وغيرهم ومن ثم التنظيم والتهيئة للانتفاضات الشعبية.

الكلمات المفتاحية:

الترشيد الاتصالي– الوعي السياسي– الرأي العام– المشاركة السياسية

Abstract:

This thesis discusses the rational communication of public political consciousness in the digital environment from the spiral of silence to passing the traditional society, which analyses the viral digital content carried over social media with the aim of achieving the description and to explain the relation between the digital political participation and the democratization inside the Algerian community and the mechanism of forming the public opinion away from mass media, in addition, identification of the actors in the rationalization process of individuals behavior and manners, plus the techniques and methods which have been used in trying to make a radical change in the social and political system.

That has been done by using the content analysis methodology and content analysis format in studying some activists' digital pages and accounts content through digital media (Facebook, Instagram, YouTube) in period between the fifth mandate and the transitional phase after, then this study finds that social media has a major role in giving the chance to practice the right of expression with all amount of democracy and that's what encouraged individuals in joining the political activity and emphasize on the mobilization effectiveness and the advocacy for urbanization and modernization, which got handled by the political activists, bloggers and others then the organization and planning for the popular uprisings.

Keywords:

Rational communication- political consciousness- public opinion- political activity

مقدمة:

يُعد الإعلام عاملاً أساسياً لعملية التحديث والتعبئة التنموية بالنسبة للمجتمعات، حيث أنّ تدفق المعلومات قد يتيح للأفراد فرصة ترقية سلوكياتهم وأفكارهم ومنه إعادة النظر في الأوضاع المحيطة بهم والانتقال بها إلى مستوى من التحضر، فالمنصات الإعلامية مسؤولة عن تشكيل الرأي العام حول قضايا تمس الحياة اليومية حيث أن القائم بالاتصال يتحكم وينتج المعلومة بشكل بناء لمدركات المتلقي، وأنّ المقدار المعطى لحرية الإعلام يحدد مدى ديمقراطية الدولة وتقبلها للنقد الجماهيري.

غير أنّ الوسائط الرقمية غيرت المفاهيم والمعطيات التي بنتها وسائل الإعلام التقليدية حيث أحدثت وقعاً كبيراً بفرض إعادة البحث في الدراسات الاتصالية والاعلامية حول مدى توافق النظريات المفسرة مع الوسائل التواصلية الجديدة، فهذه الأخيرة قد غيرت سير المنظومة الاتصالية الإعلامية ومكوناتها، بالتالي تتيح الارتقاء بمستوى التفاعلية بين القائم بالاتصال والمتلقي نظراً لتوفير فرصة النقاش والحوار، وعليه تغيير مجرى التعبير وتشكيل الرأي العام الذي كان يعتمد على ما تقدمه وسائل الإعلام الجماهيرية من معلومات بمنحى معين، إلاَ أنه لم تعد هذه الوسائل وحدها التي تفرض اتجاهاً معيناً على الرأي العام فالوسائط الرقمية أضحى لها دور فاعل في ذلك.

ثم إنّ الشبكات الاجتماعية تشكلت من مرجعية غير منتظمة وعفوية بعيدة عن أي التزامات إيديولوجية مفروضة عليها، فتحوّل الفرد من متلقي نادراً ما تتاح له فرصة التفاعل مع الوسيلة إلى كونه مركز العملية الإعلامية في هذا الموقف، حيث ينتقي معلوماته ويعيد إنتاجها أو يكون هو بالذات مصدر المعلومة ومنتجها في آن واحد، كما وفتحت مجالاً للنقاش الانتقادي والتعرف على الرأي الآخر في حين كانت تهيمن وسائل الإعلام على الاتجاه الذي يتخذه الرأي العام باعتباره رأي الأغلبية.

فزاد اعتماد الفرد على المعرفة المتداولة عبر الوسائط الرقمية في تكوين آراءه نحو القضايا المحيطة به بالإضافة إلى الدور الذي تَقلّده الإعلام الاجتماعي ليصبح أداةً للتنوير ورفع مستوى وعي الأفراد، نظراً لتراكم المعلومات والنقاش حولها في فضاء افتراضي يجمع

بين مستخدمين ذو توجه مشترك فيتجلى لهم تصور رؤية واضحة ومتكاملة للقضية أو الوضع محل النقاش، في حين استغل البعض نشاطهم عبر هذا الفضاء في نشر الأمور التي كانت تُغيّب عن الجمهور من طرف وسائل الإعلام والتعبير عن توجهاتهم الأيديولوجية والتأثير بها على الآخرين، خاصة فيما يتعلق بالوضع السياسي الذي لم يكن من السهل فتح مجال الحوار حوله في الفضاء العمومي إلاّ ووضع حدود من طرف الجهاز الحكومي والأمني، بذلك يتم اللجوء إلى الوسائط الاجتماعية كوسيلة للتعبئة الرقمية ونشر ثقافة المشاركة السياسية حيث تُمكّن من إعادة قراءة الواقع وجذب اهتمام الجمهور نحو الشأن السياسي وإقامة سِجال متمدن.

وتعتبر مسألة التعبير في السياق الجزائري من المواضيع المتشابكة التي لا تزال قيد الدراسة خصوصاً مع التغييرات التي أحدثتها الميديا الجديدة ومحاولات أفراد المجتمع تغيير النظام السياسي والاجتماعي والانتقال لنظام ديمقراطي، فقد أنتج ذلك ممارسات تواصلية اعلامية سياسية بأسلوب حديث بدءاً من اختيار المضمون المناسب لتلقين وغرس القيم والاتجاهات والنمذجة الاتصالية للوعي السياسي الجماهيري إلى الانتفاض وتحقيق المشاركة السياسية الفعلية.

ينطلق سياق دراستنا من تحليل المحتوى الرقمي المتعلق بالمشاركة السياسية للمجتمع الجزائري بهدف رصد العوامل الاتصالية الجديدة التي غيرت في منحى التعبير السياسي والتي أسهمت في انخراط الأفراد في القضايا السياسية، وتبعا لذلك يمكننا إسقاط فروض النظريات الموظفة في البحث ومعرفة مدى صلاحيتها في البيئة الرقمية، بالإضافة نحاول من خلال هذه الدراسة استخراج الآليات المستغَلة في كلٍّ من الترشيد الاتصالي وحشد الجمهور وفي ممارسة النشاط التعبوي السياسي وكذا تأثيراتها على الوعي الجماهيري ثم رصد مظاهر التحضر والديمقراطية.

في إطار البحث في الإشكالية المطروحة، يستوجب علينا الاعتماد على خطوات منهجية ملائمة والاستناد على خلفية نظرية مرجعية حيث قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين نتناول فيهما ما يلي:

الفصل الأول: يحوي النظريات الاتصالية المفسرة والمؤطرة للدراسة وتتمثل في دوامة الصمت لنويل نيومان ونظرية اجتياز المجتمع التقليدي لدانييل ليرنر حيث يتم في كل مبحث من مباحث هذا الفصل تناول القواعد الأساسية لكل نظرية والمسار الذي تتيحه في تفسير علامات التحضر والتغير الاجتماعي بالنسبة لمستويات التعبير والديمقراطية، وكذا الإسقاط والربط بين العلاقات المتصلة بالعملية الاتصالية في البيئة الرقمية حسب أسسها.

الفصل الثاني: يتم فيه تناول عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي في ظل الرقمنة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث بداية بالحديث حول مواجهة الصمت عبر المنصات الرقمية، والممارسة الاحتكارية للمعلومة التي قامت بها وسائل الاعلام الجماهيرية وآليات تشكل اعلام المواطن وصناعة المحتوى الرقمي.

ثم في المبحث الثاني يتم التطرق إلى التجربة الاعلامية السياسية الجديدة بداية من طبيعة الفاعلين في الشبكات الاجتماعية وتقمصهم للأدوار القيادية باستغلال الوسائط الرقمية، وصولاً تفسير الفعل التواصلي لدى هابرماس في المجال الافتراضي.

وفي المبحث الأخير نتحدث حول الدور السياسي الاتصالي للميديا الجديدة، والربط بين التعبئة السياسية والترشيد ومساهمة الشبكات الاجتماعية في تحريك الأفراد ودفعهم للمشاركة السياسية شبكياً وواقعياً.

الإطار المنهجي

1. إشكالية الدراسة:

إن الإفرازات المتعددة للثورة الاتصالية التقنية، خلقت عالماً افتراضياً موازيا للعالم الحقيقي يعيش فيه الإنسان تجربة اتصالية جديدة تماما وغير مسبوقة، لاشك في أن هذا التحول الهائل في تقنيات الإعلام والاتصال وانتشارها الواسع قد تغلغل بسرعة في نسيج الحياة لقطاع كبير ومتزايد من الأفراد، كما أنه فتح آفاقاً جديدة وأحدث تغييرات سريعة وعميقة في الوقت ذاته في مناحي الحياة المختلفة.

فالحديث عن التعبير اليوم لم يعد مرتبط بفئات معينة في منصات الوسائل الاعلامية الجماهيرية، أو بفضاء تقليدي ذو خصائص اجتماعية محددة لا يسمح الا لتلك الفئات بالمشاركة، ولكن هو متاح لكل الأفراد دون المراعاة للفوارق الثقافية من خلال البيئة الرقمية ودون أي قيود على حرية مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، إذ يمكن القول أن البيئة الرقمية استطاعت تغيير فكرة الخوف من العزلة في مرحلة ما، كما أتاحت الفرصة للتعبير العلني وسط مجال افتراضي يتميز بالتوجه الاجتماعي للأفراد نحو القضايا المحيطة بهم.

ثم إن هذه البيئة التفاعلية توفر للجماهير حقل تجاذب يتكون بسير عمليات تواصلية ديناميكية، يتم فيها تدفق المعلومات بصورة هائلة في وقت وجيز، وعكس وسائل الاعلام التقليدية لها خصائص انتقائية تسمح للأفراد بتكييف الرسائل واختيار متابعتها حسب توافقات تشاركية مشكلة بذلك بيئة اعلامية جديدة .

وهذا التطور التكنولوجي الحاصل كان كفيلاً بتغيير مدركات الأفراد وتأسيس ممارسات جديدة حيث تحولت الشبكات الاجتماعية الى أدوات للفعل السياسي، يتمكن الأفراد فيها من تناول قضايا مشحونة تكثر الخلافات حولها دون الشعور بالتهديد أو الخوف من العزلة وصنع فضاء نموذجي يتناسب مع التنوع الفكري للمجتمع.

فأضحت المنصات الرقمية منبراً لتغيير الايديولوجيات وتحريك الجماهير وذلك عن طريق آليات وميكانيزمات يستطيع الأفراد الناشطين من خلالها إنتاج الخطاب السياسي في قالب يتناسب مع خصائص البيئة الرقمية والترويج له بكفاءة اتصالية، فالمواطن البسيط اتيح

له البحث حول ما يتبادر إلى ذهنه تجاه القلق الاجتماعي الذي ينتاب محيطه، وبذلك خلقت لديه وحدة الشعور بالدفاع عن الصالح العام كجزء من إعادة التأهيل السياسي.

ففي وقت كان الوعي السياسي لدى المجتمعات في انحصار بين مخاطر المحاسبة الأمنية والاجتماعية، لأنه مرتبط بمدى التعبير الديمقراطي الذي تتيحه السلطة للأفراد، فالفضاء العمومي المرتبط بالنظام الاجتماعي العام يمكن أن تحد فيه الحكومة كل ما تعتبره تجاوزات والتي من شأنها أن تغير أو تنتقد ركنا من أركان النظام الحاكم، في ظل غياب المعلومة التي يريدها الجمهور من طرف وسائل التنشئة السياسية الرئيسية، أي وسائل الاعلام التقليدية التي لم تعد مجرد وسيلة إخبار وتوجيه، ولكن باتت تفرز استفزازات لم يعد يتقبلها المجتمع.

وفي ارتباط للسياق السياسي العام والميديا الجديدة أصبح الحديث عن التمكين السياسي ممكنا، وتفعيل المسؤولية المواطنية دون مراعاة أي ضوابط أو تأطير مؤسساتي حكومي للمحتوى، فكل التقنيات الوسائطية هي وسائل اتصالية للتعبير الحر، مرنة متاحة للمستخدم الذي يرى أن بإمكانه تقمص الأدوار القيادية، أو باستطاعته ابتكار المحتوى المناسب، يمكنه من خلالها أن يؤدي واجبه في ترشيد، تنوير وتغيير الأفكار النمطية التي تم تثبيتها من طرف وسائل الاعلام والأحزاب السياسية، حيث أن الفرد ينتقل من مرحلة الاهتمام إلى مرحلة الممارسة والشعور بالاقتدار السياسي.

ثم بما أنّ الترشيد الاتصالي آلية أُتيحت للأفراد بعد أن فتحت الثورة الاتصالية أبواب التفاعل السياسي، فالجماهير أصبحت تدرك الحقيقة، وتشكل لديها نوع من المعرفة السياسية الكاملة بعيدا عن التضليل والأغلاط المألوفة والشائعة في الوسائل الاعلامية، وذلك من خلال المضامين التي يصنعها الأطراف الفاعلون في عملية الترشيد الاتصالي، حيث أضحت لهم القدرة على التحكم في المعلومة وقولبتها بشكل يؤثر على الوعي الجماهيري، فيشعر الجمهور أن المعرفة أُنتجت منهم وإليهم لذلك يكون تأثير هذا المحتوى بنفس تأثير ما كانت تبثه وسائل الاعلام، فكلما زاد الترشيد الاتصالي في المنصات الاجتماعية زاد الوعي

السياسي لدى الجماهير، في حين أن انخفاضه قد يؤدي الى الالتفات الى أمور أخرى متعددة الاهتمامات نظرا لتشعب وتراكم المواضيع في هذه المنصات.

فالمشاركة السياسية الحديثة ماهي إلاّ دلالة عن نضج الوعي والتحرر من الهامشية، حيث أصبح الرفض متاحا في البيئة الرقمية وكذا كسر دوامة الصمت، تغيير مناخ الرأي السائد، ومن ثم تعبئة الجماهير كمحاولة للانتقال الديمقراطي وتحقيق التحديث، وهذا ما التمسناه في الدول العربية من خلال الربيع العربي 2011، وما هو حاصل للمشهد السياسي الحالي في الجزائر، ومدى التحكم في سير الانتفاضات الجماهيرية وفي محاولات إحداث التغيير الجذري في النظام.

ومن خلال ما سبق نطرح الاشكال التالي :

- **كيف يمكن تفعيل ترشيد الاتصال السياسي لدى الجماهير من خلال الوسائط الرقمية؟**

2. فرضيات الدراسة:

يقوم بناء هذه الدراسة على مجموعة من الفروض التي تم استنباطها من النظريات المراد بها معالجة الظاهرة و التي تقوم على:

أولا: نظرية دوامة الصمت: تتحدد هذه النظرية في مجموعة من الفروض فحواها:[1]

- هناك علاقة بين خشية الاتصال لدى الأفراد واستعداداتهم للتعبير العلني عن آرائهم.
- هناك علاقة بين ادراكات الأفراد لاتجاهات وسائل الاعلام نحو سياسة النظام وادراكاتهم للرأي العام السائد، أو اتجاه الرأي إزاء هذه القضية.

[1]– سعيد لوصيف، نعيم بلعموري: **محددات التعبير العلني عن الرأي : محاولة لاختبار نظرية دوامة الصمت في السياق الجزائري**، مجلة بحوث العلاقات العامة، الجمعية المصرية للعلاقات العامة. ص21 – 22 .

- توجد علاقة بين التوافق بين أراء الأفراد وإدراكاتهم لآراء الأغلبية الحالية أو المتوقعة مستقبلا في المؤسسات الاجتماعية المختلفة واستعداداتهم للتعبير العلني عن آرائهم.

ثانيا: اجتياز المجتمع التقليدي: ميز ليرنر في هذه النظرية بين نظامين تاريخيين للاتصال: النظام التقليدي أي المواجهي والنظام الحديث للاتصال، ولفت الأنظار إلى ملاحظتين هانتين على النحو الآتي:[1]

- إن اتجاه التغيير يكون دائما من نظام الاتصال التقليدي إلى نظام الاتصال الحديث.
- إن التغيير في نظام وسائل الاتصال تبدو مترابطة بعدد كبير من التغيرات في القطاعات الأساسية في النظام الاجتماعي.

ومن خلال ما سبق وبالإسقاط على موضوعنا محل الدراسة نضع الفرضيات التالية:

- تمكن الوسائط الرقمية الأفراد الذين لم تكن لديهم القدرة على التعبير عن رأيهم من صنع قاعدة جماهرية يستطيعون من خلالها التأثير على عدد من الجماهير وعلى إدراكهم للمحتويات السياسية.
- تشكل عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي عبر البيئة الرقمية علامة من علامات التحديث والتحضر نظرا لازدياد المشاركات السياسية الناضجة.
- تعتبر المنصات الرقمية بديلا لوسائل الاعلام في تداول المعلومات بين الأفراد وأداة أساسية في تشكيل الرأي العام بعيدا عن التعتيم الاعلامي الذي تمارسه المؤسسات الاعلامية.
- تعد خصوصيات الهوية التي تقدمها الوسائط الرقمية وإمكانية صناعة المحتوى أهم العوامل التي تدفع بالجماهير للمشاركة في الفعل السياسي الشبكي.

[1]– عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد: **الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، دار الفكر العربي، 2007. ص35.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- ظهور عوامل اتصالية جديدة غيرت في منحى التعبير العلني السياسي وانخراط الأفراد في القضايا السياسية تحتاج الى الدراسة من أجل الكشف عنها.
- بروز آليات حديثة في بيئة اتصالية جديدة يستخدمها قادة الرأي في حشد الجمهور والتأثير على الوعي السياسي تتطلب الدراسة.
- ضرورة تطبيق النظريات الاعلامية محل الدراسة في البيئة الرقمية نظرا لسياق توالي الأحداث وتطور الوسائط الاتصالية من أجل تحديد صلاحيتها في هذه البيئة.

4. أهداف الدراسة:

- تحديد آليات الترشيد الاتصالي ومظاهر تداوله في الوسائط الرقمية، كذا تأثيره على الوعي الجماهيري السياسي.
- الكشف عن أهم المؤشرات المعرفية التي كان من شأنها إعادة تشكيل الوعي السياسي من خلال الشبكات الاجتماعية كوسيط رئيسي.
- رصد مظاهر المشاركة السياسية الفعالة كممارسة اتصالية حرة في المنصات الرقمية والتي تعتبر محور أساسي في عملية التحديث في المجتمع.
- وضع فروض النظريات الموظفة في البحث في بيئة تفسيرية جديدة أي البيئة الرقمية.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بروز الدور الفعال الذي تؤديه البيئة الرقمية في تغيير المفاهيم المتعلقة بالتعبير السياسي الديمقراطي والتي تتطلب اعادة البحث فيها ودراستها في ظل هذه البيئة وبالتالي فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها قد تكون بمثابة تحديث و تطوير للمفاهيم.

فالتفاعل الرقمي حول المجال السياسي علامة من علامات التحضر ونضج الفكر الجماهيري، لذلك تركز هذه الدراسة اظهار مكونات هذه العملية وتطوراتها في ظل الرقمنة وتبيان العلاقة التي تربط بين البيئة الاتصالية الجديدة، التعبير السياسي و التحديث.

6. مفاهيم الدراسة:

- **الترشيد:**

لغة: رشد : في أسماء الله تعالى، الرشيد: هو الذي أرشد الخلق إلى مصالحهم أي هداهم أو دلهم عليها، فعيل بمعنى مفعل، وقيل هو الذي تنساق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة مشير ولا تسديد مسدد. [1]

- الرشد والرشد والرشاد: نقيض الغي، رشد الإنسان بالفتح، يرشد رشدا، بالضم، ورشد بالكسر، يرشد رشدا ورشادا، فهو راشد ورشيد، وهو نقيض الضلال إذا أصاب وجه الأمر والطريق وفي الحديث عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، الراشد اسم فاعل من رشد يرشد رشدا، وأرشدته أنا، يريد بالراشدين أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وأرشده الله إلى الأمر.

ورشده: هداه، واسترشده طلب منه الرشد، ويقال استرشده فلان لأمره، إذ اهتدى له، وأرشدته ولم يسترشد، وفي الحديث : وارشاد الضال أي هدايته إلى الطريق.[2]

يميز ماكس فيبر بين "الترشيد التقليدي wertrationell" والذي يعني أن المرء لا يتعامل مع الواقع بشكل ارتجالي وجزئي، وإنما يتعامل معه بشكل منهجي متكامل، ومتسق مع مجموعة من القيم الأخلاقية المطلقة والتصورات المرجعية التي يؤمن بها.

ثم "الترشيد الشكلي أو المادي zweckrationnel" هو الترشيد الحديث المتحرر من القيم، الموجه نحو أي هدف يحدده الانسان بالطريقة التي تروق له أو حسبما تمليه رغباته أو مصلحته. والترشيد الشكلي يتعلق بالكفاءة التكنولوجية وتوفير أفضل الوسائل والتقنيات

[1]– حنين قادري: **أهمية التخطيط في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة، مذكرة شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2012. ص38 .

[2]– حنين قادري، المرجع السابق، ص38.

لتحقيق الأهداف، وكلما كانت الوسائل أكثر كان الفعل أكثر رشدا من الناحية الشكلية أو الاجرائية.[1]

ومن المعاني الأخرى المتواترة لكلمة يرشد: يوظف الوسائل بأكثر الطرق كفاءة لخدمة أهداف معينة.

يقال ترشيد الانفاق : حسن القيام على المال وتوجيهه في خير سبيل.

ومن ثم يكون ترشيد الفكر بمعنى اصلاح مسيرته وتقويم وجهته لتعظيم فائدته وتحقيق غايته.[2]

التعريف الاجرائي:

الترشيد هو مجموع العمليات التي تمكن الفرد أو المنظومة من الاصلاح أو التسيير المثالي بإتباع منهجية متكاملة من القواعد، القيم والوسائل التي تتيح له الوصول الى تحقيق الاهداف بمستوى عالي من الكفاءة وعليه فعملية الترشيد تتسم بأنها نشاط إنساني منظم ومستمر، يهدف بالدرجة الأولى إلى رفع إنتاجية الموارد البشرية المتاحة من حيث المردود الكمي وتحسين النوعية، والاختصار في الوقت والتكاليف والجهود عبر استخدام الأساليب العلمية الحديثة في مجالات التسيير والإدارة.

- **الاتصال:**

يعرفه ستانلي stanley على أنه "عبارة عن عملية تبادل تفاعلي بين أطراف ذات لغة مشتركة، وليس عملا فرديا منعزلا، حيث تقاس فعالية الاتصال في ضوء قدرة عملية التبادل على احداث حالات تفاعل، وتناغم وانسجام، وفهم مشترك للرموز المتبادلة". ويعرفه العلاق بأنه "أحد ركائز التوجيه، حيث ينطوي على تدفق المعلومات والتعليمات والتوجيهات والأوامر والقرارات من فرد أو مجموعة من الأفراد أو مجاميع، بغرض الابلاغ، أو التأثير أو احداث التغيير باتجاه بلوغ أهداف محددة مسبق ".[3]

[1]– عبد الوهاب المسيري: **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، دار الشروق، ج 2، مصر، 2002 . ص 10.

[2]– أحمد فؤاد باشا: **بحوث ومراجعات في ترشيد الفكر العلمي**، دار نيو بوك، القاهرة، مصر، 2017. ص 24 .

[3]– بشير العلاق: **نظريات الاتصال**، دار اليازوري، الاردن، 2011 . ص 12 .

ويشتمل مفهوم الاتصال على العمليات التي من خلالها يؤثر الناس على بعضهم البعض الآخر. ويرى اندرسون ونوتال Anderson & Nuttal، أن الاتصال يعد إحدى الحاجات الاجتماعية والنفسية الضرورية، التي لا يستطيع الانسان الاستغناء عنها.[1]

التعريف الاجرائي:

الاتصال هو عملية نقل المعلومات، تبادل الأفكار، الخبرات والتجارب، ونشرها عبر وسيلة معينة بهدف الوصول إلى الفهم المشترك والتأثير بها عل مستقبل، وتحقيق أغراض ووظائف معينة في إطار دلالي متعارف عليه لدى أطراف العلمية الاتصالية .

- **الترشيد الاتصالي:**

إن الترشيد الاتصالي يحيل الى درجة معينة من التمكين، القدرة، الكفاءة على تطبيق فعل التغيير وممارسة الارشاد تجاه مجموعة من الأفراد اتصاليا بالاستعانة بالوسائل المناسبة للوصول اليهم والأسلوب العقلاني المثالي لعملية الاقناع التأثير، والقيام بالمشاركة الفعالة في تحسين وضع معين.

- **الوعي السياسي:**

هو مجموعة من المعارف والمفاهيم والأفكار التي تساهم في تشكيل الثقافة السياسية بهدف التعرف على الإطار الايديولوجي للمجتمع. وهي تمكن الفرد من تفسير وتحليل التصورات السياسية المحلية في ضوء المنهج العلمي والمشاركة في التنظيمات والعمليات السياسية واتعبي عن وجهة النظر من خلال الوسائل المشروعة.[2]

ويعرف الوعي السياسي على أنه "معرفة المواطن بحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة هذا المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة أو أحداث متباعدة ". [3]

[1]– حورية محمد الزيادات: **تقوية مهارات الاتصال و تحسين مفهوم الذات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015. ص50.

[2]– عمار حمادة: **الوعي والتحليل السياسي**، ط1، دار الهادي، بيروت، لبنان، 2005. ص 29.

[3]– عبد الله كريشان: **أثر الثورة المعلوماتية الاعلامية في نشر الوعي السياسي**، دار الجنان، عمان، 2015. ص 26.

التعريف الاجرائي:

يتمثل الوعي السياسي في مجموعة المعارف والمهارات ذات الصبغة السياسية التي تضمن للفرد نوعا من الأداء المتقدم خلال ممارسته السياسية، إنه بذلك يتضمن معلومات وخبرات تجعل حاملها متمكنا من تتبع ومواكبة ما يجري في المشهد السياسي.

- **الجمهور:**

يصف "دينيس ماكويل" الجمهور بأنه "مجموعة مؤقتة"، وهي مجموعة من الأفراد الذين يتم تحديد موقفهم بشكل مؤقت عن طريق تجربة مشتركة لأشكال وأحداث وسائل الاعلام.
الجمهور هو مرادف لكلمة مشاهدين البرامج التلفزيونية والصور والأفلام وقراءة الصحف والمستمعين إلى الراديو والمدونات الصوتية ومستخدمي وسائل الاعلام على الانترنت وألعاب الفيديو.

ويمكن تعريف الجمهور أنه مجموعة مجهولة المصدر ومتغيرة من الأفراد المعنيين من قبل أجهزة الاتصال الجماهيري لوسائل الاعلام .[1]

التعريف الاجرائي:

الجمهور هو ذلك الحشد الذي يستقبل المعلومة والأخبار من الوسائل الاتصالية المتعددة ويتفاعل معها ويتأثر بما يتلقاه وينتقي متابعته حسب كل وسيلة.

- **الوعي الجماهيري السياسي:**

هو وصول الجماهير الى مرحلة إدراكهم للأوضاع المحيطة بهم في النسق الاجتماعي والسياسي المتحكم بهم والتفطن لكافة الاجراءات التي يضعها النظام السياسي وذلك بوصولهم الى درجة معينة من المعارف والمهارات التي تخولهم لتفعيل الممارسة السياسية ومواكبة المشهد السياسي.

[1]– بول لونغ، تيم وال: **الدراسات الاعلامية: الاعلام وأثره على الجمهور**، تر: هدى عمر عبد الرحيم، نرمين عادل عبد الرحمان، ط1، دار المجموعة العربية، القاهرة، مصر، 2017. ص 68 .

- **البيئة الرقمية:**

تعرف البيئة الرقمية بأنها مجموعة من العناصر متفاوتة المهام والاختصاصات والدرجات الوظيفية والقناعات والكفاءات العلمية المتفاعلة فيما بينها وفق منظومة لإنجاز مهام محددة. والبيئة الرقمية هي تكتل لكل من البث الاذاعي، الصحف، الهواتف المحمولة، التفاعلية والاستراتيجيات التجارية والسياسية المرتبطة بالعولمة والتسويق، في تجربة ملموسة لطريقة تغيير الوجود. أين ساد التحول ثقافي شامل وحدثت قفزة تكنولوجية كبيرة إلى الأمام.[1]

التعريف الاجرائي:

البيئة الرقمية هي المجال الذي يتكون جراء اندماج الوسائط المتعددة والتقنية وهو ذلك الوسط الذي يتيح لأي فرد كان انتاج محتوى اتصالي اعلامي ونشره على نطاق واسع، وتفعيل المشاركة والتفاعلية معه من طرف مستخدمين آخرين.

7. منهج الدراسة:

أ. **تعريف المنهج:** وهو إعمال العقل في الاستدلال على ما هو مجهول أو البرهنة على ما هو معلوم من خلال معلومات استخلصت من تحليل بيانات جمعت بواسطة إجراء معين سواء كان ميدانيا أو تاريخيا أو معمليا...[2]

وبصفة عامة يمكن تعريف المنهج بأنه الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف على الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة على تلك التساؤلات.[3]

ونعتمد في اجراء بحثنا على المنهج التحليلي وذلك نظرا لما يتناسب مع أهداف الدراسة والتي نسعى من خلالها إلى الكشف عن مظاهر عملية الترشيد الاتصالي، أي طريقة تداول

[1]– مولود بوخرباش، عيسى يحة: **تأثير البيئة الرقمية على مكونات الاستراتيجية التسويقية**، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2019. ص 3.

[2]– أحمد الخطيب: **منهج البحث العلمي بين الاتباع والابداع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2009. ص 40.

[3]– آلاء محمد العبيدي، محمد جاسم العبيدي: **طرق البحث العلمي**، دار ديبونو، عمان، الأردن، 2010. ص 26 .

ومناقشة المنشورات والمواد الاعلامية عبر الوسائط الرقمية، كذا اظهار الفعالية التي حققتها هاته المنصات في تمكين الأفراد من المشاركة السياسية وخلق الفرصة لصناعة محتوى إعلامي داخل بيئة اتصالية جديدة، وكيف تم الوصول من خلال هذه المضامين الى تحقيق التغيير في النظام السياسي.

ومنهج تحليل المحتوى من أهم المناهج الوصفية الذي يستقل بأسلوبه وبأدواته، يساعد على الإجابة على الأسئلة المتعددة المرتبطة بعملية الاتصال، حيث يسعى عن طريق المقارنة الكمية المنهجية للمضمون الظاهر للمواد الاتصالية للحصول على الاستدلالات الكيفية.[1]

8. أداة الدراسة:

في هذه الدراسة نعتمد على أداة تحليل المضمون لأننا نحاول تحديد خصائص المحتوى الرقمي الذي تم من خلاله القيام بعملية الترشيد الاتصالي للوعي الجماهيري وتحديد الفئات التي قامت بهذه العملية. وذلك من خلال تحليل المادة المتداولة محل الدراسة وتفكيكها من أجل الكشف عن العلاقة التي تربط المتغيرات ببعضها.

- **صدق وثبات التحليل:**
- **صدق التحليل:** ويقصد به مدى صلاحية استمارة تحليل المحتوى ودليلها لدراسة المضمون المراد تحليله. [2]
- **ثبات التحليل:** يقصد بالثبات إمكانية الوصول إلى النتائج نفسها عند إعادة تطبيق المقياس المستعمل على المادة نفسها في المواقف والظروف نفسها.[3]

[1]– محمد عبد الحميد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت. ص 42.

[2]– يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، ط1، طاكسيج–كوم، الجزائر، 2007. ص96.

[3]–سعد سلمان المشهداني: **مناهج البحث العلمي**، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2007. ص131.

- وقد تم عرض دليل التعريفات الاجرائية لفئات التحليل على 3 أساتذة لتحكيمها وتم حساب معامل الثبات باستخدام المعادلة كالتالي:•

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{م} \times \text{ن}}{\text{ن}1 + \text{ن}2 + \text{ن}3}$$

حيث أن:

ن= عدد المرمزين أو المحكمين

م= عدد الفئات التي اتفق حولها المحكمين

ن1= عدد الفئات التي قام بتحليلها المرمز الأول

ن2= عدد الفئات التي قام بتحليلها المرمز الثاني

ن3= عدد الفئات التي قام بتحليلها المرمز الثالث

وبالتالي:

$$\frac{\text{م} \times \text{ن}}{\text{ن}1 + \text{ن}2 + \text{ن}3} = \frac{21 \times 3}{28 + 30 + 32} = \frac{63}{90} = 0{,}70$$

- **فئات التحليل:**

تهدف إلى تقسيم المحتوى إلى منظومة من الأفكار التي لها علاقة مباشرة بإشكالية وأهداف الدراسة، ومنه تجنب باقي الأفكار التي لا تخدم تلك التوجهات، وعلى هذا فإنه لا توجد فئات نمطية صالحة لكل أنواع البحوث، بل يتوقف اختيارها على إشكالية البحث وأهدافه، وتتمثل في:[1]

فئات الشكل: هي الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المراد دراسته.

فئات المضمون: تقسيم أجزاء المضمون المراد تحليله إلى أجزاء ذات سمات مشتركة.

• يوسف تمار، مرجع سبق ذكره. ص119.

[1]– المرجع نفسه ص42.

- **وحدات التحليل:**

وحدة الفكرة: وهي أكثر الوحدات شيوعاً واستخداماً في بحوث الإعلام، لأن تناول الفكرة كوحدة تحليل يفيد في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى.[1]

9. مجتمع البحث:

ويقصد به الحدود البشرية والتي تتمثل في مجتمع أو مجتمعات البحث وعينة أو عينات البحث. ويختلف مجتمع البحث عن المجتمع بمفهومه العام، إذ أن مجتمع البحث يمثل جزءا من المجتمع العام، لذا يمكن تعريف مجتمع البحث بأنه: جميع مفردات الظاهرة التي يقوم بدراستها الباحث.[2]

ويتمثل مجتمع بحثنا في مجموعة المحتويات الرقمية عبر الوسائط الرقمية التي تظهر جليا عملية التوعية الاتصالية والمشاركات السياسية للنشاطين والفاعلين التي تعمل على تنوير الفكر السياسي للجمهور حول ضرورة إحداث التغيير في النظام السياسي السائد في الدولة الجزائرية وتحرض على تخلص من كل رموزه والدعوة إلى التحضر في الفترة الممتدة بين 1 فيفري 2019 و1 جويلية 2019.

- **عينة الدراسة:**

ونظرا لصعوبة حصر المحتوى الرقمي والذي يمثل مجتمع بحثنا وكذا التعدد والتشعب الهائل لهذه المادة التي تحيط بموضوعنا، نجد أن العينة القصدية هي العينة المناسبة لإجراء البحث.

فهي العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية ولا مجال فيها للصدفة بل يقوم شخصيا بانتقاء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهامة التي تمثله تمثيلا صحيحا وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة.[3]

---

[1]– محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص140.

[2]– مدحت محمد أبو النصر: **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**، المجموعة العربية للتدريب، مصر، 2017. ص 160.

[3]– علي عبد الرزاق إبراهيم، عبد الهادي أحمد الجوهري: **المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002. ص 127 .

حيث تم اختيار 20 محتوى رقمي من صفحات نشطاء عبر الفايسبوك، انستغرام ويوتيوب التي لاقت رواجا والتي تم تداولها بشكل كبير في دون إغفال عنصر التفاعلية في التعليقات كمادة أساسية في التحليل.

10. الدراسات السابقة:

I. الدراسات الأكاديمية:

الدراسة الأولى: بعنوان صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت.[•]

قامت بهذه الدراسة الباحثة (د. فتيحة بوعازي). وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال.

وتناولت إشكالية التغيرات الهائلة التي تولدت من ثورة الاعلام والاتصال على رأسها صحافة المواطن من منظور نظرية دوامة الصمت لنوال نيومان على الواقع المعاش ومحاولة معرفة مدى صلاحية هذا المنظور في ظل التغيرات الحاصلة. خاصة وإن صحافة المواطن استطاعت أن تطرح القضايا التي اقصيت من دوائر اهتمام الاعلام الرسمي وأن الفرد أو المواطن لم يعد لديه حاجز الصمت ولا يخشى الوقوع في دوامته لما توفره التكنولوجيات الحديثة من حرية التعبير والتدوين والنشر.

مشيرة إلى أن منابع اشكاليتها تشكلت من خلال محاولة اثبات حكمها المسبق المتمثل في ان دوامة الصمت قد بدأت بالسكون وأصبحت هذه النظرية منتهية الصلاحية بالنظر الى ظاهرة صحافة المواطن المتضمنة لمختلف أنواع التواصل الاجتماعي عبر مواقع الانترنت الشهيرة كالفيسبوك والتويتر.

مبلورة تساؤل الدراسة على النحو الاتي:

إلى أي مدى استطاعت صحافة المواطن تخطي حاجز دوامة الصمت في تشكيل الراي العام؟

[•] فتيحة بوغازي: **صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت**، (أطروحة دكتوراه: علوم الاعلام والاتصال)، قسم علوم الاعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.

أما بالنسبة لنظريات التي اعتمدتها الباحثة في دراستها فهي مزيج بين المداخل النظرية الحديثة لدراسة صحافة المواطن متمثلة في نظرية التشكل العضوي لوسائل الاعلام (التحول الرقمي). ونظرية ثراء الوسيلة الإعلامية. نظرية الحتمية التكنولوجية ونظرية انتشار المبتكرات وكذلك نظرية المجال العام. وبين نظرية دوامة الصمت وتطبيقاتها في صحافة المواطن.

وأرجعت أهمية الدراسة إلى مكانتها في الساحة الإعلامية فصحافة المواطن استطاعت ان تحتل حيزا كبيرا في المشهد الإعلامي خاصة خلال السنوات الأخيرة فبعد ان عجزت وسائل الاعلام التقليدية في مناسبات عديدة عن نقل الاحداث خاصة في مناطق الصراع جعلت تستخدم صحافة المواطن في الحصول على الأخبار.

وازدادت أهمية دراسة صحافة المواطن خاصة بعد تغطيتها لأحداث الثورات العربية اذ لعب المواطنون دورا هاما في توثيق انتهاكات الأنظمة المستبدة.

ويكمن هدف الباحثة من انجاز هذه الدراسة الوصول الى الحقائق التي جعلت من المواطن الهاوي للصحافة ان ينسب الى نفسه صفة الصحفي ويفرض رايه على الساحة الإعلامية. وكذلك تهدف الى رصد التغيرات التي احدثتها صحافة المواطن باعتبارها تعتمد على احدث تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

أما المنهج الذي اعتمدته الباحثة في دراستها فهو المنهج الوصفي مبررة استخدامها أنها ترمي تشخيص وتفسير هذه الظاهرة والوصول إلى الدلالات التي ترمي اليها والبحث في الأثر من خلال تحليل النتائج المتوصل اليها. وذلك من جانبه المتصل بطريقة الدراسات المسحية التي اثبتت كفاءتها في دراسة المواقف والاتجاهات والآراء. ووفقا للأساليب البحثية التي تندرج تحت تقسيمات هذه الطريقة فقد كان من المناسب استخدام أسلوب مسح الراي العام للإجابة على السؤال الرئيسي لمشكلة البحث.•

• فتيحة بوغازي، مرجع سبق ذكره.

أما الأدوات المنهجية التي استعملتها الباحثة فهي كغيرها من الأدوات التي يستخدمها الباحثون في دراساتهم الملاحظة العلمية والمقابلة والاستمارة.•

وحددت الباحثة مجتمع البحث في دراسة الشباب الجامعي المتخصص في علوم الاعلام والاتصال. اما العينة اعتمدت على العينة الحصصية فيما يتعلق بالمستوى التعليمي ما بين ليسانس ثم ماستر ويليها الدكتوراه بأصغر نسبة.

وقسمت الباحث **بنائها النظري** الى:

الفصل الأول: المقاربات النظرية للدراسة.

الفصل الثاني: الرأي العام.

الفصل الثالث: صحافة المواطن.

الفصل الرابع: دور صحافة المواطن في تشكيل الرأي العام.

تمثلت اهم النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة في :

- أن التطورات التكنولوجية الهائلة زادت من قدرة وسائل الاتصال الرقمية في تحقيق المزيد من التأثير على الجماهير وتوجيهها نحو اراء وأفكار معينة وخلق إمكانية كبيرة لتحرك الشعبي.
- الانترنت صحافة المواطن أدى الى تراجع استعمال وسائل الاعلام التقليدية واستطاعت أن تثبت انها قادرة على التأثير في الراي العام وتشكيله وهذا ما يؤكده الواقع.
- صحافة المواطن تزيد من المشاركة الفعالة مع الاخرين وهذا يصب في صالح التفاعلية والتشاركية عبر الانترنت.
- أتاحت صحافة المواطن ميزة جعلتها في موقع الصدارة لدى الجمهور وهي ميزة التفاعل الاني واللحظي مع ما ينشر بخلاف الاعلام التقليدي السمعي والبصري.
- صحافة المواطن كمنبر من منابر حرية التعبير تثبت في عدة مناسبات وذلك من خلال نجاحها وبروز دورها المحوري في نقل خفايا احداث مهمة وبكل حرية.

• فتيحة بوغازي، مرجع سبق ذكره.

الدراسة الثانية: أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة.•

قام بهذه الدراسة وهي أُطروحة دكتوراه الباحث جيدور حاج بشير، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2017.

يدرس الباحث التحول الديمقراطي للدول العربية من منظور اتصالي سياسي، ويبحث في مدى فعالية الوسائط الحديثة في تحقيق هذا الانتقال الهائل انطلاقا من الانتشار الرهيب والواسع لأنظمة التواصل الحديثة المرتكزة على الوسائل التكنولوجية وأدوات الإعلام الجديد، وما أصبح يعرفه عالم اليوم من تطويع لهذه الوسائل والتقنيات في العمل السياسي والتواصل داخل البنى والتنظيمات السياسية، وبين أولائك الذين يتشكل منهم نسيجه، وهنا يطرح الباحث سؤاله الرئيس كالتالي:

- ما مدى مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في الدول العربية وفي تنشيط العملية السياسية فيها وإعطائها بعداً تفاعلياً؟

ويضع الباحث مجموعة من الفرضيات مفادها أن النشاط السياسي في المجال الافتراضي يعادل حجم الوجود الفعلي للجمهور في المجال الحقيقي، وأن الضغط الافتراضي على أنظمة الحكم يدفعها مباشرة للإصلاح ودمقرطة الحياة السياسية.

الاطار المنهجي:

– يعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال متابعة التسلسلات التاريخية لبعض الأحداث موضوع الدراسة، الدراسة العلمية لأبرز الوثائق والمستندات التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة، نقد واثبات صحة أو زيف تواريخ أو أرقام أو أحداث أو معلومات أو تفصيلات تاريخية.

– المنهج المقارن من خلال دراسة نقاط التشابه والاختلاف بين البيئات محل الدراسة، وبين أنواع التواصل الاجتماعي، وإمكانيات وتأثير وطريقة عمل كل واحدة منها...

•حاج بشير جيدور: **أثر وسائل التواصل الاجتماعي عي عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة**، (اطروحة دكتوراه: تنظيمات سياسية وادارية)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2016–2017.

– المنهج الوصفي التحليلي: وصف الظاهرة المراد دراستها ثم تحليلها في الوقت الراهن، فيقوم الباحث من خلاله بتحليل تلك الظاهرة والعوامل المؤثرة فيها.

وفي هذه الدراسة يقوم الباحث بتقسيم اطاره النظري الى مجموعة فصول كالتالي:[•]

– **الفصل الأول:** يتناول فيه الاعلام الجديد وأنواعه وأسباب التحول إليه، ومفهوم الديمقراطية وقضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية، ويتناول بالتحليل مجتمع المعلومات ودور الانترنت في صناعته، والإحاطة بماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة والمجال العام الافتراضي وطرق التفاعل السياسي بداخله.

– **الفصل الثاني:** فيتناول آليات التحول الديمقراطي من خلال الحراك الثوري العربي في المجال الالكتروني، وتناول أيضا كيفية تعاطي الأنظمة في تونس ومصر مع الإعلام الجديد، وأثر أدواته في بيئة الحراك الثوري العنيف في سوريا واليمن وليبيا.

– **الفصل الثالث:** يعالج الباحث في الفصل الثالث أثر الحراك الافتراضي في فرض التوجه الإصلاحي في الدول العربية، فتناول مسألة الإصلاحات الدستورية في المغرب والأردن على وقع الحراك في الشبكات الاجتماعية، وبحث في أبرز منصات الحراك المغربي والأردني على الشبكات الاجتماعية وفلسفتها ومطالب النشطاء عبرها.

– **الفصل الرابع:** تناول فيه دور الفضاء السيبراني العام مرافقة المراحل الانتقالية وصناعة الديمقراطية في دول الحراك الثوري العربية، فعالج قضية الرقابة على هذا المجال في دول الأردن، المغرب، الجزائر ودول الخليج، كذلك تقييم بناء الديمقراطية وتحديات نجاحها في خضم ثورة الاتصالات الرقمية.

– **الفصل الخامس:** في هذا الفصل قام الباحث بتحليل مفهوم "ديمقراطية الانترنت" وذلك عن طريق تأثيرها في بناء بيئة رقمية لرعاية التحول الديمقراطي في الدول العربية.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

الحراك في الوطن العربي هو حراك الرجل العربي، الذي استفاد من تطور الإعلام الجديد، واكتسب اتقانا وكفاءة في التعامل مع أدواته وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي

[•] حاج بشير جيدور، مرجع سبق ذكره.

التي مكنته من ربط اتصاله بالجمهور وتسويق فلسفته إلى نشطاء الانترنت، وعمل بكل جهده من أجل اخراج الأفكار الثورية من عالم افتراضي سلاحه شاشة وهاتف ولوح ذكي، إلى عالم حقيقي ينتظره فيه "ردع الأمن" ومقاومة النظام السياسي الفطرية لكل مستحدث يحمل في طياته رائحة "إجباره" على الخنوع والخضوع، أو مغادرة المشهد.

كما أنه ليس من الضروري أن يتلازم النشاط الافتراضي من طرف الرسميين أو الأفراد العاديين مع زيادة حجم المشاركة السياسية للمواطنين في الدولة، ففي الجزائر والمغرب مثلاً وعدد آخر من الدول العربية، يشهد المجال الافتراضي إقبالا كبيراً من طرف الجمهور عليه.[•]

الدراسة الثالثة: تنمية الوعي السياسي للطلبة الجامعيين من خلال البرامج السياسية في قناة الجزائرية الثالثة –دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم الإنسانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي–[••]

تم تقديم مذكرة الماستر من طرف ابراهيم سماعيلي وعبد الحكيم غناي، تخصص اتصال وعلاقات عامة، 2018.

جاء في الاشكالية المطروحة ما مفاده أن الوعي السياسي هو خبرة يحتاجها الأفراد، ويفترض لتكوينه توفر قاعدة معرفية عن مختلف القضايا السياسية على المستوى المحلي والدولي. وقد يكون الوعي هو المدخل الحقيقي لتهيئة إمكانيات الفرد وتحقيق إرادته، وذلك وفق ما تطرحه مفاهيم التنمية السياسية. ويمثل الطلبة الجامعيين فئة عمرية لها دورها وأهميتها داخل المجتمع، ويفترض بمتابعة الطلبة لقناة الجزائرية الثالثة ومضامينها السياسية قد يساهم في إكسابهم للمعارف السياسية. ويطرح التساؤل الرئيس التالي:

- هل تساهم البرامج السياسية لقناة الجزائرية الثالثة في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين بجامعة العربي أم البواقي؟

[•] حاج بشير جيدور، مرجع سبق ذكره.

[••] ابراهيم سماعيلي، عبد الحكيم غناي: **تنمية الوعي السياسي للطلبة الجامعيين من خلال البرامج السياسية في قناة الجزائرية الثالثة**، (مذكرة ماستر: اتصال وعلاقات عامة)، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017–2018.

ويرجع أهمية الدراسة من الأهمية التي يكتسبها الموضوع والذي يبحث في دور البرامج السياسية عبر قناة الجزائرية الثالثة في تنمية الوعي السياسي، الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية داخل المجتمع الجزائري.

تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية وتم الاعتماد على المنهج المسحي من أجل تشخيص ودراسة الظروف المحيطة بالظاهرة، ونظرية الاستخدامات والاشباعات. وعلى هذا الأساس تم اختيار 100 مفردة من طلبة قسم العلوم الانسانية بجامعة أم البواقي من أصل 3046 طالب. وتم الاختبار باستخدام أداة الاستبيان.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي تم التوصل إليها مايلي:•

– اهتمام أغلب المبحوثين بالبرامج السياسية لكن بصفة غير دائمة في قناة الجزائرية الثالثة.
– البرامج السياسية في قناة الجزائرية الثالثة تعد عامل مهم في تنمية الوعي السياسي لبعض الطلبة.
– المضامين السياسية التي تقدمها قناة الجزائرية الثالثة من خلال بعض برامجها السياسية لا تلقى اهتمام كبير من طرف الطلبة، كما أنها لا ترتقي للمستوى المطلوب.

– اعتماد الطلبة الجامعيين على البرامج السياسية وخاصة برنامج في دائرة الضوء كمصدر للمعلومات السياسية.

الدراسة الرابعة: دور الإعلام الجديد في التأثير على سلوك الجمهور المصري "في إطار نظرية دوامة الصمت"••

قامت بإعداد أُطروحة الدكتوراه هذه إنجي عباس أبو العز، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مصر، 2016.

• ابراهيم اسماعيلي، عبد الحكيم غناي، مرجع سبق ذكره.

•• إنجي عباس أبو العز: **دور الاعلام الجديد في التأثير على سلوك الجمهور المصري "في إطار نظرية دوامة الصمت"**، (اطروحة دكتوراه: الإعلام)، قسم الإذاعة والتلفزيون، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، مصر، 2016.

هدفت هذه الرسالة إلى معرفة حدود الدور الذي يلعبه الإعلام الجديد في اختراق دوامة الصمت في المجتمع المصري، خاصة فئة الشباب المعارض، ومدى ملائمة فروض نظرية دوامة الصمت لمستجدات بيئة الإعلام الجديد.

وقد اعتمدت الباحثة على أسلوبي تحليل المضمون لثلاث صفحات من الفيسبوك، بالإضافة إلى الدراسة المسحية على الجمهور المصري من الشباب المستخدم للفيسبوك للتعبير عن رأيه السياسي.

وتقوم الباحثة في هذه الدراسة بالاستناد على نموذج "الصمت–كسر–الصمت" الذي يدمج ما بين فرضية تأثير كل من وسائل الإعلام التقليدي والجديد على الجمهور في إطار فرضية دوامة الصمت وتحدي الصمت.

نتائج الدراسة:

– تقبل الدراسة الفرض القائل: بأنه توجد علاقة ارتباطية بين الخوف من الجهات الأمنية الافتراضية والاتجاه نحو المجهولية وعدم التعبير عن الرأي علانية أثناء النقاش حول القضايا السياسية عبر وسائل الإعلام الجديد.

– تقبل الدراسة الفرض القائل بأنه توجد علاقة ارتباطية بين الخوف من العزلة الافتراضية وسلوك الشباب المصري أثناء مناقشة القضايا السياسية عبر وسائل الإعلام الجديد.

– ترفض الدراسة الفرض القائل بانه توجد علاقة ارتباطية بين كثافة استخدام الشباب المصري لوسائل الإعلام الجديد والتعبير عن الآراء علانية عبر تلك الوسائل.

– تقبل الدراسة الفرض القائل بأنه "توجد علاقة بين معدل الخوف من العزلة الافتراضية وبين استعداد الفئات المهمشة سياسيًا من الشباب المصري للتعبير عن آرائها علانية عبر الإعلام الجديد.•

• إنجي عباس أبو العز، مرجع سبق ذكره.

II. المقالات العلمية:

الدراسة الأولى: التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطِن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير.•

الدراسة قام بها الباحث كمال حميدو في أكتوبر 2019 لصالح مركز الدراسات الاعلامية للجزيرة.

تتمحور هذه الدراسة هو الدور الفعال للشبكات الاجتماعية كأداة من أدوات التعبئة الجماهيرية وكأداة من أدوات الفعل السياسي، ودورها الكبير الذي لعبته في تحريك الشباب وإذكاء ثورات الربيع العربي، وصولا إلى الحالة الجزائرية بعدما كان للنشاط السياسي الافتراضي القوة لإشعال فتيل الاحتجاجات والمظاهرات.

ويطرح الباحث مجموعة من التساؤلات حول الموضوع تمثلت في الآتي:

– ما الدوافع التي جعلت الشباب الجزائري يخرج في انتفاضة شعبية امتنع عنها في سياق الربيع العربي في2011، على الرغم من صدور دعوات افتراضية لذلك على الشبكات الاجتماعية؟

– ما سياقات وسيرورة النشاط السياسي الجزائري عبر شبكات التواصل الاجتماعي خلال ذلك الحراك؟

– من هم الفاعلون والنشطاء السياسيون الذين قادوا الحراك؟ وما الوسائط المستخدمة في النشاط السياسي عبر شبكات التواصل؟

– ما أنماط النشاط السياسي وأشكاله عبر شبكات التواصل الاجتماعي؟ وكيف تفاعلت السلطة مع مبادراته إعلامياً وسياسياً؟

– هل يمثِّل هذا الحراك مظهراً من مظاهر تشكل براديغم جديد في تحول الفعل السياسي من نشاط سياسي تقليدي إلى نشاط سياسي رقمي، أم استجابة لحالة الانغلاق الإعلامي والسياسي في الجزائر؟

• كمال حميدو: **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير**، 10 أكتوبر 2019، مجلة الجزيرة للدراسات الإعلامية.

كذلك وضع الباحث فرضيات مرتبطة بفرضيات نظرية دوامة الصمت لنويل نيومان تمثلت في الآتي: •

أولاً: وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة التعبير الحر للأفراد في الشبكات الاجتماعية ونسبة التعبئة العمة الفعلية في المجتمع الحقيقي؛ إذ كلما لاحظ أفراد المجتمع ديناميكية تعبير جارفة في الفضاء العام الإلكتروني، تقوم على عوامل موضوعية ملموسة تسمح لها بتوليد حالة من العمل الاجتماعي الهادف لحل المشكلات؛ زادت حالة النشوة/اليوفوريا الاجتماعية عند أفراد المجتمع، ما يولد الرغبة في الخروج من التعبير الافتراضي إلى التعبير الفعلي في الفضاء العام الحقيقي.

ثانيا: وجود علاقة عكسية بين نسبة المقاومة التي يتلقاها التعبير في الفضاء الإلكتروني ومدى الجنوح نحو التعبير الفعلي في الفضاء العام الحقيقي عبر المشاركة في التجمعات والمظاهرات، أي كلما قلَّت المقاومة التي يجدها الخطاب المعارض في الشبكات الاجتماعية؛ زاد الجنوح نحو المشاركة في الحراك عبر التظاهر.

الاطار المنهجي:

تعتمد الدراسة على مقاربة استكشافية يسعى من خلالها الباحث إلى معرفة أبعاد استخدامات الشبكات الاجتماعية في الحراك الجزائري لدى 20 ناشطا جزائريا يمثلون مجتمع الدراسة، خلال الفترة الممتدة من 1 أفريل إلى 30 ماي 2019. باستخدام مقابلات نوعية غير مقننة.

نتائج الدراسة:

تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين نسبة التعبير عند الأفراد في الشبكات الاجتماعية ونسبة التعبئة العامة الحقيقية بين أفراد الشعب، والفرضية الثانية دفعت بوجود علاقة عكسية بين نسبة المقاومة التي يتلقاها التعبير في الفضاء الالكتروني ومدى الجنوح

• كمال حميدو، مرجع سبق ذكره.

نحو التعبير الافتراضي أولاً، ثم مدى الجنوح نحو الفعل السياسي الحقيقي عبر المشاركة الفعلية في الحراك.

من جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن الشبكات الاجتماعية باتت تفرض نموذجا جديداً لشرح آليات تأثير وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام خلال الظروف الاستثنائية التي تعيشها المجتمعات في لحظة من تاريخها، حين يظهر فيها قلق اجتماعي كمعطى موضوعي، ينتج عن فساد النظام السياسي القائم، ووعي جمعي متنام بوجود ذلك الفساد السياسي، لتتغذى عليهما الشبكات الاجتماعية التي تُضخِم حالة القلق حتى تحولها إلى اضطراب اجتماعي. وقد سمى الباحث هذا النموذج الجديد بدوامة التعبير، نظراً للديناميكية التعبيرية القوية التي أحلها الإعلام الجديد محلّ آلية دوامة الصمت بالصيغة التي بنتها إليزابيث نيومان. •

الدراسة الثانية: الفعل السياسي الرقمي في العالم العربي ومنظومة القيم والتحولات••

هذه الدراسة هي للباحثين جمال نون وغسان مراد لصالح مركز الدراسات الإعلامية للجزيرة، نوفمبر 2019.

تتمثَّل الإشكالية في تجلياتها الحالية في أن الثورة التواصلية قد شَرَعت أبواب التفاعل السياسي في العالم العربي، وكسرت مساراً طويلاً من الأحادية الإعلامية وأوجدت فرصاً متساوية للمشاركة الواسعة، ولا سيما بالنسبة إلى المدونين العاديين. كما وفرت للسياسيين إمكانيات هائلة في توجيه الرسائل الإعلامية، كأداة للتعبئة السياسية والاجتماعية، وعلى المستويات المحلية والخارجية على السواء وفي موازاة ذلك، يبرز سؤال مركزي: هل يمكن المراهنة على الثورة الرقمية من أجل رفع مستوى الثقافة العامة في المجتمع، وتاليًا، وتحرُر الموان من هامشية الوقع والدور، علمًا بان الثقافة العامة رديفة حُكماً، للمعلومة والمشاركة الفاعلة والإيجابية في العملية السياسية، وصولاً إلى المشاركة في القرار؟

• كمال حميدو، مرجع سبق ذكره.

•• جمال نون، غسان مراد: **الفعل السياسي الرقمي في العالم العربي ومنظومة القيم والتحولات**، 19 نوفمبر 2019، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية.

ويضع الباحث فرضاً مفاده أن السلطة السياسية المهيمنة تريد من هذه الثورة التقنية أن تكون امتداداً لعلاقاتها التاريخية مع كل المؤسسات والأجهزة (الدستورية، التشريعية، الأمنية، الإعلامية..) بما هي أدوات تُسخر لتأييد سلطاتها ومواجهة أية محاولة لكسر أحادية السلطة، فإن المجتمع المدني، وجد في الإعلام الجديد وتكنولوجيا الاتصال فضاءً مستقلا وبإمكانيات هائلة وغير منضبطة أو خاضعة للرقابة، وأن ثورة المعلومات يمكنها إحداث الهزة التاريخية والأخلاقية في الفكر العربي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في وضع تصور عام عن مدى استخدام السياسيين العرب لواقع التواصل الاجتماعي ليس بهدف الإحصاء الكمي بقدر ما يهدف إلى وضع مقاربات مفاهيمية تتعلق بالفضاء العام، لأننا في مرحلة انتقال بين ثقافة المطبوع والثقافة الرقمية. وهذه الدراسة تفيد في التوصل إلى منهج يتيح فهم سلوكيات الأفراد في المرحلة الانتقالية الحالية.

نتائج الدراسة:

لقد أسهمت تكنولوجيا التواصل، في إسباغ دينامية جديدة على النشاط السياسي، من دون أن يؤدي ذلك إلى تجاوز الدور التاريخي للممارسة السياسية التقليدية أو الافتراض بأنه أمكن الخلود إلى سكون الوقائع والمعطيات الجديدة بما يتيح تجاهل أسئلة الحرية، والإطار القانوني، والتوازن بين حقوق وحريات الأفراد والنظام العام.

لم يعد الجمهور كتلة متراصة خاضعة لقوى الهيمنة السياسية والاقتصادية؛ فبعد مرحلة إشهار دعائي أحادي تمارسه الدولة والأحزاب السياسية الكبرى، فإن مبدأ التسويق السياسي والدعاية وإبداء الرأي، أصبح ، نظريا وتقنياً، في متناول الجميع، ليغدو الفضاء العام، وللمرة الأولى في تاريخ التطور البشري، عبارة عن شبكة تواصلية شديدة التجزؤ. لكن هذا الفضاء العام لن يبقى طابعه سياسيًا يقارب القضايا العامة، تبعًا لطبيعة المرسل (السياسيين وجهاز الدولة)، بل دخلت عليه أشكال تعبيرية جديدة وبخاصة "القضايا الشخصية".•

• جمال نون، غسان مراد، مرجع سبق ذكره.

الدراسة الثالثة: الفضاء العمومي الإلكتروني والتعبئة السياسية الذكية•

الدراسة عبارة مقال للباحثة حجية قاوقو، نشر في مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، 2017.

يعالج المقال ظاهرة شيوع الانترنت وحلولها كبديل للفضاء العام بالمفهوم الذي جاء به هابرماس، حيث يتم الاشارة إلى أن العلوم الاجتماعية تسمح بالتمييز على المستوى التنظيمي بين نوعين من الجماعات الافتراضية، أولاهما شكل جماعات واقعية–فعلية جرت فرضنتها، بينما تتمظهر الثانية عبر جماعات افتراضية نشأت داخل الشبكة العنكبوتية ثم ولجت الحياة الواقعية الفعلية بمجالاتها المختلفة، الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفنية، لتستكمل حياتها داخلها.

حيث تسمح الشبكات الاجتماعية من خلال صفحاتها السياسية "بتوسيع مجال الفضاء العمومي" عبر مد جسوره من الواقع السياسي الفعلي في اتجاه الواقع الافتراضي، وفتح مساحات إضافية تملأ الفراغات التي يخلفها الإعلام الرسمي والسياسة الرسمية. لأن "المجتمع السياسي يفترض شيئًا أكثر من مجرد ثلاثين دقيقة يوميا على القنوات التلفزية أو ثلاثين صفحة على الجرائد". ولأن المواطن منظوراً إليه ككائن سياسي مدعو للمشاركة والانخراط الفعال في الدائرة العمومية.

فالدخول إلى العالم الافتراضي والتموقع داخل صفحاته السياسية لا يعني الخروج من الواقع السياسي الفعلي ولا يعني الانسحاب منه، بقدر ما يفيد التغلغل داخله والانغماس فيه. فأن تكون افتراضيا معناه أن تكون رهنيا وآنيا في مواكبتك للحدث، أن تكون في قلبه، وتشارك في صنعه عبر التعليق عليه، والتداول بشأنه، وتوزيعه ونشره بل حتى تحويره ومعاودة إنتاجه بصيغتك الخاصة. لأن درجة النفاذية بين الواقعين الفعلي والافتراضي أصبحت كبيرة إلى الحد الذي صارت معه المعلومة تصل إلى الصفحات الرقمية قبل وصولها إلى صفحات وشاشات الإعلام الكلاسيكي.

• حجية قاوقو: **الفضاء العمومي الإلكتروني والتعبئة السياسية الذكية**، العدد الثاني، مارس 2017، مجلة العلوم السياسية والقانون، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، المغرب.

الدراسة الرابعة: دور الشبكات الاجتماعية في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري –مقاربة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الجزائري– •

أعد هذا المقال كلا من الباحثين هدار خالد وعيساني سعاد، للمجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد02، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المعلومات التي يحاول الطلبة التركيز عليها في منشوراتهم وكذا في مطالعتهم للمواضيع المنشورة على الشبكات لتحديد أولوياتهم في التعامل مه هذه الشبكات، كذلك الكشف عن أهم الأنشطة التي يمارسها الشباب من خلال الشبكات لتحديد علاقتهم بالمواضيع السياسية ومن ثم تحديد مدلا إدراكهم للوضع السياسي في الجزائر، ومدى تأثير الشبكات على المعرفة السياسية للشباب الجزائري.

أما بالنسبة للمنهج وأدوات جمع البيانات، فتنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية وتم الاعتماد فيها على أداة الاستقصائية، الأداة الأكثر شيوعاً في المنهج المسحي، كما تم الاعتماد على العينة الطبقية في اختيار العينة من خلال تقسيم المجتمع المتاح وهو الشباب الجامعي الجزائري وقد بلغ عدد المفردات 600 مفردة.

نتائج الدراسة:

– تبين أن شبكات التواصل الاجتماعي قد دعمت المعرفة السياسية لدى الشباب، حيث أنهم أصبحوا يناقشون القضايا السياسية المطروحة على الساحة في الجزائر أو حتى خارجها عبر هذه الشبكات، وأضحت معلوماتهم السياسية تعبير عن مدى ثقافتهم ووعيهم، فقد أشار مثلا المبحوثون إلى أن أهم القضايا التي يجب أن تعنى بها السلطة هي قضايا الفساد، والتعليم بالدرجة الأولى، ثم الاقتصاد الجزائري، ثم الديمقراطية، وأن المخابرات هي الطرف الفاعل في النظام الجزائري في المرتبة الأولى ثم مؤسسة الجيش ثانيا.

• خالد هدار، سعاد عيساني: **دور الشبكات الاجتماعية في تشكيل الوعي السياسي لدى الشباب الجزائري**، المجلد 04، العدد 02، جوان 2019، المجلة الجزائرية الأمن الانساني.

– تبين أن اعتماد طلبة الجامعات الجزائرية على شبكات التواصل الاجتماعي كوسيلة للمشاركة السياسية قليل جداً، تجسد في نشرهم لبعض المواضيع السياسية ومشاركتهم أحيانا في النقاشات السياسية عبر الشبكات.

– أبرزت النتائج أن الطلبة الجزائريون لا يشاركون الأنشطة السياسية والثقافية، وذلك لعدم اهتمامهم بالنشاط السياسي أصلاً، فقد تبين أن أغلبهم لا يشاركون في الانتخابات التي تجري في الجزائر، ولا ينتمون إلى أحزاب سياسية سواء كانت موالية للنظام أم معارضة له.

وعليه فإن شبكات التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تشكيل المعرف السياسية لدى الشباب من خلال متابعتهم للقضايا المطروحة سياسيا في العالم العربي وكذا المحلية منها.[•]

الدراسة الخامسة: محددات التعبير العلني عن الرأي: محاولة لاختبار نظرية دوامة الصمت في السياق الجزائري

قُدمت هذه الدراسة من طرف الباحثين الدكتور سعيد لوصيف ونعيم بلعموري، في مجلة بحوث العلاقات العامة، مصر، أكتوبر 2017.

يناقش الباحثين تأثير مناخ الرأي السائد اتجاه الرئيس بوتفليقة وسياساته والاستعداد للتعبير العلني عن الرأي إزاءها في السياق الجزائري، حسب نظرية دوامة الصمت لصاحبتها نويل نيومان، ويتناول الباحثين العلاقة بين العوامل التي نتاج تفاعلها تشكل الرأي العام وهي خوف العزلة (العامل النفسي: الميكانيزم المسبب)، ومن ثم إدراك مدى التوافق مع مناخ الرأي السائد حول القضية (العامل الاجتماعي) والذي يؤثر على الاستعداد للتعبير العلني عن الرأي (العامل الاتصالي)، بالإضافة إلى بعض العوامل النفسية والاجتماعية والثقافة الاعلامية.

[•] خالد هدار، سعاد عيساني، مرجع سبق ذكره.

نتائج الدراسة:[•]

وتبعاً لذلك خَلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

– أن اتجاه الجرائد الناطقة باللغة العربية يرتبط بعلاقة مع إدراكات المبحوثين للرأي العام السائد وسط المجتمع، أي إذا بدا للأفراد مثلاً أن ثمة مساندة للرئيس وسياساته في هذه الجرائد، فإنهم سيدركون الرأي العام على ذات النحو.

– تبيّن أن الآراء الشخصية للمبحوثين ترتبط بارتباط ذي دلالة إحصائية مع الاتجاه المدرك في تلك الوسيلة الإعلامية نحو الرئيس وسياساته.

– تبيّن أن مستوى الاهتمام بالأخبار السياسية الوطنية الواردة في التلفزيون والجرائد يرتبط بعلاقة طردية مع الاستعداد للتعبير العلني عن الرأي في أغلب الوضعيات المفترضة.

الدراسة السادسة: الإعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية. [••]

أعد هذا المقال البحثي الباحث الدكتور عماد لبيد، الذي نشر في مجلة أبحاث قانونية وسياسية في جامعة جيجل، جوان 2018.

يعالج الباحث الآفاق الجديدة للتعبئة السياسية في ظل التكنولوجيات الحديثة للإعلام الجديد وطبيعة السياق والخطاب السياسي الموجه للمجتمع بين جانبيه الايجابي والسلبي، فقد تمكنت هذه الأخيرة بخصائصها المرنة من لعب دور هام في تحفيز المشاركة السياسية وتوجيهها، وما يرتبط بذلك من تأثير مباشر على النظم السياسية ونماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة والقيم السياسية الاجتماعية والأخلاقية ايجابيا أو سلبيا.

ويطرح التساؤل الآتي:

- إلى أي مدى ساهم الإعلام الجديد في بروز آفاق جديدة من التعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية بكل مآثرها ومخاطرها؟

[•] خالد هدار، سعاد عيساني، مرجع سبق ذكره.

[••] عماد لبيد: **الإعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية**، العدد السادس جوان 2018، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل.

في الإجابة عن هذا التساؤل تطرق الكاتب إلى:[•]

فضائل الإعلام السياسي الجديد وانعكاساته الإيجابية في الجانب التواصلي والتعبوي السياسي بين الجماهير، خاصة في مجالات مثل الرفع من فرص الثقافة والمعرفة السياسية وفتح آفاق التمكين السياسي والمشاركة السياسية وزيادة التفاعل والتبادل السياسي بين "مواطني النت"، وكذا التمكين السياسي لبعض فئات المجتمع المحرومة في ظل الإعلام التقليدي ، كل ذلك لا يجب أن يتشتت انتباهنا لحجم المخاطر وتعدد الجوانب السلبية لهذه العملية، فصناعة الإعلام الجديد يراه الكثيرون تهديداً لشكل الدولة في سلطتها وقوانينها وهيبتها، لكثرة وسائل التجاوز والانتهاك وصعوبة التحكم فيها أو مراقبتها.

فكما نزعت العولمة غطاء التقوقع السياسي والاقتصادي على مختلف الدول والشعوب بإجبارية التفاعل لا اختياريته، كذلك الإعلام الجديد يفرض على الدول والحكومات وعلى رأسها الدول العربية ذات محاولات التوجه الديمقراطي، الدخول في حرب جديدة هي حرب التمكن والتموقع في شبكات ووسائط الإعلام الجديد.

III. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

– أسهمت الدراسات السابقة في إضفاء نوع من المصداقية والثقة بالنسبة لبحثنا هذا كونها تعالج ظواهر ومواضيع جاءت في سياق مشابه وتشارك دراستنا في متغير على الأقل وتتقاطع معها في نقاط فاصلة أهمها حرية التعبير في الشبكات الاجتماعية وتشكل الوعي السياسي، كما قدمت استقصاءات حول المشكلة البحثية الكافية لانطلاقنا في إجراء هذه الدراسة وتفادي الوقوع في خطأ التكرار.

– وبالنسبة للإطار النظري فقد وفرت لنا الدراسات السابقة الكم المناسب من التراكمات المعرفية المرجعية وأزاحت اللبس والغموض في الكثير من النقاط والمفاهيم خصوصاً ما يتعلق بمحددات التعبير، الفضاء الرقمي والتعبئة السياسية. ثم شكلت قاعدة بيانات هامة

[•] عماد لبيد، مرجع سبق ذكره.

والتي استسقيناها من الدراسات الميدانية حول استخدامات الشبكات الرقمية والتي قلصت لنا الجهد المضاف.

– أيضاً حددت لنا الأطر والخطوات المنهجية التي تتوافق والاجراءات المتطلبة للقيام بهذه الدراسة وبالتحديد في تطبيق تقنية تحليل المضمون حيث تمثل هذه الأخيرة محاولتنا الأولى في استخدامه، لذلك تعتبر هذه الدراسات بمثابة المرشد في عملية التحليل سواء من ناحية اختيار الفئات أو أسلوب التحليل الكيفي.

– ثم تتيح لنا مقارنة النتائج المتوصل إليها مع نتائج دراستنا للتأكيد على سلامة ونجاح سيرورة البحث وأن هذه الاستنتاجات واقعية وغير منفصلة عن سياق المشكلة البحثية محل الدراسة.

الإطار النظري

الفصل الأول: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة

المبحث الأول: نظرية دوامة الصمت

تعتبر نظرية دوامة الصمت لصاحبتها Neumann من أشهر النظريات المفسرة لظاهرة الرأي العام ومن أولى النظريات الإعلامية وأهمها وأدقها في تفسير سلوك الجماهير تجاه الاحداث المجتمعية. إن نظرية دوامة الصمت تشرح حال الكثيرين من أفراد المجتمع ليس على مستوى السياسي فقط وإنما على المستوى المجتمعي والثقافي والعلمي ومع التطورات التكنولوجية الراهنة وظهور تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة التي أحدثت نقلة نوعية في ميكانيزمات وأساسيات النظرية مما يجعل من ضروري اختبار صلاحية فرضيات النظرية كإحدى أهم نظريات الاعلام في البيئة الالكترونية التي يميزها الاتصال التفاعلي والدرجة العليا من حرية التعبير.

المطلب الأول: سياق التأصيل لنظرية دوامة الصمت

تُعد هذه النظرية من أكثر نظريات الإعلام علاقة بتكوين الرأي العام في المجتمع. هذه النظرية طورتها الباحثة الألمانية اليزابيث نويل نيومان* Elisabeth Noelle Neumann، وتشير إلى أن عملية تكوين الرأي العام تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام في تكوين الاتجاه السائد حول القضايا المثارة في المجتمع.[1]

يعود تأصيل هذه النظرية إلى عام 1974 عندما قدمت نيومان الفرضية الأساسية لها، في مقال في جريدة الاتصال Journal of communication تحت عنوان "دوامة الصمت: نظرية في الرأي العام The spiral of Silence: a Theory in Public Opinion ورغم أن

---

* الزابيث نويل نيومان: (1916–2010) برلين، درست في جامعتها تخصص الفلسفة والتاريخ والصحافة والدراسات الأمريكية، وفي 1930 كانت في امريكا لإعداد اطروحة الدكتوراه عن (قياسات الرأي الجماهيري في الولايات المتحدة)، وحين رجعت إلى ألمانيا أسست في عام 1947 في مدينة ألسينباخ أول معهد لدراسة الرأي العام الألماني، والذي ترأسته حتى وفاتها، قدمت نظريتها دوامة الصمت بشكل نهائي في كتاب صدر عام 1980 بعنوان (دوامة الصمت–الرأي العام باعتباره جلدنا الاجتماعي The Spiral of Silence : Public Opinion, Our Social Skin).
انظر: عبد الرزاق الدليمي: **نظريات الاتصال في القرن الواحد والعشرين**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016. ص 332.

[1]– محمد بن سعود البشر: **نظريات التأثير الإعلامي**، ط1، دار العبيكان، الرياض، السعودية، 2014. ص141.

نظرية دوامة الصمت هي نظرية في الرأي العام فإنه يمكن اختبار فرضياتها في الإطار الإعلامي من خلال تحليل مواد الرأي الإعلام بما فيها أبواب بريد القراء بوصفها أداة من أدوات التعبير عن الرأي العام القائم في فترة محدودة واتجاه قضايا أو أحداث معينة.[1]

وتحدد نويل نيومان الرأي العام في فكرتين: الرأي العام بمفهوم العقلانية، أي ما يجعله أداة فعالة في عملية صنع القرار والديمقراطية، والرأي العام كمتحكم في الوضع الاجتماعي، حيث يتمثل دوره في ترويج وتعزيز التكامل الاجتماعي، وضمان وجود مستوى كافي من الإجماع حول الإجراءات والقرارات التي يمكن أن تُبنى من خلاله.[2]

ولقد أثبتت نيومان في دراستها التطبيقية لهذه النظرية أن تغير الرأي العام من أصعب الأمور لتمسك الناس بالرأي العام على أنه الرأي السائد في المجتمع، وفي حقيقة الأمر أن الرأي الشخصي قد يختلف عن الرأي العام ولكن الناس يعبرون عن آرائهم في استطلاعات الرأي العام عن أراء الآخرين، أكثر من التعبير عن الآراء الشخصية في المجتمع التي كانت تمثل رأيا آخر مختلفا عن الرأي السائد وهكذا يقل عدد الأشخاص الذين يجاهرون برأي مختلف عن رأي الجماعة أو عن الرأي العام في المجتمع.[3]

فهي تؤكد بأن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بشكل عام تنحاز أحيانا إلى جانب إحدى القضايا أو الشخصيات، بحيث يؤدي ذلك إلى تأييد القسم الأكبر من الجمهور للاتجاه الذي تتبناه وسائل الإعلام، وذلك بحثاً عن التوافق الاجتماعي. أما الأفراد المعارضين لهذه القضية أو تلك الشخصية فإنهم يتخذون موقف (الصمت) تجنبا لاضطهاد الجماعة الكبيرة المؤيدة، وبالتالي فإنهم إذا كانوا يؤمنون بآراء مخالفة لما تعرضه وسائل الإعلام، فإنهم يحجبون آرائهم الشخصية. [4]

---

[1]- عبد الله الغدامي: **الثقافة التلفزيونية سقوط النخبة وبروز الشعب**,ط2.الدار البيضاء, المركز الثقافي العربي,2005. ص25.

[2]-Dietram A. Scheufele: Patricia Moy, **Twenty-Five Years of The Spiral of Silence: A Conceptual Review & Empirical Outlook**, International Journal of Public Opinion Research, Vol 12, No.1. pp 4,5.

[3]- عبد الله الغدامي: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4]–عبد الرزاق الدليمي: مرجع سبق ذكره، ص 333.

إذ تعرف الباحثة مصطلح دوامة الصمت "**بأنه تعبير عن التوتر الذي يشعر به الفرد عندما يبوح برأيه أو وجهة نظره خوفاً من أن يكون من الأقلية المخالفة للاتجاه السائد الذي تتبناه وسائل الإعلام**".[1]

قام كل من Koffa & Wertheimer بدراسة الكيفية التي يقوم بموجبها استدراك المعلومات المتلقاة لدى الجمهور حسب علم النفس الجشطالت، وثم Sherif ناقش استخدام الأفراد للأطر المرجعية، والاعتماد على الجماعات، ووجد أن الأفراد يستخدمون بيئتهم الاجتماعية كإطار مرجعي لتفسير المعلومات والتي سيتم من خلالها لاحقاً تكوين رأي عام، وفي هذا السياق تحت افتراضات علم النفس الجشطالت، يشعر الأفراد بعدم الارتياح إذا واجهتهم معلومات أو أخبار دون إطار مرجعي مناسب يمكنهم من وضع تفسيراتهم لها. وبالتالي فالرأي العام وأحكام الآخرين تمثل الإطار المرجعي الأقوى في تفسير وتبني الأفكار.[2]

ترى نيومان أن الرغبة في الحديث حول القضايا تتأثر بشكل كبير بإدراك مناخ الرأي، فإذا كان مناخ الرأي يسير عكس رأي الشخص، فإن هذا الشخص يبقى صامتا والقوة الدافعة لهذا الصمت تتمثل في الخوف من العزلة. وقد تساءل لاسورسا عما إذا كان الخوف من المناخ العدائي للرأي له هذه القوة في الواقع أم لا، ولذلك فقد أُجريت دراسة للإجابة عن هذا السؤال، وتضمنت الدراسة مسحا اختبر فيه ما إذا كان التعبير عن الرأي في القضايا السياسية يتأثر فقط بإدراك الشخص لمناخ الرأي كما تقول نيومان، أم يتأثر بمتغيرات أخرى أيضا، وقد شملت هذه المتغيرات العمر والتعليم والدخل والاهتمام بالشؤون السياسية، ومستوى الكفاءة الذاتية والارتباط الشخصي بالقضية واستخدام وسائل الاعلام الإخبارية ومدى إيمان الشخص بصحة موقفه. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن الإفصاح عن الرأي يتأثر بكل المتغيرات الديموغرافية (العمر. التعليم الدخل) وبالمتغيرات الأخرى السابقة، فيما عدا متغيري الارتباط الشخصي بالقضية واستخدام وسائل الاعلام الإخبارية.

[1]- محمد بن سعود البشر، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[2]–Dietram A. Scheufele, Patricia Moy, op.cit. p7.

ويقول لاسورسا أن نتائجه توضح أن الناس ليسوا سلبين تماما في مواجهة الراي العام كما تقول نظرية نيومان وأن هناك احوالا يمكن في ظلها مقاومة دوامة الصمت.[1]

المطلب الثاني: فروض نظرية دوامة الصمت

وقد اهتم الباحثون بعدة عوامل على افتراض تأثيرها والاستعداد للتعبير العلني عن الموقف من قضية ما إلا أن نتائج تلك الدراسات اتسمت بشيء من التباين والاضطراب" الافتراض الرئيس الذي قامت عليه النظرية هو: أن وسائل الاعلام حين تتبنى آراء أو اتجاهات معينة خلال فترة من الزمن فإن معظم الافراد سيتحركون في الاتجاه الذي تدعمه وسائل الاعلام. [2]

فعندما تتخذ وسائل الاعلام موقف معينا من قضية أو شخصية فان ذلك يؤدي إلى تأييد معظم الافراد للاتجاه الذي تتبناه وسائل الاعلام بحثاً عن **التوافق الاجتماعي** ومن ثم فانهم يلجؤون إلى الصمت ويحجبون آراءهم الشخصية ظنا منهم ان الإعلان عن رأييهم قد لا يحضا بتأييد الاخرين هذا الموقف هو ما يعبر عنه كثير من الباحثين (الخوف من العزلة الاجتماعية Social Isolation) وهو اعتقاد فئة من الجمهور ان ما يتبنونه من راي اتجاه قضية معينة سيكون مخالفا لاتجاه السائد الذي تؤيده وسائل الاعلام ومن ثم يجعلهم يشعرون بعدم التوافق الاجتماعي ويضعهم في خانة الأقلية.[3]

وتقول نيومان: "**إن الرأي العام هو تعبير الأشخاص عن رأيهم تجاه مواقف معينة بطريقة لا تعرضهم إلى العزلة عن المجتمع**".[4]

وأما الافتراض الآخر فيستند على مبدأ معروف في علم النفس يسمى مقت العزلة وخلاصته يميل الفرد دائما إلى تبني رأي الغالبية والتوافق معه لتجنب العزلة فاذا ما كرر الاعلام تحت ظروف معينة موقفا معينا فسيولد لدى غالبية المتلقين قناعة ان هذا هو الموقف الصحيح، لذا ترتفع رغبة مؤيدي هذا الراي ومؤازريه بالانتماء اليه والبوح بيه

[1]– عبد الله الغذامي، مرجع سبق ذكره، ص ص26،27.

[2]– محمد عبد الحميد: **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000. ص ص288،289.

[3]– محمد بن سعود البشر، مرجع سابق، ص 142.

[4]– المرجع نفسه، ص 143.

علانية، وأما معارضوه فسيشعرون بالحرج والخجل والخوف من سخط الجماعة عليهم، لذا نجدهم ينظمون إلى رأي الأغلبية او نجدهم يلزمون الصمت مما يحولهم إلـى أقلية صامتة في المجتمع، وفي ضوء ذلك نجد أن الرأي الذي تتبناه وسائل الاعلام يبدا بالانتشار والتعاظم والتصاعد في المجتمع الامر الذي يولد ضغطاً على المخالفين تجنب ابداء وجهات نظرهم نحوه.[1]

وتفترض هذه النظرية أيضا أن الإعلام كثيرا ما يشكل ضغطاً رهيباً على الرأي العام ليصبح الرأي العام هو ما يريده الاعلام لا ما يريده الشعب وهي تقوم على افتراض رئيسي هو أن الإنسان في الأغلب لا يحب العزلة ويخشى من مصادمة الرأي العام، وأن الاعلام يستطيع تحت شرط معين أن يلح على فكرة أو موقف من شخص أو جماعة بدرجة تعطي قناعة لدى جميع المتلقين أن هذا هو الراي العام، ومن ثم ترتفع الرغبة لدى مؤيدي هذه الفكرة، ويفتخرون بالانتماء إليها، بينما يشعر المعارضون لها أو المؤيدين لأطروحات أخرى بالحرج والخجل فيلزمون الصمت، مما يحولهم الى **أقلية صامتة** في المجتمع.[2]

بل ذهبت النظرية إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو أن الإعلام يستطيع إذا توحد على وجهة نظر مصادمة لرأي الأغلبية أن يحولها إلى **أغلبية صامتة** تخجل من مبادئها؛ حتى لو كانت هي مبادئ الأغلبية، بينما الأقلية المساندة من الإعلام تشعر بأنها صارت الأصل. ولكن الشرط الأساسي لكي تحدث هذه الظاهرة، هو: أن تتوحد وسائل الإعلام على أيديولوجية أو فكرة أو هدف، وهذا حاصل في حالات الإعلام الموجَّه من قبل الحكومات الديكتاتورية.[3]

---

[1]- محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص 289.

[2]– لامية طالة: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الراي في الجزائر**، (اطروحة دكتوراه: الاتصال السياسي)، قسم الاعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2015. ص81.

[3]– فتيحة بوغازي: **صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت**، (اطروحة دكتوراه: علوم الاعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3. 2018–2017. ص90.

المطلب الثالث: صعوبات التعبير العلني حسب النظرية دوامة الصمت

هناك عوامل عدة اهتم بها الباحثون على افتراض تأثيرها على الافراد وتمثل لهم صعوبات في التعبير العلني عن الرأي في ظل نظرية دوامة الصمت من اهم هذه الصعوبات:[1]

الخوف من العزلة: يحتل الخوف من العزلة مكانة مركزية بين فروض نظرية دوامة الصمت حيث تشرح نيومان هده المكانة، إذ تقول: الجهد الذي يبدله الفرد في مراقبة محيطه يعتبر ثمنا بخصا بالقياس الى الخطر المتمثل في فقده حب الناس واحترامهم، أو أن يصير الفرد عرضة للتلبد والاحتقار والوحدة.

خشية الاتصال: فيها بعض من بين الجوانب التي رأى فيها بعض الباحثين مواطن خلل وقصور في النظرية، إذ ينظرون الى خشية الاتصال كإحدى سمات الشخصية التي يعانيها كل الأفراد وإنما بدرجات متفاوتة في المواقف الاتصالية الشخصية المختلفة، والتي ربما تفرز متاعب أو صعوبات نفسية. والأفراد الذين لا يحسنون التعاطي مع هكذا صعوبات قد يتجلى ذلك لديهم في سلوك من قبل تجنب موقف، أو وضعية اتصالية أو الانسحاب من النقاش.

وهذا ربما ما يجعل كثيرا من الافراد لا يعبرون عن آرائهم لمجرد خشيتهم من الكلام في الملأ وهو خوف مختلف عن مفهوم الخوف من العزلة والذي يركز على مخاوف لدى الافراد حيال التعبير عن اراء خلافية. أي أن ما ألجأ هؤلاء إلى الصمت هو خوفهم من الاتصال لا خوفهم من العزلة.

التوجه الفرداني الجماعاني: إن نظرية دوامة الصمت تعرضت للاختبار في عدد من دول مثل ألمانيا, المكسيك, هونغ كونغ, اليابان... ورغم تعدد السياقات الثقافية التي جرت محالة التنبؤ بالتعبير العلني عن الراي فيها إلا أن الفوارق الثقافية مثلت أكثر العوامل عرضة للتجاهل، رغم تنويه كثير من الباحثين بأهميتها ووثيق صلتها بالتعبير العلني عن الرأي، وهكذا لم يحتل بحث دور الثقافة في صيرورة دوامة الصمت الى الان حيزا ثانويا. وكرد فعل

[1]– سعيد لوصيف، نعيم بلعموري: **محددات التعبير العلني عن الرأي: محاولة لاختبار نظرية دوامة الصمت في السياق الجزائري**، مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، السنة الخامسة، العدد 17.اكتوبر/ ديسمبر 2017. ص 15–18.

تجاه هذا الواقع جاءت دعوة إلى وجوب عناية الاختبارات القادمة بالخصائص الثقافية للمجتمعات، نظرا لكون الخصائص المشتركة لمواطنين من ثقافة ما قد توفر فرصا أكبر للتنبؤ بالتعبير العلني عن الرأي وعلى المدى الطويل مقارنة مع متغير مناخ الراي السائد المتسم بالظرفية.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل إضافية لشرح العملية وتتمثل في مايلي:[1]

المكون الأخلاقي في الرأي العام: يعمل نموذج لولب الصمت مع القضايا ذات البعد الأخلاقي، أو القضايا القيمية، فحسب نيومان المعيار الأخلاقي هو الذي يجعل الأفراد يعزلون أنفسهم أو ينضمون إلى الآخرين.

عامل الزمن أو الوقت: المناخ المتصور للرأي وتطوره مستقبلا هي عوامل نقدية حاسمة بالنسبة لدوامة الصمت، والتي من المرجح أن تكون المهيمنة، وهذا المنظور يشير إلى أن الوقت يؤثر الاستعداد للتعبير عن الرأي، وأن الأشخاص يواجهون صعوبة في التعبير خصوصا في ذروة تكوين الرأي العام، وفي الأخير مع مرور الوقت، لن تبقى أقلية في الدوامة وسيتم التعبير عن كل الآراء.

دور الإعلام الجماهيري: لا يمكن أن تتم دوامة الصمت، إلا إذا اتخذت وسائل الإعلام الجماهيرية موقفاً في الصراع، ففي كل المقاربات في مجال الرأي العام ترى وسائل الإعلام كأداة لنقد الأوضاع فقط، ولكن ندحض ذلك، فكلما زادت نبرة هذه الأخيرة نجد أن الرأي العام يتشعب أكثر، وكبرت الدوامة.

ويعزز أهمية العامل الثقافي هنا ارتباط دوامة الصمت بشكل كبير بمفهوم الكونفورميا متجليا في نصها على نزوع الافراد إلى الصمت أو ادعائهم التوافق مع الأغلبية إذا أدركوا تعارضا معها في الرأي، بل من بين هذه العوامل الثقافية تتعزز ومن باب أولى أهمية الفردانية/الجماعانية تحديدا الذي يعتبر عاملا مهما في وصف الفوارق الثقافية ومتغيرا أساسيا في تحديد السلوك الاجتماعي، وبشكل أساسي سلوك الاتصال ضمن الثقافات وتتعين

[1]-Dietram A. Scheufele, Patricia Moy, op.cit. pp 11,12.

هذه الأهمية في دوامة الصمت لدى ملاحظة أن التعبير العلني عن الرأي كسلوك اجتماعي يتباين الموقف منه من ثقافة الى أخرى فبينما تقف منه المجتمعات الغربية (الفردانية) موقف الاعجاب والتشجيع، ترى فيه المجتمعات الشرقية (الجماعانية) سمة سلبية وسلوكا غير لائق.[1]

فنيومان تصف آلية تشكيل الرأي العام من طرف وسائل الإعلام التقليدية في وقت من الأوقات هي الصورة المهيمنة، وذبك عندما يصبح الواقع المصور من طرف وسائل الإعلام التقليدية –واقعا راهناً–، فيضطر من يعتقدون أنفسهم بأنهم صاروا أقلية لكَتم صوتهم، خاصة في الحالات التالية: حين يكون الإعلام موجهًا لخدمة الرأي الذي يراد له أن يكون غالباً، وحين يلقى من يصورون على أنهم أغلبية تشجيعًا للتعبير عن آرائهم، وحين يخلق سياقًا يجعل الناس لا يعبرون عما في فكرهم إلاّ إن توافق ذلك مع التوجه السائد.[2]

المطلب الرابع: انتقادات النظرية بالربط مع البيئة الاتصالية الجديدة

أحد أبرز الانتقادات الموجهة لهذه النظرية، أن وسائل الإعلام لا تعبر بالضرورة عن رأي الأغلبية، بل تعكس أحياناً رأي الأغلبية المزيفة التي تروج لها وسائل الإعلام. هذا الانتقاد عززه المفكر النقدي نعوم تشومسكي*، فقد تطرق بكتابه المهم في هذا المجال (السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروبجندا) في موضوع كيفية استخدام الإعلام والدعاية في تجريد الديمقراطية من قوة تمثيلها للإرادة الشعبية وتحويل تلك الإرادة الشعبية نحو موضوع مزيف آخر يصب أو يخدم مصلحة النخب المهيمنة في المجتمع. ورغم ما وجهه الباحثون من انتقادات للنظرية، إلاَّ أنها تبقى من أهم النظريات المفسرة لتشكيل الرأي

[1]- سعيد لوصيف: نعيم بلعموري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]– كمال حميدو: **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير**، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية 10 أكتوبر 2019. ص22.

* نعوم تشومسكي: Avran Noam Chomsky (1928، بنسلفانيا). هو أستاذ لسانيات وفيلسوف أمريكي إضافة إلى أنه عالم إدراكي وعالم بالمنطق ومؤرخ وناقد وناشط سياسي. وهو أستاذ لسانيات فخري في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا والتي عمل فيها لأكثر من 50 عام. إضافة إلى عمله في مجال اللسانيات فقد كتب تشومسكي عن الحروب والسياسة ووسائل الإعلام وهو مؤلف لأكثر من 100 كتاب.

انظر: هشام المكي: **الاتصال الجماهيري وسؤال القيم، دراسة في نظريات الاتصال الجماهيري المؤسسة**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016. ص 134.

العام، والمعتمدة على قاعدة بحثية صلبة، تزاوج بين دراسة الجمهور، وتحليل محتوى الرسائل الإعلامية.[1]

لم يكن تقبل هده النظرية سهلاً وبسيطاً ودون أراء مضادة إذ وجهت لها انتقادات من قبل علماء الألمان والأميركيين وقد تركزت معظم هذه الانتقادات في النقاط التالية:[2]

– إن مفهوم الأقلية الصامتة غير دقيق فكثيرا ما يقوم هؤلاء الأقلية بالنقاش والاعتراض وبشكل قوي رغم الاختلاف مع رأي الأكثرية.

– لا يرجع صمت الأفراد بالضرورة الى الخوف من العزلة الاجتماعية وانما يرجع الى عدم اللمام الكافي بالقضية المطروحة للنقاش او بجهلهم بها أصلا.

– الشك في افتراض التكرار والهيمنة والتسيير اللاإرادي للفرد من قبل وسائل الاعلام في تشكيل الراي العام على الأقل في ظل الديموقراطيات الغربية التي تتعدد فيها المصالح ويصعب على وسائل الاعلام ان تتبنى اتجاها واحدا وثابتا ودائما من القضايا المثارة ولفترة زمنية طويلة.

– من الصعب تفسير الراي العام وتشكله بمعزل عن دور المعلومات والتجارب التي يحصل عليها الفرد من خلال البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به وخاصة في القضايا المهمة التي تتصل بمصائر الشعوب.

– التطور التكنولوجي الحديث وفتحة قنوات تواصل مختلفة التي أتاحت فرص متعددة لمختلف الأقليات المعارضة حول القضايا أتاحت لها الفرص للتعبير عن أراءها المعارضة بكل حرية كما الحال خاصة عبر التطبيقات المختلفة المستخدمة في شبكة الانترنت.

ويشير الباحث كمال حميدو في دراسته حول التعبير الافتراضي والنشاط السياسي، إلى إثبات وجود علاقة طردية بين نسبة التعبير عند الأفراد في الشبكات الاجتماعية ونسبة التعبئة العامة الحقيقية بين أفراد الشعب، أو الفرضية الثانية التي دفعت بوجود علاقة عكسية بين نسبة المقاومة التي يتلقاها التعبير في الفضاء الالكتروني ومدى الجنوح نحو التعبير

[1]- فتيحة بوغازي، مرجع سابق، ص93.

[2]- حسني محمد نصر: **نظريات الاعلام**، ط1 ،الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2015 .ص249.

الافتراضي أولا، ثم مدى الجنوح نحو الفعل السياسي الحقيقي عبر المشاركة في الحراك فعلياً.[1]

وعلى الرغم من أن الانترنت يستخدم الآن بوصفه وسيلة عامة لحث المواطنين على مناقشة القضايا السياسية، إلا أن قلة من الدراسات العلمية حاولت التعرف على الكيفية التي يؤثر بها الاتصال الوسيط المباشر Online Mediation Effect في النموذج الذي قامت عليه نظرية دوامة الصمت وبخاصة إذا علمنا أن الجمهور أصبح يعتمد كثيراً على الانترنت في البحث عن المعلومات السياسية، ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التي أجراها كل من Xudong و Shahira، والذين اختبرا مجموعة من الفروض العلمية، من بينها **الشعور المتدني بالعزلة الاجتماعية للجمهور عندما يناقشون قضيةً اجتماعيةً معينة عبر التواصل المباشر من خلال الانترنت.**[2]

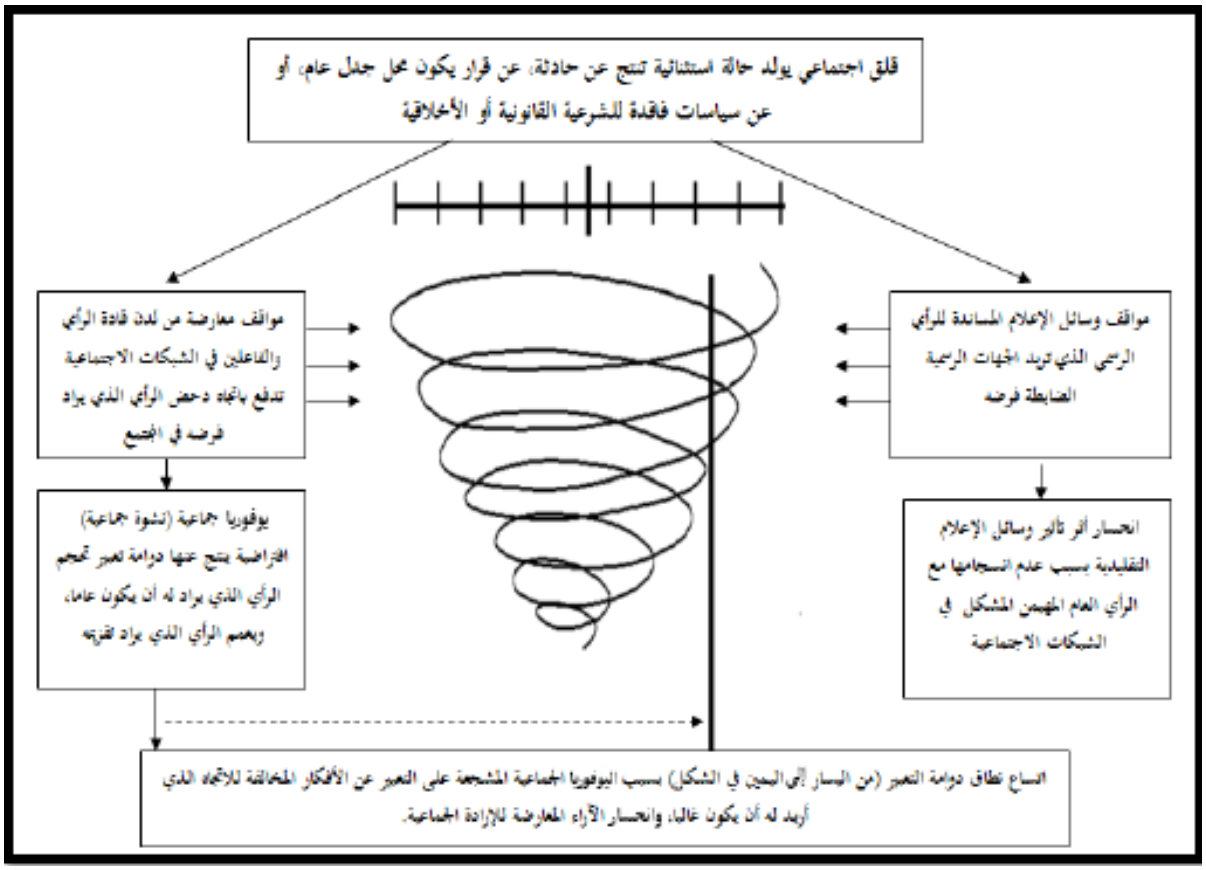

الشكل (01): نموذج يفسر آلية عمل دوامة التعبير بتأثير من الشبكات الاجتماعية في حالة الاضطرابات السياسية *

[1]– كمال حميدو، مرجع سابق، ص23.

[2]– فتيحة بوغازي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95–96.

* كمال حميدو، مرجع سابق، ص21.

ويشير الباحث كمال حميدو أن دراسته جمعت مؤشرات نوعية تدل على أن الخوف من العزلة وردود الفعل الانتقامية في عصر الويب 2.0، ليس هما الدافعين الأساسيين اللذين يجعلان الأفراد يستسلمون لقوة التيار الإلكتروني الذي يهمين ويوجه الرأي العام، بل نفترض أن النشوة الاجتماعية Euphoria Social التي تتولد بين أفراد المجتمع بفضل تزايد الحس التشاركي بالقيام بواجب جماعي للدفاع عن الصالح العام هي التي تكون المحرك الأساسي لإطلاق شرارة التعبير لتتسع إلى أن تصبح دوامة تلتهم في طريقها كل من كانت لديه قناعات دفينة في أعماقه بمشروعية الحركة الاجتماعية الإصلاحية المتولدة من تلك الديناميكية.[1]

وفي دراسة أجراها الباحثان Porten-Cheé & Eilders، تم الإشارة إلى أنه من الضروري، تجاوز دراسات لولب الصمت بالنسبة لوسائل الإعلام الجماهيرية والتوجه إلى تطبيقها في البيئة الرقمية، التي كسرت دوامة الصمت في المجال العمومي وانتقلت للتواجد في المجال الافتراضي، وأفضت هذه الدراسة إلى وجود مؤشرات ومظاهر جديدة للخوف من التعبير، إلا أن إثبات ذلك يتطلب دراسات أخرى حول كيفية تأثير التعرض إلى المحتوى الرقمي على تصور وقياس مناخ الرأي العام بالنسبة للأفراد.[2]

[1]– كمال حميدو، المرجع السابق، ص 20.

[2]- Pablo Porten-Chée, Christiane Eliders: **Spiral of Silence Online : How Online Communition Affects Opinion Climate Perception & Opinion expression Regarding The Climate Change Debate**, Studies in Communication Sciences, Vol 15, Issue 1, 2015. p 148.

المبحث الثاني: تفسير نظرية المجتمع التقليدي للتغير الاجتماعي

تُبرز نظرية التحديث دور وسائل الاتصال الجماهيرية في إحداث التغيير في المنظومة الاجتماعية للمجتمعات التقليدية، حيث تؤكد الدراسات التي جاء بها الباحث دانييل ليرنر على كونها أساس التحويل إلى التحضر الذي تمثله الدول الغربية، مدعياً أن السبيل إلى التنمية هو بِاتباع النموذج الغربي الديمقراطي الحديث، والتخلص من الأساليب البدائية والريفية التي تتميز بها المجتمعات التقليدية في الدول الشرق أوسطية، فيشير إلى أنَّ الحركية النفسية للأفراد بالاستعانة بوسائل الاعلام هو ما يتيح ذلك، بدلاً من الانتقال الجسدي إلى تلك الدول المتحضرة، أملا في حدوث التغيير وتنمية العقل الاجتماعي، رفع نسبة النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية، فوسائل الاعلام التنموية تعد ركيزة التنشئة السياسية في حال بث المضامين والمعلومات التي تسلط الضوء فعلا على سير النظام السياسي دون تضليل، وفي السنوات الماضية مثلت الميديا الجديدة البيئة المثالية للممارسة السياسية باعتبارها فضاء ديمقراطي تشاركي ما أنتج فعلاً خطوة لتغيير المنظومة الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: نظرية التحديث كنظرية من نظريات الاعلام التنموي

تعددت تسميات الإعلام التنموي، فتارة يسمى الصحافة المتخصصة في مواضيع التنمية، وتارة أخرى الإعلام لمساندة التنمية، وكيفما كانت التسمية فإنه يحمل معنى واحدا، تحدده "نورا كبرال Nora Queberal" بروفيسور في علوم الاتصال، بقولها: "إنه فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحويل البلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز أعظم للإمكانات البشرية". أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا.[1]

[1]– فطيمة لبصير: **الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جوان 2017، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة، الجزائر. ص ص 52،53 .

يعني الاعلام التنموي بشكل عام إلى وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الاعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة، أو بمعنى آخر هو العملية التي يمكن من خلالها التحكم بأجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيري داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية ومصلحة المجتمع العليا . [1]

في عقد الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت في عدد من الدول الغربية أصداء للنظريات والأفكار التي تتحدث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية في التغير الاجتماعي والتنمية* الوطنية في المجتمعات النامية. وكانت أولى النظريات وأكثرها تأثيرا نظرية المفكر والباحث الاعلامي "دانييل ليرنر"** حول العلاقة بين تحضر الانسان وتمدنه وبين تعرضه لوسائل الاعلام، وأفكار كل من الباحثين "شرام وروجرز" حول تأثير وسائل الإعلام على أوضاع وسلوك وتفاعل الأفراد ضمن مجتمعهم، وحول الفروق الموجودة بين المدينة والريف، وعوامل ومراحل تبني الأفكار المستحدثة.[2]

ويوضح ليرنر أن النظم الإعلامية والاجتماعية تسير جنبا إلى جنب، ويقول "**إن وسائل الإعلام أكبر عامل فعال في التنمية، فعن طريقها يتعلم الناس المشاركة وذلك باختيار مواقف غريبة وجديدة عليهم، ويتدربون على الاعتماد على سلسلة من الآراء يكون لهم حرية الاختيار بينهما**". كما أن وسائل الإعلام تصور مستويات متعددة لأنواع من المعيشة أكثر ثراء، وتقدم الحلول من أجل الوصول إلى هذه المستويات. [3]

---

[1]- سالم برقوق، زبيري رمضان: **الإعلام التنموي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة دراسات، العدد 2، جامعة قسنطينة. ص 87 .

* قام بعض الباحثين الغربيين بتقديم مفهوم التحديث كمرادف لمفهوم التنمية. وذلك من خلال تقديم مجموعة من الثنائيات والنماذج التصورية المتقابلة التي اعتبرت أن التغير الاجتماعي يتجه باستمرار من نموذج إلى آخر(من المجتمع الشعبي إلى المدنية).

انظر: حنان محمد عبد المجيد: **التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، 2011. ص 48.

** دانييل ليرنر: Daniel Lerner (1917–1980) خبير في الدعاية، قام بقيادة فريق البحث للتحليل النفسي في الدول الشرق اوسطية، وبعد كتابة العديد من الأوراق البحثية جمعها في كتابه the passing of traditional society,modernization theory الذي أسس للعديد من الأبحاث في دراسات الاعلام و الاتصال.

Ali Karimi: **Review of the productioction of modernization by Hemant Shah**, Canadian journal of communication, Vol 39, 2014. p 01

[2]– عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، دار الفكر العربي، ط5، القاهرة، مصر، 2007 . ص 33 .

[3]– فطيمة لبصير، المرجع السابق، ص 54.

ولإيضاح علاقة الاتصال بالتنمية يشير الباحث "دينيس ماكويل Denis McQuail" إلى ثلاثة مستويات من التحليل تشكل مقتربات متمايزة، حيث يتعلق المستوى الأول بالمقترب الذي يركز على تنمية المجتمع ككل، وما يرتبط بالسياسة الاعلامية وملكية وسائل الإعلام، ويخص المستوى الثاني المقترب أن وسائل الإعلام يمكن أن تستعمل لِتُعلم الناس تقنيات مختلفة للتأثير على السلوك والمواقف وتستعمل الحملات المنسقة في هذا المجال لتحقيق مثل هذا الهدف، أما المستوى الثالث فيتوجه بالاهتمام نحو التغيير في المجتمع المحلي أو القرية ويركز على إدخال أفكار جديدة، ومنتوجات وممارسات حديثة ونشرها.[1]

فالصحافة التنموية هي فن وعلم الاتصال الانساني المستخدم في عملية التحول السريع للبلد وذلك من حالة الفقر إلى حالة ديناميكية من التطور الاقتصادي والتي توفر إمكانية تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية أكثر تلبية للمقدرة الإنسانية.[2]

كذلك هي ذلك الفرع من فروع النشاط الاعلامي والذي يمكن من خلاله التحكم بأجهزة الاعلام داخل المجتمع وتوجيهها بالشكل المطلوب الذي يتفق مع أهداف الحركة التنموية. كما وأن أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تكمن في كونها مصدرا للتنشئة السياسية لدى الجماهير كونها محلا لالتقاء الحياة العامة بالحياة السياسية والشعب بالسلطة، فقوة تأثيرها على الأفراد تحيل إلى تراكم المكاسب الثقافة والمعارف والمعلومات السياسية، ومنه بناء المواقف السياسية وتكوين المناقشة والحوار.[3]

إن هذا البعد التنموي للإعلام يرتبط أساسا بتنمية العقل الاجتماعي المتمثل في القضاء على الأمية والجهل وكافة أشكال التخلف، والمشاركة في النوعية بحقوق الإنسان والمرأة والطفل ونصيب المجتمع من الديمقراطية، والانخراط في المجتمع الدولي المعاصر، والفاعلة في تطويره، وأن كان من الإنصاف العلمي التنويه بعدد من الدراسات التي ربطت بين الإعلام والتنمية. وتغير نظرية "ليرنر" في الإعلام والتنمية أكثر النظريات شيوعا وانتشارا في

[1]- السعيد بومعيزة: **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**، (اطروحة دكتوراه: علوم الاعلام و الاتصال)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005–2006. ص 111 .

[2]– نسيبة فريجات، رشيدة سبتي: **الاعلام وتعزيز قضايا التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 03، ديسمبر 2013، جامعة الوادي. ص143.

[3]– سليم بوسقيمة: **الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، مارس2015، جامعة قسنطينة2، الجزائر. ص124.

الدول النامية وهي تدور حول إبراز الدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في نقل الدول النامية من النمط التقليدي إلى التحديث وقد وجد ليرنر: "أن هناك علاقة متبادلة بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الإعلامي" بمعنى أنه كلما زاد الدخل القومي للفرد والتحضر والتصنيع زاد أيضا تعلم القراءة والكتابة ومعه توزيع الصحف.[1]

وقد ظهرت نظرية التحديث في التنمية نتيجة حصول عدد كبير من الدول المحتلة على استقلالها. وشرعت هذه الدول في تحقيق التنمية. فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال في العمل على نقل دولها من مرحلة ما قبل الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد الشعارات التي أطلقتها هذه الصفوة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة.[2]

ويقول "ولبرشرام" أن وسائل الإعلام هي الأدوات الكبرى لتضخيم الأحداث وأفضل أمل للأمة في تعويض بعض تخلفها الإعلامي، والحفاظ بالقدر الذي يمكن للمعلومات أن تساعد به على الالتزام بالجداول الزمنية للتنمية الوطنية، ولهذا السبب فإن على الدول النامية أن تنظر بعناية إلى الفائدة التي تحققها من استخدام وسائل الإعلام.[3]

ويرى بعض الباحثين أن نظرية التحديث قد فشلت في تقديم تفسير حقيقي للتخلف في البلدان النامية، فقد قدمت هذه النظرية مفهوم المجتمع التقليدي، وأفاضت في شرح خصائصه، مفترضة في ذلك أن هذه الخصائص هي سبب التخلف وعلته. مهملةً في الوقت ذاته الإطار السياسي الدولي وأثره على العمليات الداخلية في بلدان العالم الثالث.[4] وقد وصف هابرماس عملية التحديث بأنها نَقل عملية الترشيد من عالم الفكر إلى عالم المجتمع والفرد.[5]

---

[1]- سالم برقوق، زبيري رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2]– ياسمين مدحت محمد، مدحت أبو النصر: **التنمية المستدامة: مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، المجموعة العربية، جامعة حلوان، مصر، 2017. ص 23.

[3] فطيمة لبصير، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[4] مجد الدين خمش: **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي**، دار المجدلاوي، الأردن، عمان، 2003. ص 197.

[5] عبد الوهاب المسيري: **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002. ص11.

وتعرض نظرية ليرنر نموذجا لثنائية **(التحديث–التقليد)** باعتبار أن سمات التحديث عمليا تنطبق على النموذج الغربي الأمريكي، واستخدم ليرنر مفهوم التحديث للتعبير عن الدرجة العالية من تقبل الأفكار الحديثة والتكنولوجية. والمجتمع العصريmodern society في رأيه، أكثر ميلا إلى التجديد، وأكثر تطورا وتقدمية، وأكثر منطقية حيث يزن كل شيء بموازين مادية. ولا يوجد في النموذج الذي قدمه ليرنر مكان للالتزامات العاطفية للرموز الدينية أو الوطنية، تلك التي يلصقها بالمجتمعات التقليدية.[1]

وبشكل مجمل يمكن القول أن مجموع الكتابات التي تدور حول فلك نظرية التحديث، حاولت التركيز على الدور المؤثر الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في تثقيف الشعوب النامية، وحثها نحو انتهاج الطريق نفسه الذي سلكته الدول المتقدمة، وبذلك تصبح هذه الدول مثلاً أعلى تتعلق به أفكار وطموحات الدول الفقيرة، ويصبح دور الإعلام هو نقل هذه الشعوب من النمط التقليدي إلى التحديث أي الحياة وفقا للنمط الغربي من خلال حثها على نبذ الأساليب التقليدية وترغيبها في الأنماط الاستهلاكية التي تسود المجتمعات الغربية المتقدمة. [2]

المطلب الثاني: نظرية التحديث حسب ليرنر

أسس دانييل ليرنر كتابه المعنون بـ"اجتياز المجتمع التقليدي: "التحديث في الشرق الأوسط 1958" بناءا على أبحاث قامت بها جامعة كولومبيا الأمريكية في 1949، التي كان المراد منها معرفة ما إذا كان المجتمع الشرق الأوسط يستمع إلى الإذاعة الأمريكية (VOA) Voice of America، لمعرفة ردود أفعالهم حول البرامج المبثوثة، وفي منتصف الخمسينات قام ليرنر بإعادة تحليل تلك المعطيات في ضوء المفاهيم الجديدة التي تدور حول كون القيم والأفكار التي يتم نشرها بواسطة وسائل الاعلام الغربية تساعد في تحويل دول الشرق

[1]- حنان محمد عبد المجيد: **التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، 2011. ص ص 49– 50.

[2]– محمود يوسف السماسيري: **فلسفات معاصرة: في ضوء المنظور الإسلامي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008. ص73.

الأوسطية من مجتمعات تقليدية وبدائية إلى دول ذات هيئة وتنظيم حضاري اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.[1]

وقد دار جدل طويل حول مفهوم التحديث خلال السنوات الماضية ومن الواضح أن التحديث يعني التقدم، ويرتبط بالتنمية. ومع ذلك فالمفهوم يستخدم اليوم للدلالة على التطور الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وطالما أن استخدام المفهوم مازال فضفاضاً فإننا نحدده بالتغير الذي يحدث في اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جهة وبالتغير في البناء الاجتماعي من جهة أخرى.[2]

وغالبا ما يتطابق مصطلح التحديث Modernization مع مصطلح التغريب Westernization . حيث قام المفكرون الأوروبيون والأمريكيون بالتوحيد بين مصطلحي التحديث و الحداثة بشكل عام، وكأن القطيعة مع الماضي وتشكيل نخبة رأسمالية خالصة هي الشروط الضرورية والمركزية لتشكيل مجتمع حديث.[3]

فيعتقد ليرنر أن عملية التحديث في الغرب The Western modernization process هي النموذج المثالي الذي يمكن من خلاله تحقيق التحديث و التطور في أي مجتمع. ويقول "المجتمع الغربي يعتبر النموذج الأكثر تطورا في ميزاته الاجتماعية، (القوة، الثروة، المهارة والترشيد). ويعد مفهوم التحرك والحركية الفكرة الرئيسة في التحديث الغربي. ويتفق علماء الاجتماع على أن التطور الصناعي دفع مجتمع الريف إلى التحرك والانتقال نحو المناطق الصناعية بعدد هائل،[4] وهذا ما تقدمه نظرية التحديث لدانييل ليرنر أساسا.

وكان هذا الاعتقاد سائد خصوصا بداية من الحرب الباردة وذلك الصراع الايديولوجي فكان العالم الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يحاول فرض قيمه وأفكاره بطرقة سلسلة،

---

[1]- Hemant Shah: **The Production of Modernization: Daniel lerner, Mass Media, and The Passing of Traditional Society**, Temple University Press, Philadelphia, 2011. p 02.

[2]- جهينة سلطان: **قضية التحديث، في ضوء الاتجاهات المعاصرة علم الاجتماع**، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الأول 1979، جامعة قطر. ص ص 135 136.

[3]- حنان محمد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[4] Mariana Barresi: **Analysis of Daniel Lerner's Theory of Communication & Development**, Requirement for the BU Course, Fall 1989. p 03 04 .

ووسائل الاعلام الجماهيرية مثلت أحسن أداة لذلك، وصولا إلى ما يطلق عليه "العولمة" تحت غطاء التحديث والتطور.

و ينطلق نموذج التحديث طبقا لمنطلقات ليرنر من ثلاثة عناصر أساسية على النحو الآتي:

الشخصية الحركية Mobile Personality:

يركز ليرنر على الاستعدادات السيكولوجية لأفراد المجتمعات النامية، إذ يعطي أهمية خاصة إلى مفهوم الدافع إلى الإنجاز، كما يقترح "الاستشعار بالغير" أو "التقمص العاطفي" empathy الذي يعني حالة ذهنية–نفسية تعيشها الشخصية الحركية، أي قدرة الشخص على رؤية نفسه في وضعيات الآخرين،[1] وقد استخدم هذا الاصطلاح (التقمص الوجداني)* ليشير إلى **عمليات التغيير التي يتعرض لها الإنسان في سياق عملية التحديث** والتي تتمثل في الحركية الاجتماعية والحركة النفسية، وينظر إليه باعتباره آلة داخلية تُمكن الأشخاص الحركيين الجدد ليعملوا بكفاءة في عالم متغير، وتبسيطاً لمفهوم التقمص الوجداني يقول "إنه يمثل مقدرة الإنسان ليرى نفسه في مواقف الآخرين".[2]

يشير "هابرماس" إلى أن المشاركين في مناقشة ما لا يمكنهم أن يحلموا بإدراك توافق حول ما يمكن أن نسميه القاسم المشترك المتساوي بين الجميع إلا إذا قام كل واحد منهم بالخضوع ذاتيا إلى ذلك التمرين الذي يمكننا من خلاله تبني وجهة نظر الآخر بغية تحقيق زحزحة تدريجية للأنا عن المركز ومن ثمة التخلي عن تلك النظرة المركزية في تعامل الفهم مع العالم القائم.[3]

وقد سأل ليرنر في دراسته على عينة مكونة من 1357 فردا من الشرق الأوسط تسعة أسئلة فيها إسقاط مثل: إذا كنت رئيسا للحكومة أو محرراً في جريدة أو مديرا لمحطة إذاعة، فما هي الأشياء التي كنت تفعلها؟ وقد وجد ليرنر أن الأفراد التقليديين يصابون بصدمة من

---

[1]– السعيد بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص112 .

* المقدرة على التقمص الوجداني أشار إليها أفلاطون وسان أوجستين في مؤلفاتهم، ويرجع الفضل في استخدام كلمة الوجداني Empathy إلى تيودور ليبس الذي سماها Feeling Into وقد طور الباحث جورج ميد نظرية التقمص الوجداني في كتابه Mind self and society .

انظر: مي العبد الله: **البحث في علوم الاعلام و الاتصال**،ط1، دار النهضة العربي، بيروت، لبنان، 2010. ص103.

[2]– عاطف عدلي العبد، نهى عدلي العبد، مرجع سابق، ص 33.

[3]– يورغن هابرماس: **اتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، تر: عمر مهيبل، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010. ص ص 22 23.

هذا النوع من الأسئلة، أما الذين يتميزون بمقدرة على التقمص الوجداني، فكانوا يتمتعون بشخصيات متحركة، وقد جعلهم ذلك أكثر قدرة على التعبير بآراء عن موضوعات في مجالات كثيرة. [1]

وسائل الاتصال كمفاعل للتحريك The Mobility Multiplier:

يرى ليرنر أن وسائل الاتصال تعمل باعتبارها مفاعلة ومعززة للتحريك المادي والنفسي، ويقول في هذا الصدد: "إن الاتساع في الحركة النفسية يعني أن أفرادا كثيرين الآن يتمتعون بمهارات عالية في تصور أنفسهم كأشخاص غرباء في مواقف وأوقات وأمكنة أكثر غرابة من الأشخاص الذين عاشوا في أي حقب تاريخية سالفة. وفي هذا العصر فإن انتشار التقمص الوجداني حول العالم آخذ بالاتساع المتسارع، وأن التزايد المبكر في الخيرة المادية عن طريق المواصلات قد تضاعف بانتشار الخبرة الوسيطة بواسطة الاتصال الجماهيري". [2]

فبدلا من أن ينتقل الأفراد ماديا من مكان للآخر، ويكون من أسباب نموهم النفساني والذهني، تدخل وسائل الإعلام جميع المناطق النائية منها والقريبة، في المجتمعات النامية، وتنقل الأفراد الذين لم يغادروا أبدا مكان مولدهم نفسانيا إلى العالم الخارجي، وتنشط خيالهم وتثير طموحهم، عند الأفراد لأنها تجعل التحرك النفساني يحل محل التحرك المادي الفعلي، ونظرا لأن التحضر حالة ذهنية واستعداد للتغيير والتكيف، نجد أن وسائل الإعلام بمساعدتها على تغيير تطلعات الأفراد و آفاقهم تقدم خدمة ضرورية لنمو المجتمع الحديث، وتطور المجتمع التقليدي.[3]

نظام التحديث Modernization System :

ويشير ليرنر إلى أن وسائل الاتصال قد نشرت الحركية النفسية بكفاءة بالغة بين الأفراد الذين حققوا بمقياس ما الشروط المسبقة للحركة الاجتماعية والجغرافية، وإن عكس هذه الفرضية صحيح تماما حيث أن لا يوجد مجتمع حديث يعمل بكفاءة بدون نظام متطور لوسائل الاتصال الجماهيري. [4]

---

[1]– منال هلال المزاهرة: **نظريات الاتصال**، ط2، دار المسيرة، عمان، 2018. ص 446.

[2] مي عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[3] عبد الرزاق الدليمي: **نظريات الاتصال في القرن الواحد و العشرين**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016 . ص 332 .

[4] عاطف عدلي العبد ، نهى عدلي العبد، مرجع سبق ذكره. ص 33–35 .

ويمكن صياغة نتائج دراسة ليرنر في النموذج التالي :

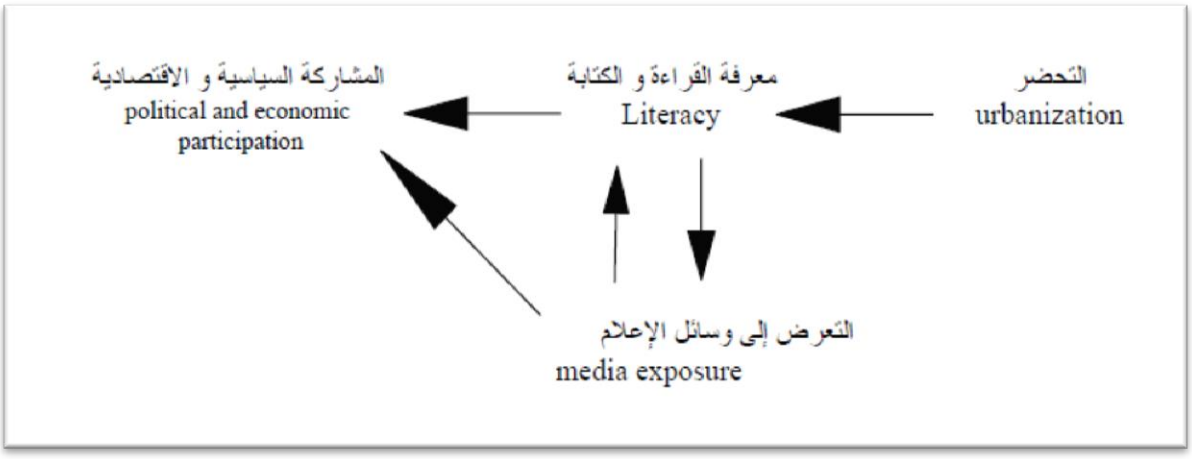

الشكل (02): نموذج يوضح عملية التغير الاجتماعي حسب نظرية التحديث*

نلاحظ، حسب رأي ليرنر، أن التحضر، من خلال النموذج يحدث أولا، لأن المدن وحدها طورت نوعا مركبا من المهارات والثروات التي تميز الاقتصاد الصناعي، والتحضر المتزايد يؤدي إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة وإلى تطور وسائل الإعلام. والعلاقة بين هذين المتغيرين متبادلة، لأن الذين يعرفون القراءة و الكتابة يطورون وسائل الإعلام من خلال اقتناء موادها و التعرض إليها، وهذه الأخيرة تعمل بدورها على نشر التعليم، والتعرض إلى وسائل الإعلام والتعليم يمنحان الأفراد أفكارا جديدة ويفتح لهم الآفاق مما يسمح لهم بالمشاركة الاقتصادية من خلال ارتفاع الدخل الفردي وبالمشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات.[1]

نقد نظرية ليرنر:

يمكن تلخيص الانتقادات التي قدمت لنظرية ليرنر في الآتي: [2]

– سلم ليرنر بشكل قاطع بأن التخلف هو أحد مراحل التطور في الوقت الذي أغفل فيه العوامل التي أدت إلى السكن في المدن وكيف حدث ذلك؟ وهل يمكن أن يحدث ذلك بنفس

* السعيد بومعيزة، مرجع سابق، ص 112.

[1]- السعيد بومعزة، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]- فطيمة لبصير، مرجع سابق، ص 54.

الطريقة و بنفس السرعة؟ كما أنه لم يناقش نسبة التعليم في العواصم الكبرى التي أُطلق عليها مدن الصفيح، وهل أدى تعرضهم لوسائل الاعلام إلى التعلم، وما مضمون ما تعلموه؟

– أغفل ليرنر الجانب التاريخي الذي أدى إلى التقدم في بعض المناطق من العالم والتخلف في الجانب الآخر، كما أغفل التبعية كإفراز من إفرازات السيطرة الاستعمارية.

– إن ليرنر بدعوته تحطيم البنى الاجتماعية التقليدية للبلدان النامية وبالتالي تقمص الأدوار والأنماط الاجتماعية الغربية فإنه يحطم أي محاولة نهوض حضارية ذاتية ما دفع العديد من الباحثين في هذا المجال إلى وصفه بالعرقية.

– اختزال التنمية في نظرة سيكولوجية وإغفاله للأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية فضلا عن تحيزه للنموذج الغربي وطرحه لنموذج وحيد قابل للتكرار في دول العالم الثالث.

المطلب الثالث : نظام الحكم والوعي السياسي

يرى "غابريل ألموند" أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات الحاصلة في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع، حيث تتمثل أهم معاييرها في "**التمايز البنيوي، استقلالية النظم الفرعية، وعلمانية الثقافة**".[1]

وقد قام دانييل ليرنر في أبحاثه بتحديد فئتين الأولى هي الفئة التقليدية التي ربطها بالمناطق الريفية التي يعترضها جمود التنظيم الاجتماعي الريفي وعدم الثقة في الهيئات الحكومية، ثم الفئة العصرية التي يشكلها سكان المناطق الحضرية الذين يتولون أداء المهام الفنية العليا في مختلف القطاعات العسكرية والإدارية والصناعية والتعليمية جماعات عصرية بالنسبة لأقرانهم في الريف كما أنهم يقومون بدور هام في الإسراع بالتغير الاجتماعي .[2]

فيربط هنا ليرنر التخلف في التنظيم بالمناطق الريفية دون الرجوع إلى الخلفية التاريخية السياسية للدول النامية كما تم ذكره سابقا في نقد النظرية فأغلب الدول النامية كانت

[1]– قسايسية إلياس، ركاش جهيدة: **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم**. المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2016، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر. ص 10 .

[2]– عاطف عدلي العبد، نهى عدلي العبد، مرجع سبق ذكره، ص35 .

مستعمرة، وبعد الاستعمار تطلب إعادة تهيئة البُنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكثير من الوقت والجهد بحيث أنه من الصعب مواكبة التحديث الذي يتحدث عنه الغرب، ثم إن المجال الديمقراطي الذي أُتيح للشعوب آنذاك كان ضيقا، نظرا لاستمرار التحكم والتبعية لدى الحكام خوفا من انفلات السلطة. كذلك خشية انمحاء الهوية وضياعها لذلك كانت أغلب المجتمعات تحاول التشبث بعاداتها التي يحاول دعاة التحديث كبتها.

ثم أن في بعض الأحيان تنطلق قوى التغيير من الداخل لتعمل على تغيير النسق الاجتماعي بكامله، حينما تستجيب هذه القوى للضغوط التي تفرض عليها التحرك نحو إحداث التغير الاجتماعي، وقد يطالب بالتغيير بعض الأقليات في المجتمع، حينما تضغط باتجاه تأسيس عقد اجتماعي جديد.[1]

كما وأن من أهم ميزات الأنظمة الشمولية تحديد قدرة الأفراد على التفكير السياسي وجعل هذا التفكير يدور ضمن خطط محددة تخدم هذه الأنظمة ويصب في استمراريتها مما يؤدي إلى ابتعاد الأفراد بشكل عام عن التعمق بالثقافة السياسية كالدستور وصلاحيات السلطة وغيرها، لأن هذه كلها تعتبر من المحرمات في مثل هذه الأنظمة مما يسهم في ضعف الوعي السياسي للأفراد وتعميق حالة الاستغفال والتخلف.[2]

ويمكن القول أن الإدراك السياسي يتطلب الوصول إلى درجة يفهم فيها الفرد كافة المعلومات عن بلاده بصفته مواطنا يقوم بواجباته السياسية على وجه صحيح. ويمكن الحصول على هذه المعلومات عن طريق التعليم الرسمي، والتعرض لوسائل الإعلام، والرحلات إلى المراكز الحضري، أو عن طريق الاتصال المباشر للفرد بالآخرين الأكثر منه علماً في هذه المسائل. وغالبا ما يدل الوعي أو الإدراك السياسي على السعي الدائب وراء المعلومات، وعلى الشعور المتميز للفرد بأنه جزء من مواطني الأمة.[3]

وتوضح الباحثة الأمريكية "جريبر Dorisa Graber" كيف تؤثر المعلومات السياسية التي تقدمها وسائل الإعلام على السلوك السياسي وتشير إلى أن الأنظمة السياسية التي تعتمد

---

[1]– علي ليلة: **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة**، المكتبة الأنجلومصرية، مصر، ص 18.

[2]- شرايرية طارق وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، (مذكرة الماستر: اتصال وعلاقات عامة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2016–2017. ص 58.

[3]– عيسى محمود الحسن: **الإعلام والتنمية**، ط1، دار الزهران، عمان، 2009. ص ص 18 19 .

على المشاركة الشعبية، تقدم معلومات كافية وصحيحة للأفراد حتى يكون تفاعلهم ونشاطهم على مستوى يؤهلهم لأداء دورهم بالمشاركة السياسية.[1]

كما اهتم أنصار نظرية التحديث بالمؤسسات السياسية كمحكم للمقارنة بين النسق السياسي الحديث والنسق السياسي التقليدي، من بينهم الباحث "ايزنشتات" Shmuel Eisenstadt الذي قارن في كتاباته بين المؤسسات السياسية في كل المجتمعات الحديثة والتقليدية، وخلص إلى أن المجتمعات الحديثة تسودها تنظيمات سياسية متباينة ومتخصصة، بينما توصف مثيلتها في المجتمعات التقليدية بنقيض ذلك.[2]

والجدير بالذكر أن التجربة الديمقراطية الغربية ليست محايدة، ولا يمكن أن تناسب كل الدول، فعالميتها باعتبارها موطن للرفاهية الاجتماعية، ومعيار سيادة ثقافة المواطنة، لا يعني أنها تصبح ناجحة لدى الغير، بمجرد الاستعانة الكلية بها والمحاكاة غير المدروسة لها، وإنما يجب التعامل معها كتجربة إنسانية كانت نتاج تطور تاريخي وتراكمات سابقة.[3]

كما أن وسائل الإعلام الجماهيرية في الدول العربية باتت وسيلة لتحقيق أهداف صانعي القرار السياسي، وتم تحويلها إلى أدوات لإحكام السيطرة وتشديد القبضة، وتعميق الرؤية الواحدة، والموقف الواحد وترسيخها، ما أدى إلى توحيد الخطاب الإعلامي وتنميطه.[4]

المشاركة السياسية في الجزائر

المجتمع الجزائري ومنذ لحظة الاستقلال خضع لثنائية التكفل الاجتماعي من طرف السلطة الحاكمة، وفي نفس الوقت تكثيف الحضور الأمني وعسكرة المجتمع، وقمع كل أشكال المعارضة أو التذمر من الوضع القائم، وهنا لعبت أجهزة الأمن والرقابة دوراً كبيراً في تكميم الأفواه، وجعل الفرد يقتنع بما يصله من السلطة الحاكمة، وفي نفس الوقت إظهار الولاء والخضوع لها.[5]

---

[1]– سليم بوسقيمة، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2]– بن قفة سعاد: **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري، (أُطروحة دكتوراه: علم اجتماع التنمية)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011–2012. ص 66.

[3]- الوناس حمداني: **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، ديسمبر 2017، الجزائر. ص10.

[4]– إياد هلال الدليمي: **نظام الاتصال والإعلام الدولي**، ط1، دار النهضة العربية، 2013. ص 85.

[5]– رونيه غاليسو: **الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب**، تر: محمد غالم، محمد داود، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية .

تعد أحداث أكتوبر 1988 العامل الدافع والقوي لحملة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر عقبها، والتي من أهمها دخول عهد التعددية الحزبية من بابه الواسع، (...) ويرى الأستاذ "علي الكنز" أن أحداث أكتوبر تعتبر انتفاضة وتعتبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، هذا الشعب الذي ضاق ذرعا بنظام الحزب الواحد وبالأزمة الاقتصادية الخانقة، فانتفض معبرا عن هذا الضيق.[1]

كذلك كانت الجزائر من بين أوائل البلدان العربي التي شملتها عدوى الانتفاضة الشعبية التونسية في أواخر عام 2010، حيث ظهرت في شكل احتجاجات عارمة شملت حوالي عشرين ولاية. لكن الملاحظة هو أن مطالب المحتجين آنذاك، لم تكن راديكالية ولا سياسية، بل كانت اجتماعية معبّرةً أساساً عن رفض المواطنين للبطالة والغلاء المعيشي، ما جعلها تُعرف فيما بعد بـ "انتفاضة الخبز والسكر والزيت"؛ حيث في ديسمبر 2010، ارتفعت أسعار الزيت والسكر بـ 30%، علما بأنَّ نفقات المواد الغذائية تمثل حوالي 50%من إجمالي ما تنفقه العائلات الجزائرية. استطاع النظام إخماد تلك الاحتجاجات بعد أن خلَّفت خمسة قتلى وحوالي 800 جريح، وبذلك تجنب النظام تحول المطالب الاجتماعية إلى سياسية تهدد بقاءه.[2]

ومن المفترض أن تمثل الأحزاب السياسية الإطار الأكثر أهمية للمشاركة والتنمية السياسية، إلا أن مجرد وجود الأحزاب، أو النظام الحزبي، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية، ولكن على العكس هناك بعض الأحزاب التي تتمثل استجابتها للمطالب بالمشاركة في قمع تلك المطالب، والحد من المشاركة. وإذا كان أبرز دوافع تلك الاستجابة الرافضة للمشاركة هو الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة، وامتيازاتها الاقتصادية، ومكانتها الاجتماعية.[3] وعليه فإن ضعف نفوذ وتنظيم المؤسسات السياسية في الجزائر اليوم يمثل

https://doi.org/10.4000/insaniyat.8367

[1]– لعروسي رابح: **الخلفية التاريخية للبعد التعددي للظاهرة الحزبية في الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد08، ديسمبر 2017، الجزائر. ص125.

[2]- صادق حجال: **إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا**، 28 نوفمبر2019، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية. ص7.

[3]– أسامة الغزالي الحرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1987. ص 173.

سمة رئيسية للنظام السياسي منذ إرساء أسس الدولة الوطنية وعقبة لا يستهان بها أمام عملية التنمية السياسية.[1]

وثمة أمر آخر على جانب كبير من الخطورة أفرزته أزمة الديمقراطية في الجزائر، ويتعلق بتقلص فضاء التعبير لأولئك الذين شاركوا بصورة من الصور في إسعاف وإنقاذ السلطة من وصول المعارضة إلى الحكم, فقد وظفت قوى سياسية بسبب قلة مصداقيتها وافتقارها إلى التجربة الذاتية التي تبرر وجودها في ساحة العمل السياسي، وفقدت بالتالي حق الكلام والاقتراح وإدارة الشأن العام. فقد تآكلت أرصدة الأحزاب السياسية في دواليب النظام بالقدر الذي تعرّت به نواياها وانطلاقاتها الخاطئة، وصار من الصعب أن تسند إليها إدارة الشأن العام، فضلا عن أنه ليس بوسع السلطة أن تجدد آليات الحكم نحو توسيع قاعدة المشاركة والمسؤولية.[2]

وباعتبار وسائل الاتصال الجماهيرية من أهم الركائز الأساسية للتنشئة السياسية، فمن المفترض أن توفر الزاد الكاف لبناء الوعي الذي يُمَكن كل فرد من المجتمع من تحديد توجهاته السياسية ومنحى مشاركته السياسية، إلا أن الإعلام الجزائري منذ بداياته لم يساعد في تكوين ذلك، ولكن يمكننا القول أنه ساهم في تضليل المعطيات خدمة للسلطة والأطراف المتحكمة، ما أدى ذلك إلى إدراك غير واضح الرؤية، وعزوف البعض عن الحقل السياسي.

ويرى بعض الباحثين أن تجربة الإعلام الخاص في الجزائر تعاني من قصور حاد وخصوصا ما يعرف بالإعلام الموضوعي المحايد وربما تبدو العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاعلامي في كثير من الأحيان غير متكافئة حيث يستغل السياسيون وسائل الإعلام بهدف السيطرة على الجماهير حين تدرك النظم السياسية أن الإعلام الجماهيري يمثل مصادر فعلية أو محتملة لتحديد النظام خصوصا مع الانتشار الواسع لأجهزة الإعلام و تأثيرها وسيطرتها على الرأي العام.[3] ففي عوض أن تمثل وسائل الاعلام الخاص وسيلة ضغط للسلطة، إلا أنها تمثل نقيض ذلك.

---

[1]– قسايسية إلياس، ركاش جهيدة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]– نور الدين ثنيو: **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية** .
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

[3]– بن عيسى خيرة: **متابعة البرامج السياسية في القنوات الخاصة ودورها في تنمية الوعي السياسي**، (مذكرة ماستر: وسائل الاعلام والاتصال)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017–2018. ص 79.

المطلب الرابع: الدور التنموي للشبكات الاجتماعية

إن قوة وسائل الإعلام الجديد لا تقتصر على مجرد خاصية التفاعل التي تتيحها والتي تسمح لكل من المرسل والمستقبل بتبادل أدوار العملية الاتصالية بكل صيغها وأنواعها، ولكن تلك الوسائل أحدثت أيضا ثورة نوعية في المحتوى الاتصالي متعددة الوسائط ذو الطابع الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي...[1]

ومن جهة الإعلام الجديد قوض مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بما فيها الإعلام الرسمي، حيث أحدث قطيعة اجتماعية داخل الأسر وكل الفضاءات العامة، التي كان يقصدها الناس لتداول الأخبار ومعالجة ما يهمهم من تغيرات، حيث انهار المكان في فلسفة الإعلام الجديد، وأصبح اللامكان هو الفضاء الوحيد الذي يجمعنا، وفيه نطرح قضايا واقعنا، حيث يقول "زيجمونت باومن": هناك من لديه الشجاعة للبحث عن المكان السعيد في اللامكان. [2]

ولقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تطورا كبيرا ليس فقط في تاريخ الإعلام، وإنما في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي، وجاءت لتشكل عالما افتراضيا يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها، لإبداء آرائهم ومواقفهم في القضايا والموضوعات التي تهمهم بحرية غير مسبوقة، واستطاعات هذه المواقع أن تمد المواطنين بقنوات جديدة للمشاركة في الأنشطة السياسية، الأمر الذي شجع الأفراد غير الناشطين أو الفاعلين سياسيا على المشاركة في الفعاليات السياسية.[3]

فالاهتمام الفائق بالدور الذي تؤديه الميديا الاجتماعية في تداول قضايا الشأن العام ومناقشتها والتأثير في صناعة الرأي، يكاد يكون المشكل الأبرز المطروح اليوم في بحوث الاعلام والاتصال، العربية على وجه الخصوص، ذلك لأن الفعل الاجتماعي، بالمعنى الذي حدده ماكس فيبر، ظل محكوما بالوظائف التواصلية التي تتيحها شبكات التواصل

---

[1]– عماد لبيد: **الاعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 06، جوان 2018، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر. ص126.

[2]– كرايس الجيلالي وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير –الفايسبوك من التنظير والتأطير الى المرافقة و الاستشراف–**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 08 ،أغسطس 2019 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. ص ص 15 16 .

[3]- هدى مصطفى عبد العال محمد: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الاجتماعي و السياسي**، مجلة منصورة للعلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، العدد 04، 2014، جامعة منصورة. ص 129.

الاجتماعي. لقد وضعت هذه الوظائف شبكة الانترنت في بُؤرة الاهتمامات الاجتماعية ولاحت بمثابة المحرك الي أدى الى ابراز دور الفرد في بناء واقعه المعيش، ودوره كذلك في إعادة هيكلته على نحو ما يسميه عالم النفس الاجتماعي "كارل ويك": دور الفرد الحيوي لتجسيد الواقع .[1]

ويلاحظ أن شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بنشاط غير عادي مع كل حدث بارز، حيث تحمل وابلا غزيرا من الرسائل التفاعلية حول تداعيات ذلك الحدث، أو حول تأثيراته على حياة المواطنين أو حول الحق في المشاركة وإبداء الرأي ... إلى غير ذلك من لغة الطرح التي بدأ مجتمعنا الحديث يعتاد عليها، والتي تشكل في مجملها الثقافة الجديدة وهي ثقافة المواطنة. ولا شك أن انضمام كثير من المثقفين والمسؤولين وأساتذة الجامعات إلى الشبكات الاجتماعية، ساهم في توسيع هامش هذه الثقافة والتربية على مفاهيم جديدة للمواطنة وحقوق الانسان والمجتمع المدني، وأصبح المستخدم العادي يستخدمها في خطابه الجديد من خلال الرسائل الكثيرة التي يرسلها عبر تلك الشبكات مطالبا بحقوقه الغائبة .[2]

فالصراع والتغير هما العنصران البارزان عند التفكير في الشبكات الاجتماعية. وسواء تعلق الأمر بالتدوين كأسلوب لسرد السير الذاتية والتسويق الفكري والأيديولوجي والسياسي الاقتصادي، أو بالتسريب الاعلامي كوسيلة لإفشاء خفايا وأسرار السياسيات العالمية وفضح الانحرافات في ادارة الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، أو بشبكات التواصل الاجتماعي، على غرار تويتر وفيسبوك وماي سبايس وانستاغرام ..، فإن مقاصد الاستخدام للمواقع الاجتماعية برمتها، كامن في التعبير الحر عن الرأي، أولا وقبل كل شيء، والاسهام في مناقشة قضايا الشأن العام بما ينسجم ومزاج الفاعلين في عمليات التواصل، وكذلك في الصراع من أجل تشكيل الواقع عبر صناعة المعنى، وهي الصناعة المثيرة التي وصفها بودريار وليوتار ورواد النظرية النقدية، بـ" الصناعة المزورة للواقع ".[3]

---

[1]– عبد الله الزين الحيدري: **الميديا الاجتماعية: المصانع الجديدة للرأي العام ،** 25 جانفي 2017 ، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية. ص 3.

[2]– فاطمة الزهراء تنيو : **أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة ؟** العدد 04، أكتوبر 2018، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر. ص 56.

[3] عبد الله الزين الحيدري، مرجع سبق ذكره. ص 3 .

الفصل الثاني: عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي في ظل الرقمنة

المبحث الأول: تخطي الصمت بالإقبال على المنصات الرقمية

لطالما كان التضييِق الإعلامي مفروضا من طرف السلطة في الدول العربية والجزائر، حيث أن المواطن المتلقي أصبح معتاداً على الخط الاخباري الذي تسير عليه المؤسسات الإعلامية، فلا فرق بين الإعلام العمومي والخاص فكلاهما مُوجه من طرف الحكومة أو أحزاب أو أطراف أخرى لها مصالح مشتركة، خصوصاً فيما يتعلق بالشؤون السياسية للدولة والنظام، فالأمر يعد موازياً للطابوهات عندما يتعلق بخبايا التسيير السياسي للبلاد، إلاّ أن الشبكات الاجتماعية أنقذت وضعية التدفق المعلوماتي في المجتمع الذي طالما واجه التعتيم حول القضايا التي من شأنها تكوين الفكر والوعي السياسي السليم، فما أرادته السلطة قد تغير بعد اتخاذ المنصات الافتراضية منابرَ جديدة للإبلاغ وفتح ملفات الفساد وسوء التسيير، وكان 2010 مليئا بالأحداث المصيرية في الدول العربية بعد الكشف عن الريع الذي مرت به هاته الدول من خلال الاعلام الجديد، فطالبت الشعوب بالتغيير ومرَّت بما يسمى بالربيع العربي دليلاً على نُضج الفكر السياسي، إلاَّ أن الحال كان مغايراً بالجزائر في تلك الفترة فبالموازاة تخللته تهديدات السلطة ضد أي تمرد، ولكن الشعب الجزائري ذاق ذرعا، فتكثفت التعبئة الرقمية حول مصير الوطن وأصبح يَعي أنّ وضعية البلاد بحاجة إلى تغيير جذري، هذا ما قاد به إلى سلسلة الانتفاضات ضد السلطة في 2019.

المطلب الأول: مواجهة التعتيم الاعلامي و احتكارية المعلومة

لم تأتي الثورة الرقمية التي شهدها حقل الإعلام والاتصال من فراغ وإنما فرضتها التغيرات المتسارعة التي عرفتها وسائل الإعلام خاصة على المستوى التكنولوجي والتقني فالتغير الذي طال طرائق وأساليب العمل الإعلامي جعل الموارد البشرية العامة في قطاعات الصحافة المكتوبة والسمعي البصري أمام وسائل إعلام واتصال جديدة.[1]

[1]– محمد مرواني: **أثر وسائل الإعلام التقليدية على الشباب الجامعي في ظل وسائط الميديا الجديدة**، (أطروحة الدكتوراه: علم اجتماع الاتصال)، قسم علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018–2019. ص73.

تعتبر وسائل الاعلام أحد العوامل المؤثرة في تنمية الوعي السياسي، فهي تلعب دورا مهما في ترسيخ القيم السياسية من خلال المعلومات التي تقدمها للأفراد، والتي تسهم في تكوين قيم واتجاهات سياسية، ولها دور في عملية التنشئة السياسية وحث الأفراد على المشاركة السياسية.[1]

لقد بقيت وسائل الاعلام التقليدية لفترة ليست بالقليلة مسيطرة على المشهد الاتصالي في المجتمعات الشرية المعاصرة. ولقد كانت النظرة التقليدية لوسائل الاعلام بأنها وحدة مركزية للتواصل داخل المجتمع لا يمكن تجاوزها، فكل من يرغب في التواصل بشكل مجتمعي (أفرادا أو مؤسسات) كان يجب عليه أن يصل لهذه المؤسسات لكي يستطيع العبور من خلالها للجماهير العامة. وفي ظل هذا الأسلوب واجهت الكثير من الفعاليات السياسية والمجتمعية في معظم الأحيان صعوبة في الوصول لجماهيرها المستهدفة عبر هذه البوابات الاعلامية، نظرا لمتطلبات متعلقة بالسياسيات والتكاليف المادية وأسلوب العمل في هذه المؤسسات.[2]

وقد ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر في سياقه التاريخي بمفرزات العملية السياسية، حتى بداية الألفية، ومع بوادر انحلال الأزمة الأمنية، لم يكن الإعلام الجزائري يعبر عن صوت الشعب عدا بعض الجرائد التي حاولت أن تنقل انشغالات المواطن في حين نشر قضايا الفساد غالباً تم اعتباره تصفية للحسابات.[3]

في حين **أضعف الإنترنت بيروقراطية الدولة لصالح القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني، من خلال قضائه على احتكار المعلومات، وتوفير لوسائل اتصال ونضال جديدة لا يمكن التحكم فيها**، فظهور الإعلام الالكتروني إيذان ببداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله، من خلال احتكار المعلومات، أو صبغها بصبغة خاصة

---

[1]- شدان يعقوب خليل أبو يعقوب: **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015. ص 35 36 .

[2]– عماد لبيد: **الاعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية**، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد 06، جوان 2018 ، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر. ص 126 .

[3]– عادل خالدي: **كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر**، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، بتاريخ 2020/07/10، سا: 11:06. https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669

تخدم الجهة المالكة، وهو تحرر مزدوج يشمل حرية الارسال، حيث أصبح المرسل مسيطرا على رسالته الإعلامية، قادرا على تقديمها دون وسيط أو تدخل أو صياغة من طرف الهيئات الإعلامية، كما يشمل هذا التحرر حرية الاستقبال.[1]

فبعد أن كانت وسائل الإعلام التقليدية عرضة لتدخل السلطات الرسمية في الدول العربية أو المنع لما ينشر فيها، مما جعل السلطة أداة وصاية على العقل والتفكير ومن ثم القضاء على الإبداع جاء الإعلام الجديد وقدرته على اختراق الحواجز الحدودية والزمانية ليعطي حرية في تناول كافة القضايا الداخلية والخارجية التي تهم الوطن والمواطن وتفتح عيون المواطنين على الأمور التي كانت مبهمة وغامضة ومحرم على الجمهور معرفتها.[2]

ولقد ساهمت الشبكات الاجتماعية منذ ظهورها إلى كسر الحواجز التقليدية للفضاء العمومي والتي تشكلها وسائل الاعلام التقليدية، ومع توسع استعمال الاعلام الالكتروني بدأت نواة الفضاء العمومي الافتراضي تتشكل تدريجيا لتبلغ ذروة التبلور مع توع استخدام الفايسبوك واليوتيوب بشكل أساسي، مستغلا حالة الكبت الاعلامي الذي يعيشه الفرد الجزائري نتيجة الرقابة المفروضة على وسائل الاعلام التقليدية.[3]

أضف إلى ذلك أن إعلام الشبكات الجديد، اكتسب قلوب مستخدميه بفضل ميزة أخرى أصبح يتميز بها عن الاعلام التقليدي، وهو تحقيقه لمختلف شروط القيم الخبرية السبعة (الآنية، القرب، الأهمية، والشهرة، والتأثير، والتداول، والجدل) وبالمثل، بات الاعلام الشبكي الأقرب إلى تناول مواضيع تغطي القيم المذكورة سابقا، بحكم أن الشبكات الاعلامية الرقمية لا تخضع في طبيعة عملها لنفس معايير التدقيق المهنية التي تتبعها وسائل الاعلام التقليدية.[4]

لم يعد باستطاعة وسائل الاعلام التقليدية اغفال المادة الاخبارية التي ينشرها المواطنون الصحفيون عبر الانترنت الذين أصبحوا مراسلين حقيقيين يزودون المحطات الفضائية

[1] علي عبد الفتاح: **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، دار اليازوري، عمان،2014. ص ص 128،127.

[2] محمد مرواني، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3] هواري حمزة: **مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، جامعة الجزائر 03. ص 228 .

[4] كمال حميدو : **الاعلام الاجتماعي وتحولات البيئة الاتصالية العربية الجديدة**، 06 مارس 2018، مركز الجزيرة للدراسات الاعلامية. ص 7.

العملاقة بالأخبار، فالواقع يثبت أن هناك تفاعل واضح بين الاعلام التقليدي وصحافة المواطن، ويظهر ذلك جليّا من خلال اعتماد CNN على ايرادات المدونين، ومتابعة NEW YORK TIMES وقناة الجزيرة والعربية ويرها للمدونات، بل وحتى الاستعانة بها واستخدام الصور والفيديوهات التي يلتقطها المواطنون كمصدر للخبر في كبريات الشبكات الاعلامية، بحجة تضييق السلطات عليها وعدم السماح لها بالتغطية الاعلامية.[1]

ويبدو أن انعكاسات المجتمع الرقمي على وسائل الإعلام دفعت الصحافة والإذاعة والتلفزيون على حد سواء إلى مواكبة هذا التطور التكنولوجي والتقني الواسع والسريع الذي يهدد اليوم الصحافة الورقية وعصر الإعلام التقليدي، ويحيل الممارسين للنشاط الإعلامي إلى مواكبة التحول الإعلامي ذو الطابع التقني، ويواجه الإعلام التقليدي مجتمعا للمعلومات وعصر للميديا الجديدة التي جعلت الجمهور طرفاً فاعلاً في إثراء المضمون الإعلامي بواسطة المشاركات التفاعلية للجمهور التي تتيحها وسائط الميديا الجديدة، وقد لا تكون متاحة في وسائل الإعلام التقليدية.[2]

وتتمظهر التمثلات الاجتماعية للتدوين وبشكل واضح في هيئة صدامية بين كل من شبكة الانترنت وإفرازاتها مثل المدونات من جهة ووسائل الاعلام التقليدية من جهة أخرى. ولدى الصحفيين أنفسهم وعي بأن هذا الصنف الجديد من الاعلام يحدث نوعا من الثورة على التقاليد الاعلامية، فقد فقدوا شرعية احتكارهم للمعلومة وأصبح بإمكان الكل تجاوز عوائق النشر والكتابة والتحكم في إرسال واستقبال المعلومة بكل حرية وبكل يسر. فالمدونة أصبحت في اللاوعي الجمعي بمثابة الخروج والتجاوز لصحافة تنعت بأنها سلبية الأداء. فمن خلال المدونات وخاصة منها مدونات الصحفيين التشاركيين نستشعر اتجاها تحريريا ينقد بشكل علني أو غير علني رؤيتهم السلبية للصحافة التقليدية واحتكارها لمنظومة صناعة الخبر.[3]

---

[1]- فتيحة بوغازي: **صحافة المواطن و الرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت**، (اطروحة دكتوراه : علوم الاعلام و الاتصال)، قسم علوم الاعلام، كلية علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر3 ، 2018. ص 161 ، 162 .

[2]– محمد مرواني: **أثر وسائل الإعلام التقليدية على الشباب الجامعي في ظل وسائط الميديا الجديدة**، مرجع سابق، ص122.

[3]– حنان كامل اسماعيل، **دور المواطن الصحفي في الحراك السوري من وجهة نظر قادة الرأي الاعلامي العربي**، الأردن والكويت ومصر نموذجا، (رسالة ماجستير: تخصص اعلام)، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012. ص 24 .

المطلب الثاني: الأداء الاتصالي الديمقراطي

تعمل مواقع التواصل الاجتماعي على تدعيم الممارسة الديمقراطية عبر إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي وزيادته لدى الأفراد وتدعيم دور المعرضة السياسية إضافة إلى استخدامها كوسيلة لنشر الثقافة السياسية وتوعية الجمهور وزيادة اهتمامه بالشؤون والأحداث السياسية، بما يزيد من المشاركة النشطة للأفراد وتعد أولى خطوات التنمية السياسية، كما تستخدم المواقع الاجتماعية من قبل التجمعات السياسية والتنظيمات كوسيلة للتحفيز السياسي وخلق الانصار والمؤيدين والتفوق على المنافسين أو المناقشة وطرح الأفكار.[1]

كما تعد مظهراً جديداً للتطبيع الاجتماعي السياسي، ووسيلة لجذب المواطنين من الشباب إلى الاقتراب بصورة أوثق من العملية السياسة، كما ظهرت توقعات مرتفعة تتعلق بإمكانية الانترنت في إحداث التعبئة السياسية وإشراك جماعات جديدة مستبعدة عن ممارسة السياسة، كما أصبحت الشبكة مصدراً مهماً للمشاركة السياسية من قبل صغار السن الذين لا تجذبهم السياسة عادة، كما استطاعت جذب أناس جدد كانوا أقل تمثيلاً في أشكال المشاركة التقليدية، فضلاً عن كونها تساعد على المدى البعيد في بناء مجتمع مدني متقدم.[2]

وقد أسهمت التغيرات التقنية وما نجم عنها من تغيرات سيكولوجية في حدوث تغير آخر لا يقل أهمية عنه، وهو التحول الايديولوجي الذي بات يترتب على الفضاءات الرقمية بحكم المحددات النفسية، والمعرفية، والفكرية التي تفرضها تلك التقنية. فقد أصبح الجيل الرقمي يؤمن أكثر من أي وقت مضى بمبدأ الحرية الفردية، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، وتعدد الطروحات، كما أنه لم يعد يحتمل أحادية الطرح والفكر المنغلق. وفي هذا السياق الاتصالي والاعلامي الجديد الذي ولدته تكنولوجيات الاتصال الجديدة، بات الاعلام الاجتماعي ذا

[1]- شرايرية طارق وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي لدى المستخدم الجزائري**، (مذكرة الماستر: اتصال وعلاقات عامة)، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017. ص 65 .

[2]– السيد بخيت محمد درويش: **تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية**، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد 09، 2013، جامعة القاهرة. ص ص 31،32.

أهمية قصوى بالنسبة للجيل الرقمي، كفضاء بديل للإعلام القديم. فهو منبر لمن لا منبر له في التعبير.[1]

إن أول عامل من العوامل التي لابد توفرها، وجود رأي عام هو وجود قضية هامة وحيوية بالنسبة لجمهور تتقسم أراءه بصددها وتتطلب اتخاذ إجراء أو رد فعل، ويكفي لعدم وجوده فقدان القضية لأهميتها، ويتحدد الدور الذي تلعبه الشبكات الاجتماعية بشأن القضايا الهامة في ثلاثة أبعاد:[2]

– ترتيب أولويات القضايا حيث ينبغي على مستخدمي هذه الشبكات أن يختاروا من بين القضايا العديدة التي يعيشها المجتمع تلك القضايا الأولية التي تأتي في قمة اهتمامات الجمهور، ثم يقوم من خلال تواصلهم بتوسيع نطاق هذه القضايا وفرضها على تفكير الجمهور وخلق دوافع الاهتمام بها وإمكانية متابعتها طوال فترة إثارتها.

– إثارة قضايا حساسة لم تنشرها وسائل الإعلام الأخرى، فهناك الكثير من المشكلات والقضايا الموجودة في المجتمع ولم تتعرض لها وسائل الإعلام، ومعظم هذه القضايا في الغالب ترتبط أوجه الفساد والقصور التي يعاني منها الأفراد في الأجهزة والمصالح المختلفة ومستخدمي الشبكات الاجتماعية بما يتميزون به من حرية كبيرة يمكنهم إثارة قضايا تكون نواة لوجود رأي عام.

– طرح أفكار جديدة فكثير من مستخدمي الشبكات الاجتماعية كان لهم الفضل في تقديم أفكار جديدة لم تكن موجودة من قبل حيث يثير اختلاف وجهات النظر حول مدى شرعيتها وأهميتها للمجتمع إلى أن تكون رأي عام حيالها، واستقرت الغالبية على تأييدها وتنفيذها وبالتالي يمكن للشبكات الاجتماعية أن تبتكر أفكاراً من العدم تكون نواة لرأي عام مفاجئ.

فالجيل السابق بكل لبناته أو ببعض فئاته لم يستطع بلوغ ما كان يرنوا للوصول إليه ولم يقدر على يقدر على فعل ما كان يريد فعله، وهو إمضاء وثائق تحرره من ريقة الاستبداد الذي طوّقَ عنقه لأجيال وعقود؛ فتلاه في تطور الزمن "جيل الانترنت الذي يميل إلى

[1]- كمال حميدو ، مرجع سبق ذكره. ص 7 .

[2]- شايبي نرجس وآخرون، **شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الرأى العام الجزائرى**، (مذكرة الماستر: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمع)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016. ص 78.

التفاعل والتآلف الاجتماعي وبناء هويته الرقمية مستثمراً في الآليات التي يتيحها له الفضاء الالكتروني، فهو بذلك مختلف على الأجيال التي سبقته من حيث تمثل التكنولوجيا، فهو جيل بدأ يتأسس على قيم لم يتأسس عليها غيره ويتعرض لثقافة تقوم على التكنولوجيا والرقمنة، وأخذ يتعامل بها لتغيير واقعه.[1]

فالصحافة اليوم، كسلطة رابعة أصبحت وهماً أكثر مما هي حقيقة. لأنها فقدت استقلاليتها وموضوعيتها بسبب نسيج العلاقات الذي يربط ملاَّكها وإعلاميّيها بمراكز صنَّاع القرارات السياسية والصناعية والعسكرية. فهي في معظمها، عبارة عن تجمعات متكتّلة اقتصادية وتجارية أكثر مما هي مُؤسسات إعلامية وثقافية، إذ لم يعد هناك فرق بين الذي ينتج الأفكار والذي ينتج الصابون، ومحتوياتها تتحكم فيها تقنيات التلاعب بالعقول لصناعة رئيس، أو لتلميع صورة مؤسسة أو شخصية عمومية، أما مسيروها فهم رجال أعمال أكثر مما هم رجال فكر، والصحفيون صاروا يحلمون بالنجومية وبالمادة، أكثر مّما يحلمون بتغيير العالم.[2]

ويمكن عد أسباب بروز مواقع التواصل الاجتماعي في ظل الأوضاع الراهنة في:[3]

1- أن الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، كوسيلة نشر بديلة، جاء كرد فعل للواقع الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية، وانغلاق الأنظمة العربية سياسياً وإعلامياً، مما أدى إلى البحث عن وسائل جديدة للتعبير وإبداء الرأي في كافة القضايا التي تخص الفرد والمجتمع.

2- جاءت هذه المواقع كرة فعل على السيطرة الكاملة من قبل أجهزة السلطة على الوسائل التقليدية في الاتصال والإعلام، لذلك تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى أماكن آمنة

[1]- جيدور حاج بشير، **وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي**، (أطروحة دكتوراه: تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017. ص76.

[2]- بومعيزة السعيد: **التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 09، جمعة الجزائر 03. ص 89.

[3]- مشتاق طلب فاضل: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام المحلي**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 12. ص ص 207،208.

للشباب، بالإضافة فإن لجوئهم إلى هذه المواقع كان لتوفير درجة من الوعي حول قضاياهم التي تهم المجتمع.

3- تمثل هذه الأخيرة عاملاً مهماً في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي والاتجاهات السياسية، لذا أصبحت تتشكل بفضل هذه المواقع فضاءات تواصلية عدة هي بمثابة أمكنة افتراضية.

4- أصبحت هذه المواقع اليوم تمثل فضاءات مفتوحة للتمرد والثورة، بدايةً من التمرد على الخجل والانطواء وانتهاءً بالثورة على الأنظمة السياسية، لذا يُمكن النظر لمواقع التواصل الاجتماعي برؤية حتمية التحول بثلاث مسارات، أولها الحتمية التقنية، ثانيها ما يُعرف بالحتمية الاجتماعية، وثالثاها الحتمية المعلوماتية.

5- لمواقع التواصل الاجتماعي قيمة إعلامية ودعائية كبيرة ومهمة للحصول على المعلومات وتبادلها بين الأفراد، مما يُسهم في المساعدة على تأدية المهمات واتخاذ القرارات والتحقق من المعلومات بعينها.

المطلب الثالث: اعلام المواطنة و صناعة المحتوى الرقمي

قد يكون التحول الأبرز الذي حصل خلال العقد الأخير على مستوى الاعلام هو بروز ظاهرة صحافة المواطن كشكل جديد من أشكال الممارسات الصحفية غير المهنية. وقد شاع مصطلح صحافة المواطن في الأدبيات المتعلقة بدراسة سوسيولوجيا العمل الصحفي، وقد ركزت الدراسات الأولى على كون صحافة المواطن تمثل بديلا للصحافة المهنية التقليدية أكثر من تركيزها على وسائل دعم كل منهما للآخر، وأجريت عدة دراسات وصفية حول صحافة المواطن وتأثيرها المفترض على الصحافة المهنية.[1]

ويشير جمال الزرن إلى أن امكانية تحيين أية مدونة من أي جهاز كومبيوتر ومن أي بقعة في العالم ونشر أي مضمون وفر فرصة التفاعل لمتصفحي الإنترنت في حلهم وترحالهم. وقد عبر عن هذه الحالة دي روسني بقوله " كل مواطن هو بالضرورة صحفي

[1] فتيحة بوغازي، مرجع سابق، ص 143 – 145 .

صاعد، يتحكم في زمن الأحداث ووقعها، فلا تستطيع أية وكالات أنباء أن تنشر صحفيين في كل الشوارع، فظهور الصحفي المواطن أصبح ظاهرة غير قابلة للتجاهل ".[1]

يمكن بيان مرجعيات صحافة المواطن انطلاقا من مخرجاتها أي بالعودة إلى الخطاب الذي تسوق له والمؤسس على قاعدة تفعيل دور المواطن في العملية السياسية وذلك من خلال استغلال وتوظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة مجسدة في شبكة الإنترنت. أما المستوى الثاني من مرجعيات صحافة المواطن فيتغذى من العنصر الأول –الديمقراطية– ويكمن في نقد خصائص الإعلام التقليدي الذي بدوره يحيلنا إلى مرجعية ثالثة أساسها الدعوة إلى إعلام بديل.[2]

فقد كان لكاميرا الهاتف المحمول والفيديو المتصل بها، دوراً كبيراً خلال الاحتجاجات العربية، ففي مصر مثلا، كانت تلك التقنية سبباً في إقدام الحكومة على حجب شبكة الهواتف المحمولة؛ إذ كانت شوارع مصر مليئة بكاميرات التصوير الهاتفية؛ مما دفع السلطات المصرية إلى مصادرة الهواتف المحمولة من المحتجين، كما أن القنوات الفضائية العربية أمثال (الجزيرة والعربية)، استفادت من تلك التقنية في تغطيتها للأحداث تغطية حية ومباشرة، بواسطة تقارير المراسلين التي كانت تصلها عبر الهواتف المحمولة والثابتة.[3]

وبرز نجم صحافة المواطن في الوطن العربي بسبب الثورات العربية وما شهده الاعلام من تضييق وقمع لحرية الصحافة والتغطية الاعلامية، ما أدى بمختلف وسائل الاعلام التقليدية إلى الاعتماد على صحافة المواطن كمصدر للمعلومة.[4]

ولعل أوضح مثال يمكن ذكره حول الاعلام البديل في الجزائر الناشط السياسي **أمير DZ** رغم الجدل الذي طاله حول وصوله للمعلومات، إلاَّ أن الجدير بالذكر هو نشره لملفات فتحت أعين الجزائريين حول حجم الفساد الخفيّ الذي يرهق البلاد، فالمنصات الرقمية السبيل الأنسب لذلك نظراً للأسباب المذكورة سابقاً، وكانت تلك الفيديوهات والحقائق

[1] حنان كامل اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 23 ، 24 .

[2]– حنان كامل اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

[3]– عبير مجّلي أبو ديّة، كامل خورشيد مراد: **الوظيفة السياسية لمنصات شبكات التواصل الاجتماعي: الحراك السياسي العربي أنموذجاً**، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، القاهرة، 2017. ص 12

[4]– فتيحة بوغازي، مرجع سابق، ص 162.

التي ينشرها الدليل القطعي الذي يشرع قيام الانتفاضات الماضية، كما فعل غيره من المستخدمين الذين نشروا بالصورة المشاكل التي تواجه المجتمع نتيجة الحكم المتآكل من مشاريع غير مكتملة ومنازل غير قابلة للسكن...

خلال الحراك الشعبي، استعان المحتجون بهواتفهم لتصوير ما يقومون به، مستغنين بذلك عن إعلامهم الرسمي. وإذا كان مفهوم صحافة المواطن يتمثل في تجاوز الصحافة التقليدية كمجرد متلقٍ سلبي للخبر، حيث يصبح المواطن الصحفي يرسل ويصنع الحدث من الساحة، يعلق ويصحح ويناقش، فإن المتظاهرين لم يكونوا يؤسسون لمفهوم صحافة المواطن بل كانوا يمارسونها، إذ ينقلون قضيتهم بكل جدية و مسؤولية، يطرحونها ويقحمون الجميع في النقاش من أجل اقتراح حلول، سواء من أجل إيجاد آليات لمواصلة الاحتجاج و الضغط على السلطة، وهو ما حدث بعد طرح فكرة الإضراب على مستوى مؤسسات الدولة، أو من خلال اقتراح شعارات احتجاجية جديدة في الميدان.[1]

هذا النمط الجديد من الإعلام، ساهم في بروز المواطن الصحافي المشارك الفعّال في العملية الاتصالية، وفي تغيير الكثير من المفاهيم التواصلية الحالية، عبر إنشاء المدوناَت والصفحات على منصات شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ أن أغلب الممارسين لهذا النوع من الصحافة هم المواطنون الهواة، الذين استطاعوا أن يكونوا هم أنفسهم الخبر وصانعوه في آن معاً، وأن يصبحوا مراسلين للقنوات والمؤسسات الإعلامية، وناقلين للمعلومات بشكل واقعي ومباشر وملامس للحدث. وما يميّز المواطن الصحافي، عدم خضوعه للمحطة الإعلامية التي كانت تهَيمن على الخبر وتعمل على نقله إلى الجمهور، فهو حر طليق في التعبير وفي نقل الخبر بالصوت والصورة وبشكل مباشر وآني وسريع؛ مما يجعل التحكم والسيطرة على الخبر من قبل السلطات أمرا صعباً.[2]

فقد استطاع المتظاهرون أن يعبّروا عن قدرة فعلية في الابتكار في الميدان من خلال مستوى الخطاب الاحتجاجي نفسه، إلى الافتراضي، باستغلال الإنترنت كأرضية لخلق إعلام

[1]- عادل خالدي، **كيف ساهم الاعلام الاجتماعي في حراك الجزائر**، مرجع سابق.

[2]– عبير مجّلي أبو ديّة، كامل خورشيد مراد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

بديل عن الإعلام الرسمي، ولم يكن هذا الواقع وليد اللحظة بل سبقهم في ذلك العديد من الأصوات التي اتخذت من الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي منصة للمجاهرة بآرائها وإسماع صوتها للمجتمع.[1]

ويؤكد الباحث في علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، البروفيسور "نصر الدين لعياضي"، أن الحراك الشعبي ارتبط بالفضاء الافتراضي بشكل متين عبر تقنية البث المباشر التي يوفرها موقع "فيس بوك" بنقل المسيرات الشعبية صورة وصوتاً، حيث لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دوراً محوريا في الحفاظ على الطابع السلمي للحراك متجاوزة بعض وسائل الإعلام التقليدية التي ارتبكت في بداية الأمر حول كيفية تغطية المسيرات.[2]

هكذا أصبحت التكنولوجيا في متناول الجميع وعلامة على دمقرطة نشر وإرسال وتلقي المعلومة ونقدها. إن إعلان عن عصر جديد أو بيئة إعلامية جديدة تتداخل فيها هواية الصحافة واحترافها مع تلقي المواطن للرسائل الإعلامية وإرسالها، إنتاج الشركات الكبرى للخبر والمعلومة واحتكارها لها وإمكانية أن يكون المواطن ممولاً لها.[3]

المطلب الرابع : تنشئة الوعي الجماهيري في البيئة الاتصالية الجديدة

إن الثقافة السياسية للمجتمع هي نتاج لعملية التنشئة السياسية وإن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع. ويجدر التنويه هنا إلى أن كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التي تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التي تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، ولكن إلى جانب أسلوب التنشئة الرسمي والمباشر، فإن

---

[1]– عادل خالدي، مرجع سبق ذكره.

[2]- محمد لهوازي: **الفيس بوك لايف.. سلاح الحراك ضد التعتيم**، بوابة الشروق، بتاريخ 2020/07/10، سا: 22:30.
https://www.echoroukonline.com/الفيسبوك-لايف-سلاح-الحراك-ضد-التعتيم/

[3]– جمال زرن: **الإعلام الجديد والإعلام العربي: أية علاقة؟**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد04، العدد 09–10، 2017، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر. ص144.

الفرد يكتسب قيمه وتوجهاته السياسية عن طريق قنوات أخرى قد تتناقض مع قنوات التنشئة الرسمية، مثل الأسرة وغيرها من القنوات التي لا تخضع لسيطرة السلطات بصورة مباشرة.[1]

فنجد الاعلام الجديد يركز بمختلف أشكاله على عرض الموضوعات التي تعزز الانتماء والمواطنة لدى الجمهور وزيادة الاهتمام بمشاركته في القضايا والموضوعات الوطنية المطروحة، وعرض المشاكل التي تواجه المواطن وتسليط الضوء عليها للوصول الى الحقيقة حولها وسبل حلها. إلى جانب زيادة الاهتمام بالقضايا والموضوعات عن مفهوم المواطنة والمشاريع الإصلاحية وعمل حملات إعلامية لزيادة ونشر الوعي الوطني عند المواطن والاهتمام بتحليل القضايا المتعلقة بتعزيز المواطنة من خلال التركيز عليها من مختلف جوانبها وتناول مختلف الآراء حولها.[2]

ويلاحظ أن شبكات التواصل الاجتماعي تقوم بنشاط غير عادي مع كل حدث بارز، حيث تحمل وابلا غزيرا من الرسائل التفاعلية حول تداعيات ذلك الحدث، أو حول تأثيراته على حياة المواطنين أو حول الحق في المشاركة وإبداء الرأي... إلى غير ذلك من لغة الطرح التي بدأ مجتمعنا الحديث يعتاد عليها، والتي تشكل في مجملها الثقافة الجديدة وهي ثقافة المواطنة. ولا شك أن انضمام كثير من المثقفين والمسؤولين وأساتذة الجامعات إلى الشبكات الاجتماعية، ساهم في توسيع هامش هذه الثقافة والتربية على مفاهيم جديدة للمواطنة وحقوق الانسان والمجتمع المدني، وأصبح المستخدم العادي يستخدمها في خطابه الجديد من خلال الرسائل الكثيرة التي يرسلها عبر تلك الشبكات مطالبا بحقوقه الغائبة.[3]

وقد تميزت شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية بقوة التأثير لأنها جمعت كل مزايا وسائل الاتصال التقليدية في الرسالة التي تقدمها. إن هناك اتجاهين مختلفين في دراسة تأثير وسائل الاتصال :[4]

---

[1]– عثمان الزياني: **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات الاعلامية، 21 أفريل 2015. ص8.

[2]– فاطمة الزهراء تنبو: **أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة ؟** مرجع سابق. ص 56 .

[3]– فاطمة الزهراء تنبو، المرجع نفسه . ص58 .

[4]–عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد1، 2013. ص 75.

– الاتجاه الأول يربط بين التغيرات التي تحدث في الرأي العام على المستوى الجمعي Aggregate Level Changes، والتغييرات التي تحدث في محتوى وسائل الاتصال.

– الاتجاه الثاني على المستوى الفردي، فيوضح اختلاف تأثير وسائل الإعلام من فرد لآخر، حيث تعتمد التأثيرات على عملية ذات مرحلتين هما: التعرض لرسائل الاتصال وفهمها (مرحلة التلقي)، وقبول محتوى هذه الرسائل، (مرحلة القبول) وهاتان العمليتان بدورهما تتأثران بمستوى الوعي السياسي لدى الأفراد.

وتتحدد التنشئة العقلانية للوعي الجماهيري من خلال الشبكات الاجتماعية في خمسة أبعد هي:[1]

– امداد الجمهور بالمعلومات اللازمة: تقوم الشبكات الاجتماعية بتقديم معلومات أكثر عمقاً وأهمية من شأنها أن تثري المناقشة من ناحية وتساعد في بلورة وجهات النظر من ناحية أخرى، والمثل يقول: إن الشخص المطلع على مجريات أمور رعيت، بينما يعتبر الشخص المطلع على بواطنها مواطن.

– الكشف عن الحقائق وتقديمها بصورة متكاملة: أي تقديم الشواهد والأدلة التي تبرهن على صحة المعلومات والآراء المقدمة، إذ أن صدق المعلومات في المجتمعات النامية أهم من صدق الآراء نفسها، كما أن الشبكات الاجتماعية تعمل كقوة مضادة في مواقف تحاول فيها السلطات القائمة أن تشوه المعلومات والحقائق المتصلة بقضايا لها أهمية عامة، مما يساهم في تنوير وتبصير عقل الجمهور الذي هو أساس تكوين الرأي السليم.

– استخلاص المفيد من المادة الإعلانية: بإعادة عرض ما تقوله وسائل الاتصال عن القضية المثارة بشكل بسيط، أو تحليل المعلومات التي تم نشرها، فإن الكثير من مستخدمي هذه الشبكات ينتظرون تحليل هذه المعلومات واستخلاص المفيد منها بغرض المساعدة في تكوين وجهة النظر المطلوبة.

[1]– شايبي نرجس وآخرون: **شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الرأي العام الجزائري**، مرجع سابق، ص 78.

– عرض الإنتاج المعرفي المتعلق بالقضية: حيث يمكن لمستخدمي الشبكات الاجتماعية تلخيص ما نشر قديماً وحديثاً وله علاقة وثيقة بالقضية المطروحة للنقاش، وتقييم هذه الأعمال والتعليق عليها أو إبداء ملاحظات حولها.

– الارتقاء بالمستوى الفكري للجماهير: ترتبط المناقشة المستمرة ارتباطا وثيقا بالمستوى الفكري للجماهير، وتعتبر الشبكات الاجتماعية بشكل خاص مصدراً رئيسياً في الارتقاء بمستوى وثقافة مما يساعد في خلق رأي عام.[1]

ومن هنا تتضح أهمية التفاعل مع الآخرين من خلال الأنشطة المختلفة بين الجماعات التي يمكن تكوينها من مواقع التواصل الاجتماعي والتي تتخطى الحواجز والحدود لإحداث التأثير والتأثر واكتساب الخبرات وتنمية المسؤولية في الذات من خلال هذه الأنشطة والتفاعل بين الأفراد. إذ تعد النشاطات الاجتماعية ضرورة ملحة تتطلبها مرحلة الشباب بصورة خاصة فهي تعتبر مصدر الكشف عن مواهب الشباب وإمكانياتهم وميولهم في شتى مجالات الأنشطة الثقافية والاجتماعية.[2]

المبحث الثاني: التجربة الاعلامية السياسية الجديدة

ما يميز هذه البيئة الاتصالية الرقمية هو مستخدميها بحد ذاتهم، فهي تمثل مجالاً متاحاً لكل فرد أراد المشاركة في النقاشات السياسية والاجتماعية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية أو مستواه التعليمي، يبرز فيها من كانت له القدرة على القيادة والتأثير في الآخرين باعتباره من الفواعل الاجتماعية التي تساهم في التعبئة السياسية مستغلاً خصائص الإعلام الاجتماعي، فغالبا ما كان يواجه هؤلاء عقبات في الفضاء العمومي الواقعي التي لم تمكنهم من إبداء وإيضاح توجهاتهم تجاه القضايا التي تحيط بهم، فوجدوا هذه البيئة لممارسة الفعل التواصلي مع أشخاص آخرين قد يشتركون في الفكر والميولات افتراضياً، وجعلوها الأغورا الجديدة للنقاش العقلاني.

[1]– شايبي نرجس وآخرون، المرجع نفسه، ص82.

[2]– نادية بن ورقلة، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد05، جامعة الجلفة ، الجزائر. ص 11.

المطلب الأول: طبيعة الفاعلين في الشبكات الاجتماعية

يتجلى التفاعل في إطار الحياة السياسية من خلال المبادلات السلوكية المختلفة بما فيها السلبية من صمت وامتناع والجدل المستمر بين الأفراد والجماعات، حيث يكون لتلك المبادلات وذلك الجدل التأثير في إحلال أوضاع وأساليب دون أخرى من التفاوض الاجتماعي.[1]

لقد تمكن هذا الواقع الجديد من فرض واقع سياسي وفتح آفاق سياسية جديدة لم تكن من قبل أدت إلى تحييد الدولة كفاعل سياسي وتقليدي وحيد في مجال التعبئة السياسية الشعبية، وظهور فواعل أخرى تؤدي هذا الدور وتزاحم النظام السياسي في النظام السياسي في ذلك، ولعل هذا ما انعكس في أعداد الفواعل السياسية أين انتقل المواطن في خضم هذا التغير الكبير من المواطن التقليدي إلى مواطن النت الذي يتعرض لمختلف المنبهات السياسية الايديولوجية بلا حسيب ولا رقيب، كما انتقل المجتمع التقليدي الى المجتمع الافتراضي مغاير تماما لسابقه من حيث خصوصيات التفاعل والاتصال والتبادل المعلوماتي والنشاط التعبوي السياسي.[2]

ساهمت البساطة التقنية في تأسيس وتمكين المدونات في تحويل هذا الصنف الجديد من الاتصال إلى وسيلة إعلام جماهيرية، إذ يمكن لصاحب المدونة أن ينشر الأخبار وأن يعرض مسائل في مدونته وأن يتلقى ردود القراء وإضافات الزوار بصفة آنية. لقد تزامن ظهور التدوين وتطوره كوسيط مع بروز حركة دعاة المصادر المفتوحة على شبكة الإنترنت والذين تحدوهم رغبة التأسيس والدعوة على حرية التعبير على شبكة الإنترنت والتشارك في المعرفة والمعلومة من قبل الجميع. وقد استغلت هذه الحركة التحررية الافتراضية البساطة والإضافة التقنية التي جاءت بها المدونات فهي تتيح للمساهمين في شبكة الإنترنت فرصة

---

[1]– سليم بوسقيمة، **الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها، مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 11، مارس2015، جامعة قسنطينة2، الجزائر. ص111.

1_-عماد لبيد ، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

نشر آرائهم وعرض مصادر معلوماتهم، هكذا لعبت المدونات دورا محوريا في تبلور وشيوع الاتجاه التحرري في التفاعل مع شبكة الإنترنت.[1]

فمن خصائص رواد مواقع التواصل الاجتماعي، أنهم في أغلبهم من الشباب المتعلم، والتعليم على حد تعبير "ناصر جابي" يربك الأسرة وقد يؤدي إلى انهيار مؤسسة السلطة السياسية، خاصة أن فئة التهميش* قد توسعت لتشمل المثقفين المنسحبين، من أطباء وأساتذة جامعيين وطلبة وغيرهم ممن أدركوا حجم التعفن داخل أجهزة السلطة، ولذلك نفلوا عملهم المعارض والناقم من الواقع الذي أصبح لا يعكس طموحاتهم و خياراتهم، ولا يعبر عنهم، إلا مواقع التواصل الاجتماعي أو إلا الفايسبوك، الذي تحول إلى البديل المتاح لحالة التغرب التي يعاني منها شرحة واسعة من المجتمع الجزائري المصدوم، بمدى انتشار الفساد داخل الحقل السياسي، حيث تحالف المال الفاسد مع السياسيين الفاسدين، وأحاطوا أنفسهم بطبقة مثقفة لكنها انتهازية و ليس لديها أي التزام اتجاه قضايا المجتمع، وبذلك أصبح الواقع يعاني حالة من الاغتراب، التي فرضت على كل الملتزمين فكريا وأخلاقيا وسياسيا للهروب الجماعي، نحو مواقع التواصل الاجتماعي، كون الواقع لم يعد يتماشى مع ما يحملونه من أفكار، واقع هيمنة عليه السلطة السياسة، المتحكمة في مصادر الدخل والمهيمنة اجتماعيا، وبذلك أصبحت أفكارها هي التي يعاد إنتاجها، حيث ربط الباحث عبد الغاني عماد بين الهيمنة المادية بكل صورها وتجلياتها، وبين الأفكار السائدة و المهيمنة بكل أوجهها .[2]

إذا ما تأملنا في طبيعة الفاعلين في الشبكات الاجتماعية الذين أسهموا في تحريك الشارع الجزائري خلال انتفاضة 2019، نجد أن هناك نوعين من الفاعلين، أحدهما كان له تأثير قيادي محركا للرأي العام الافتراضي عبر توجيه الحراك و تأطيره و تنظيمه، وآخر كان له تأثير تابع متمثل في الذين كانوا يكتفون بالاطلاع على محتويات الشبكات الاجتماعية،

[1]– حنان كامل إسماعيل: **دور المواطن الصحفي في الحراك السوري من وجهة نظر قادة الرأي الاعلامي العربي**، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

* فئة التهميش يقصد بها الكاتب التي تعاني من الإقصاء السياسي، وفي نفس الوقت من الرقابة الدائمة على سلوكياتها وممارستها، واعتبارها غير واعية وغير ناضجة. انظر: كرايس الجيلالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2]– كرايس الجيلالي وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير –الفايسبوك من التنظير والتأطير الى المرافقة و الاستشراف–**، مرجع سابق. ص 23 .

لكن مع التعليق على تلك المحتويات بالتعبير عن مساندتهم للحراك، مع إعادة إرسال تلك المحتويات على شبكاتهم الخاصة.[1]

وقد كان البودكاستر الجزائري أول المنتفضين معتمداً صحافة المواطن كوسيلة لكسر النمطية الموجودة في المجتمع، ولجذب انتباه الجماهير، بفيديوهات تعددت مشاهداتها العشر ملايين مشاهدة لعل أشهرها "مانسوطيش" لليوتيوبر DZ Jocker، عام 2017 والذي عبر فيه عن عدم رضاه عن العملية الانتخابية في الجزائر كون الانتخابات لا تفرز مرشحين مؤهلين لتقديم حلول لواقع البلد، ولعل قدرة "البودكاستر" في جذب الجماهير تعود إلى قدرتهم في ابتكار وسائل الإقناع والتواصل خاصة باعتمادهم على الفيديو والصورة إضافة إلى اختيارهم لموقع اليوتيوب كمنصة لرسائلهم، كون الموقع يتخطى الحدود الزمانية والمكانية ليصبح تناول قضاياهم تجربة عالمية يتشاركونها مع المجتمعات الأخرى.[2]

ولم تتوقف محاولات الشباب عند ذلك فبرز آخرين تفننوا في إظهار صورة الواقع من خلال البودكاست مثل "أنس تينا" و"يوسف زروطة"، كما كان الدور الكبير أيضاً للناشطين السياسيين أمثال "فضيل بومالة" و"مصطفى بوشاشي" الذين ساهموا في عملية التنوير السياسي لدى الشعب الجزائري.

المطلب الثاني: تقمص الأدوار القيادية

ساهم الانتشار الحر للمعلومات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية، في خلق إمكانية كبيرة للتحرك الشعبي على أساس معرفة واسعة ودقيقة بالأحداث السياسية، وبالتالي التأثير على تصور المواطن للسياسة، وتتخذ هذه الشبكات موقفاً فريداً في هذه العميلة، إذ تمارس تأثيرات قوية على صانعي القرار وفي تشكيل الرأي العام، فوسائل الاتصال تمثل حلقة وصل بين الرأي العام وصانعي القرار. ويقول بعض الخبراء: تؤثر وسائل الإعلام في السياسة من وجهتين يرتبط بعضهما ببعض أشد الارتباط، تركز الوجهة الأولى على تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام، الذي يؤثر بدوره في صانعي القرار، أما الوجهة الثانية

[1]– كمال حميدو: **الاعلام الاجتماعي وتحولات البيئة الاتصالية العربية الجديدة**، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11 .

[2]– عادل خالدي، مرجع سابق.

فترتكز على تأثير وسائل الإعلام المباشر على صانعي القرار، بتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤيتهم للعالم.[1]

يرى ليرنر أن التقمص الوجداني هو الخاصية التي تمكن العناصر الجديدة المتحركة من العمل بكفاءة في العالم المتغير، ويرى أنها مهارة لا غنى عنها للشعب الذي يتخلص من الإطار التقليدي، فالقدرة على التقمص الوجداني هي أسلوب الحياة السائد الذي يميز الأفراد في المجتمع الحديث، الذي ترتفع فيه نسبة التعليم، وتزداد نسبة الذين يساهمون من أفراد في الحياة السياسية.[2]

وتُوَلِد شبكات التواصل الاجتماعي نوعا جديدا من قيادة الرأي العام، فإذا كان مصطلح الرأي العام يشير إلى شيء من الحكم العام المبني أساسًا على مداولات ونقاشات عقلانية ومستنيرة، إذ هو العملية أو المنتج الذي يَتولَّد عن أشكال من النقاشات السياسية التي تُسهم في تكوين الإجماع حول القضايا بين مجموعة من الناس، فإن قادة الرأي في شبكات التواصل الاجتماعي هم الناس الذين لديهم تأثير كبير على اعتراف الآخرين، أو تبنيهم للمنتجات، أو الخدمات في عملية نشر المبتكرات التكنولوجية.[3]

فالقيادة هي القدرة على التأثير في الآخرين وتوجيه سلوكهم لتحقيق أهداف مشتركة. فهي إذن مسؤولية تجاه المجموعة المنقادة للوصول إلى الأهداف المرسومة، فهي عملية رشيدة طرفاها شخص يوجه ويرشد، وآخرون يتلقون التوجيه والإرشاد الذي يستهدف تحقيق أغراض معينة.[4]

---

[1]– عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2]– عبد الرزاق الدليمي: **نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016. ص 330.

[3]– عبد الرحمان الشامي: **استخدامات قادة الرأي الخليجي لشبكات التواصل الاجتماعي**، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية، 16نوفمبر 2017. ص3.

[4]– ليلى عبد المالك أبو ربيع: **سمات الشخصية القيادية البارزة لدى النخبة السياسية الفلسطينية**، (مذكرة الماجستير: إدارة الدولة والحكم الرشيد)، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، 2016. ص 34.

وهو ما دفع السياسيين في كل العالم إلى استثمار هذه المساحات الافتراضية التي تتشكل منها مجموعات حقيقية من الناخبين لتغدو مساحات فعلية للتجييش وجمع التبرعات وإقناع المستخدمين ومحاولة تغيير وجهات نظرهم.[1]

كما أسهمت البيئة الجديدة في تكوين هوية افتراضية منافسة للهويات الواقعية، كونها تتيح إمكانية الهوية المجهولة والأسماء المستعارة، وهذا ما شجع على زيادة حدة النقد، وفتح مختلف الملفات، ولذلك نجد الكثير من الحسابات المجهولة بجانب الحسابات الرسمية، ورغم أن عددا كبيرا من الحسابات على الفايسبوك أو أي وسيط رقمي آخر غير حقيقية، إلا أنها تمتلك نفس درجة التأثير للحسابات الحقيقية، أو ربما أكثر تأثيرا منها، فهي أكثر جرأة في طرحها وفي تناولها لقضايا الوضع العام. يقوم أصحابها بالتأثير وتوجيه الرأي العام، حيث أن منتسبي الفايسبوك في الجزائر يقدرون بـ 21 مليون حساب، وتحتل الجزائر الرتبة 52 عالميا والمرتبة الخامسة عربيا.[2]

وتختلف أدوار ومهام قادة الرأي في المجتمعات الافتراضية باختلاف وسائل الإعلام الاجتماعي والخدمات التي تقدمها، نشاط قادة الرأي على الفضاءات الافتراضية التي يوفرها موقع الفايسبوك يشبه نشاطهم على الفضاءات التقليدية في ما يتعلق بقيادة الأحاديث وتشارك الأفكار مع الآخرين مع اختلاف يتمثل في كون المضامين على هذه المنصة تعرض لوقت زمني طويل بالمقارنة مع التفاعل الشخصي على أرض الواقع وهذا ما يجعل امكانية التأثير لقادة الرأي في المجتمعات الافتراضية أقوى منها في الفضاءات الفيزيائية.[3]

ففي الاستطلاع الذي أجراه الباحث كمال حميدو لأفراد عينة دراسته عن العوامل المشجعة للتعبير المعارض مع بداية الحراك وعن العوامل المثّبطة له، ذكر الأشخاص المستجوبون عوامل فردية مشجعة مرتبطة "بشعور مفاجئ بالمسؤولية الذاتية على مصير البلاد"، تولّدت لدى كل واحد منهم "بشكل فردي"، حين عرفوا من بعض الشبكات الاجتماعية

[1]– جمال نون، غسان مراد: **الفعل السياسي الرقمي في العالم العربي ومنظومة القيم والتحولات**، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية، 19نوفمبر 2019. ص6.

[2]– كرايس الجيلالي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3]- طارق سعيدي: **قيادة الرأي العام: طرق القياس والأدوار الجديدة في مواقع الشبكات الاجتماعية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد10، جانفي2017، جامعة باتنة، الجزائر. ص490.

"فساد جل المسؤولين السياسيين"، وحين تيقّنوا من خيانة أولئك للأمانة" عندما قام بعض الفاعلين بكشف الولاءات الداخلية و الخارجية لأهم المسؤولين السياسيين، وقد أورد الأفراد المستجوبون أن ما تم كشفه من طرف الشبكات الاجتماعية ولَّد "هبَّة وطنية" عند كل واحد منهم، وأن "مجموع تلك الهبات الفردية" كانت وراء بروز "هبة جماعية" لإنقاذ الجزائر من المخاطر التي كانت "عصابة الحكم تقود البلاد نحوها".[1]

حيث أن هناك دراسات حديثة أكدت أن للقائد سمات تميزه عن غيره من الأفراد، قد تكون سمات شخصية فهي استعدادات سلوكية تكتسب في الطفولة، وتظل نسبيا عند الفرد في مراحل حياته، وتميزه عن غيره، كما قد تكون سمات قيادية التي تشير إلى نمط السلوك والمعتاد في العملية التي يتم عن طريقها التأثير في سلوك الأفراد والجماعات من خلال تأدية الأدوار والمسؤوليات والمهارات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والمبتغاة.[2]ذ

المطلب الثالث: دور التغذية الرجعية في تكوين القضايا السياسية

يتفق باحثو الاتصال على أن الرأي العام يتشكل بناءً على التفاعل بين جماعات من الأفراد حول قضية خلافية، وهو الحكم الذي تصل إليه الجماعة في قضية ما، ذات أهمية بالنسبة لها بعد مناقشات وافية، وهذا الحكم يتسم بصبغة اجتماعية، باعتباره حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف للأفراد والجماعات إزاء شأن يمس النسق الاجتماعي.[3]

ومن السمات الأساسية للشبكات الاجتماعية أنها تُساعد الأفراد على تكيفهم مع مجتمعهم والتواصل فيما بينهم، وكذلك تفيد في تحسين مستوى الخطاب والحوار بين أفراد المجتمع وإبداء الآراء دون خوف أو خجل، وكذلك تفيد في معرفة طريقة تفكير الآخرين حيال القضايا المختلفة، كما يمكن أن تفيد في دعم القرارات مما يؤدي إلى نجاحها أو معارضتها.[4]

---

[1]– كمال حميدو، مرجع سابق، ص18.

[2]- ليلى عبد المالك الربيع، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3]– عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، مرجع سابق. ص74.

[4]– بخيت محمد درويش: **تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية مؤشرات ونموذج مقترح**، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد التاسع، 2013. ص30.

حيث تتيح هذه الشبكات إمكانية التفاعل بين أطراف العملية الاتصالية، فهي لتحويل عملية الاتصال إلى حوار تفاعلي، والتفاعلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي تعني قدرة المُستخدم على إدراك عملية الاتصال، والتفاعل مع المضامين الإعلامية المُختلفة التي تنشر بصفحات عبر مواقع الشبكات الاجتماعية، بالموافقة، والاعتراض على هذه المضامين، من خلال آليات التفاعل المُتاحة على الصفحة الممثلة في الإعجاب، التعليقات، والمُشاركات، كما تمكنهم من مشاركة لمختلف الموضوعات السياسية والاجتماعية في إطار تفاعلي تبادلي بينهم جميعا في ظل مناخ عالي من الحرية بين المُستخدمين.[1]

هاته الآليات التفاعلية باتت مجال مناقشة للمطلعين على المحتوى المنشور، وهذا ما يزيد العلاقة الاتصالية بينهم وبين الناشر الذي أصبح يأخذ بعين الاعتبار هاته المناقشات في جمع المعلومات، ولكن ذلك لا يتوقف هناك فللتفاعل تحكم في انتشار المحتوى من عدمه، ومصدرا للمعلومات سواء حول الجمهور في سلوكياتهم ورد فعلهم أو حول الموضوع المتداول بحد ذاته.[2]

وذلك لأن الويب 2.0 ساهمت في تكريس التفاعل بخاصية تناقل المعلومات ودعم المشاركة الفاعلة في نشر المعرفة وفي إبداء الرأي وتنشيط الحوار بين مختلف أطراف العملية الاتصالية، يجسم الأسلوب الديمقراطي في تسيير الشؤون العامة من خلال تعزيز مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومة، وإعطاء النقاش العمومي دفعة قوية من خلال التشجيع لمواطنة جديدة قائمة على الممارسة النقدية والاحتجاج وحرية الرأي العام، وإمكانية المشاركة في النقاش العام.[3]

كما أن الوسائط التواصلية الجديدة تُعد الوسائط المثلى لرد الفعل السياسي والديمقراطي، إذ أنها تُبشّر بخطاب إلكتروني جديد (new electronic discourse) يستبطن الديمقراطية ويُوفر فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية في أوسع نطاقها، فهي تحتضن نشاط الحركات

---

[1]– شيماء الهواري، محمود محمد أحمد: **مستويات تفاعل طلبة الجامعة مع اعتداءات مسجدي نيوزيلاندا عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الثامن، أوت2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. ص 33.

[2] Esther Ajiboye: **Ideological Discourse Analysis of Functions of Feedback Comments on Online Reports**, Covenant Journal of Languages Studies, Vol.1, No.2, December, 2013, Covenant University, Ota, Nigeria.p129.

[3]- عائشة قرة، إيناس رغيس: **الخدمة العمومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الخامس، نوفمبر2018، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا. ص175.

الاجتماعية، وكذا النقاشات والحوارات الافتراضية، وتُتيح التفاعل المباشر مع صناع القرار، وتسمح ببروز تواصل اجتماعي أكثر ترابطا ودمقرطة، كما تُعد منصة للإنتاج الجماعي للمضامين (collective platform of content generation).[1]

فمستخدمي الشبكات الرقمية قد اتخذوا المساحة الخاصة بالتغذية الراجعة منصة خاصة بهم، يمارسون فيها مواطنتهم من خلال التعبير التام عن آرائهم والاجتهاد من أجل وصول صوتهم إلى مراكز اتخاذ القرار، وبالتالي يعبرون عن آراءهم الشخصية وتقديراتهم للأخبار والأوضاع التي تبث وتنشر عبر الحوامل الإعلامية المختلفة، وفي هذه العملية كذلك تتم محاولة قولبة تأويلات القراء والمستخدمين الآخرين لما يتلقونه، ونجدهم غالبا ما يكثفون استخدام الأدوات البلاغية حتى ترتقي تعابيرهم إلى القدرة التأثيرية الكافية.[2]

إذ توفر المدونات والشبكات الاجتماعية سرعة الاستجابة للأحداث السياسية والرد السريع عليها، كما أنها توفر حوارا إلكترونيا في فضاء يتميز بخاصية التفاعلية، لأن المواطن ليس مجرد مستقبل للرسائل ولكن مرسل لها أيضا، هذا كله يساعد في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من أجل نشر ثقافة المواطنة.[3]

وفي دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الفيس بوك، أشار أغلب أفراد العينة أن لديهم أصدقاء لهم اهتمامات سياسية عبر موقع فيس بوك، حيث يتشاركون هذه الاهتمامات من خلال التعليقات، الصور والفيديوهات وكذا مناقشة الأحداث.[4]

المطلب الرابع: الفعل التواصلي في المجال الافتراضي لدى هابرماس

إن الحديث عن الفضاء الافتراضي وخصائصه التي تعد المكان المناسب لفتح المناقشات العقلانية يحيلنا بالضرورة إلى الحديث عن الفعل التواصلي لهابرماس، الذي كان السباق في الحديث حول العلاقات التواصلية التي تجمعها معايير أخلاقية متفق عليها.

---

[1]– بلقاسم أمين بن عمرة: **الفضاء العمومي والحيز السيبراني**، المسارات السوسيو–تقنية للاستيعاب والتشظي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الخامس، نوفمبر2018، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا. ص ص 225 226.

[2] Esther Ajiboye, op.cit . p140.

[3]- فاطمة الزهراء تنيو، مرجع سابق، ص 57.

[4]– زينة بوشوارب، وفاء جباري: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين**، (مذكرة الماستر: اتصال وعلاقات عامة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. ص 120.

ومفهوم العقل التواصلي عند هابرماس الهدف منه النشاط التواصلي حيث يؤكد "على ضرورة الخروج من فلسفة الذات من خلال مخرج مهم وهو ما يسميه العقل التواصلي"، وبهذا يحاول هابرماس الانتقال من العقل الأداتي* إلى العقل التواصلي من خلال المشاركة في التفاعل إذ يؤكد على أن العقل التواصلي كصيغة تركيبية لقضية الحداثة**.[1]

في كتاب الهام نظرية الفعل التواصلي La rationalité communicationnelle قام هابرماس بإعادة تأسيس النظرية النقدية على ما يسميه العقلانية التواصلية المرتبطة جوهريا بعملية التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها الأفراد بصورة عفوية وأساسية، وذهب إلى القول بأن عملية الاندماج الاجتماعي لا تتحقق إلا بواسطة التوافق أو التفاهم المتضمن للأفعال اللغوية للمشاركين والتي تفترض الاتفاق أو الإجماع بين هؤلاء المشاركين في عملية التواصل.[2]

حيث يريد هابرماس كما يقول "عقل تواصلي يتجاوز الذات ليكون نسيجا من الذوات المتواصلة التي تتجاوز ذاتيتها"، كما يذهب هابرماس إلى محاولة للكشف عن نظام أخلاقي ضمني يعني به الكلية الأخلاقية؛ حيث تتمثل وجهة نظره في أنه يمكن التوصل إلى المعايير الأخلاقية عبر نقاش حر عقلاني.[3]

---

* **العقل الأداتي:** هو العقل المهيمن في المجتمعات الرأسمالية الحديثة التي فقد فيها العقل دوره كملكة فكرية وتم تقليصه إلى مجرد أداة لتحقيق أهداف معينة، وبالتدرج فقد العقل رؤيته للهدف وأصبح مجرد أداة لتوفير الوسائل، أدى ذلك إلى فقدان العقل للقدرة على الإدراك للحقائق في ذاتها حيث أصبح كل شيء مجرد وسيلة، ومصطلح الأداتية عند هابرماس يحمل مضمونين "أحدهما يمثل أسلوب لرؤية العالم والمضمون الآخر يمثل أسلوب لرؤية المعرفة النظرية مما يوضح صلة العقل الأداتي بالأغراض العلمية".

انظر: أبو نوار حمدي، أبو نوار حسن: **يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل**، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2012. ص133.

** **قضية الحداثة:** يرى هابرماس إن الحداثة مفهوم يعبر عن وعي عصر ما، يحدد نفسه بعلاقاته بماضي العصور القديمة ويفهم ذاته نتيجة انتقاله من القديم إلى الحديث، لقد أُنجزت الحداثة في القرن الثامن عشر مع كانط صاحب النظريات النقدية وذلك من خلال عمله الشهير "نقد العقل النظري".

انظر: المرجع نفسه، ص73.

[1]– زرواق خديجة: **العقلانية التواصلية هابرماس أنموذجاً** (مذكرة الماستر: تخصص الفلسفة)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015–2016. ص66.

[2]– كمال بومنير: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010. ص118.

[3] سفيان البطل: **التواصل والأخلاق في فلسفة يورغن هابرماس**، 02أبريل 2020، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

https://www.mominoun.com/articles/ #_ftn196882–هابرماس–يورغن–فلسفة–في–الأخلاق–والتواصل

وهو عندما يتحدث عن التواصل بين الأفراد في المجتمع يؤكد على أن النشاط التواصلي ليس عشوائيا وإنما هو منتظم وهذا يتطلب عدة شروط، ولك لأن النشاط التواصلي لا يكون مجرد فعل تتوجه به ذات منعزلة، ولكنه مناقشة وحوار يتم بين مختلف الذوات الفاعلة أو بين ذاتين فاعلتين على الأقل، فالنشاط التواصلي هو حوار ومناقشة تدور بين ذوات فاعلة مختلفة.[1]

وقد وضع هابرماس شروط للنقاش، وهي بمثابة فرضيات وضع مثالي لجماعة تواصل غير محدودة تعتمد المناقشة العقلانية، يتمثل المتحاورون لها مسبقا لأنها تتوافر على الشروط المعيارية لكي يتمكنوا من تأسيس أخلاقيات التواصل، حيث تتمثل في قواعد اجرائية تهدف لإقامة علاقات تداولية بين التواصل وهي متمثلة في الصدق، والمسؤولية والحقيقة، فأي حوار يجب أن يكون قائم على الصدق لأنه أساس الحوار والتواصل وأهم شيء أيضا في التواصل هو تحمل المسؤولية إلى جانب الحقيقة التي هي الهدف من كل نقاش.[2]

حيث يؤكد هابرماس كما يظهر لنا ضرورة ادخال الأخلاق في التواصل بين الناس، وذلك لأن النشاط التواصلي من زاوية التداوليات الصورِية يساعد على ادراك الظواهر الأخلاقية داخل العالم المعيش*.[3]

يرتكز الفضاء العمومي على النقاش والحجاج العقلي، فالفعل التواصلي ضمن ما يصطلح عليه هابرماس بالعالم المعيش، وينبني التفاهم في النظرية التواصلية عند هابرماس على الحجاج العقلي، الذي لا يمكن أن يستقيم على غير سلطة العقل، والذي يجب أن يكون بمنآى عن أية تأثيرات أيديولوجية، هذا الضرب من الحجاج لا يمكن أن يتحقق إلا داخل

[1] أبو النور حمدي، أبو النور حسن، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] زرواق خديجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 76 77.

* العالم المعيش: تعني فكرة العالم المعيش عالم الوجود مثلما يحياه الإنسان يومياً في محيط اجتماعي مقرون بسياق اقتصادي وثقافي، فهو عالم التجربة الآنية كما يعيشه الإنسان ويتعلق بالإنسان وبيئته الثقافية والجمعية.

أنظر: حسن مصدق، **النظرية النقدية التواصلية**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005. ص139.

[3] – أبو النور حمدي، أبو النور حسن، المرجع السابق، ص 262.

فضاء عمومي تتحقق فيه شروط الديمقراطية، لذلك يرى هابرماس أن التفاهمات والتوافقات المشار إليها لا يمكن أن تتم إلا في المجتمعات الديمقراطية.[1]

فالعالم المعيش هو الوسط الذي يحدث فيه الاستنساخ الرمزي والثقافي للمجتمع، وهو الوسيلة التي يتم من خلالها توريث التقاليد، مع أنها تمر عبر العدسات النافذة للتواصل والخطاب، فالعالم المعيش يعمل عمل الوسط في نقل كل أشكال المعرفة وتطويرها، المعرفة الفنية والعملية والعلمية والأخلاقية، فالعالم المعيش هو الوسط وذلك راجع لدوره في نقل المعرفة.[2]

وأما اللغة عند هابرماس فإنها "الحل الأنجع لإحلال التفاهم لذلك نجده في نظرية الفاعلية التواصلية يتخذ منها قاعدة مركزية لبناء مشروعه الفلسفي للفعل التواصلي، ويعتبر اللغة العادية اليومية بالخصوص المجال التواصلي الملائم للتعبير والحوار. والمهم في أمر اللغة حين يجري الحديث عن شبكات التواصل الاجتماعي، هو أنها، فضلاً عن كونها مركزا للوجود، وحقلاً للتواصل ومجالا للتفاهم، فإنها المغذّي الأساسي للغلاف السيميائي الذي يتحرَّك في فلكه المجتمع.[3]

وتسمح الشبكات الاجتماعية من خلال صفحاتها السياسية "بتوسيع مجال الفضائي العمومي" عبر مد جسوره من الواقع السياسي الفعلي في اتجاه الواقع الافتراضي، وفتح مساحات إضافية تملأ الفراغات التي يخلفها الإعلام الرسمي والسياسة الرسمية، لأن "المجتمع السياسي يفترض شيئاً أكثر من مجرد ثلاثين دقيقة يومياً على القنوات التلفزية أو ثلاثين صفحة على الجرائد"، ولأن الموان منظور إليه ككائن سياسي مدعو للمشاركة والانخراط الفعال في الدائرة العمومية.[4]

---

[1]– هواري حمزة: **مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي:** مرجع سابق، ص227.

[2]– زرواق خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- عبد الله الزين الحيدري، مرجع سابق، ص 4.

[4]- حجية قاوقو: **الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد02، مارس 2017، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

ويتميز الفضاء العمومي الافتراضي ببعض الخصائص عن الفضاء العمومي التقليدي وفق المستويات التالية:[1]

1-إعادة تشكيل الحدود بين العام والخاص: مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت فضاءات لبناء الهوية الفردية و استعراض الذات، الذي يؤدي إلى إعادة تشكيل المعايير الثقافية التي تحدد الخصوصية والذاتية.

2- أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييبها من المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة وشكلت فضاءات يحكمها الانسجام الفكري تنتج مضامين سياسية وثقافية.

3-نخب جديدة: أفرزت مواقع التواصل الاجتماعي نخبا جديدة تتكون من المدونين ومشرفي الصفحات على الفايسبوك يسيطرون على النقاش ويديرونه نظراً لشعبيتهم.

4-المستخدم المبتكر: حيث تحول الجمهور الى جمهور مبتكر للمضامين ولم يعد انتاج الخطابات محتكر على نخبة معينة كما هو الشأن في الفضاء العمومي التقليدي.

كما تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي اليوم إحدى منصات المجال العام لتقديم خطاب بديل، يُعنى بمختلف الموضوعات والقضايا التي تهم المجتمعات والبلدان. فقد أثبت الإعلام المستقل والإنترنت وغيرهما من أدوات الاتصال الحديثة، في أكثر من حالة، قدرة عالية على تمكين الخطاب البديل، بل وتقويض دور النظام الحاكم في فرض مفرداته على المجال العام، وبخاصة في ظل تأثير العولمة التي زادت من وتيرة الاتصال، وفتحت آفاقا جديدة لقنوات التعبير عن الرأي، يصعب على النظام الحاكم –صاحب الخطاب المفروض– التحكم في محتوى المادة المتداولة من خلال هذه القنوات المتعددة.[2]

[1]– هواري حمزة، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2]– عبد الرحمان محمد الشامي: **استخدامات قادة الرأي الخليجي لشبكات التواصل الاجتماعي**، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية، 16نوفمبر 2017. ص7.

المبحث الثالث: الدور السياسي الاتصالي للميديا الجديدة

نظراً لكون الوسائط الاجتماعية الجديدة تمثل بيئة ديمقراطية، فنجد أن النشاط التعبوي السياسي في ارتفاع محسوس وهذا لصالح المستخدم المواطن، فقد باتت هذه الأخيرة أداة للتنوير والترشيد بالنمذجة العقلانية للفكر والسلوك، وقد تمَّثلت بذلك في إثراء النقاشات السياسية الهامة جراء نشر المواضيع والقضايا السياسية المكثفة التي تم تبسيطها وتوضيحها، حتى صارت للفرد العادي القدرة الكافية لفهم وترتيب الأحداث، ووصل إلى مرحلة متقدمة أصبح يدرك فيها النهج الذي يحقق به الأهداف التي توصله للتحضر.

المطلب الأول: التعبئة السياسية الرقمية

ماكس فيبر اعتبر الرشادة أول السمات المميزة للدولة الحديثة وجعلها عماد سوسيولوجيا الفهم أو الادراك التي وضعها مؤكدا أن النشاط الاجتماعي "نتاج سلوكيات معللة مراعية لسلوك الآخرين"، وكان من الألفاظ الكثيرة الدوران في أعماله لفظ العقلنة rationalisation باعتباره من سمات الحداثة. في هذا المعنى يكون للرشادة هذا التعريف البسيط : الرشادة هي المطابقة بين الوسائل والغايات في اختيار السلوك.[1]

ويرى فيبر أنه توجد عدة عناصر فريدة داخل الحضارة الغربية جعلتها تتجه نحو مزيد من الترشيد الحديث، إلى أن أثمرت في نهاية الأمر الرأسمالية الرشيدة والترشيد الإجرائي أو الأداتي منفصل عن الأهداف الإنسانية النهائية. ويرى فيبر أن هذه العناصر الغائبة في الحضارات الأخرى. ومن ثم، فإن عبقرية الحضارة الغربية تكمن في هذا التوجه المتزايد نحو الترشيد. [2]

فخصائص أو معايير الرشادة السياسية أو الحكم الصالح عديدة ومتنوعة وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية، فهي لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، فحسب، بل تشتمل الادارة العامة ومؤسسات

[1]– صالح بلحاج: **مسألة الرشادة في تحليل السياسات العامة**، العدد 11، ديسمبر 2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 03 . ص 42 .

[2]- عبد الوهاب المسيري: **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2002. ص11.

المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين. فعن دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء P.N.U.D ترى أن الحكم الصالح يتضمن المعايير التالية "المشاركة، حكم القانون، الشفافية، المساواة خاصة في تكافؤ الفرص، الفعالية والمحاسبة، حسن الاستجابة، الرؤية الاستراتيجية".[1]

إن العلاقة بين العملية الاتصالية والسياسية وثيقة للغاية فكلا النظامين يؤثر و يتأثر بالآخر، إلا أن حجم التأثير الذي تمارسه النظم السياسية على النظم الاعلامية في دول العالم الثالث أكثر بكثير منه في الدول المتقدمة. إذ يقول "غابرييل ألمود" في هذا المجال: "إن الأنظمة السياسية السلطوية الحديثة اكتشفت بأن السيطرة الأكثر كفاءة وفعالية وسرعة يمكن تحقيقها عن طريق استخدام أربع عناصر في آن واحد: [2]

– **التأهيل السياسي:** وهي الجهود الاعلامية لزرع الولاء عن طريق عدة وسائل منها التنشئة السياسية ... ونقصد بالتأهيل السياسي الطريقة التي يتعرف بها الأفراد على القيم والتوجهات السياسية، إذ يكتسب معظم الأفراد أنماطا سلوكية وتوجهات سياسية أولية، لكنها مميزة، وفي مرحلة مبكرة نسبيا من حياته، وقد تتبلور هذه التوجهات أو يعاد النظر فيها، غير أن القسم الأكبر منها يبقى في الذات السياسية له طيلة حياته.

– **المعرفة السياسية:** ويبدو تأثير وسائل الاعلام الجديدة في المعرفة السياسية من خلال تسهيل الحصول على المعلومات من مصادر مباشرة، وتسهيل توصيل المعلومات إلى الجمهور دون تدخل من السلطات الحاكمة أو جماعات الضغط أو أي طرف رسمي أو غير رسمي كما في الماضي. وبالشكل الذي يريده المرسل، فقد وضعت شبكة الإنترنت أمام مستخدميها عددا ضخما من المعلومات المتحررة من قيود الزمان والمكان .

– **الاتصال السياسي:** ويكون من خلال تحديد وتنظيم تدفق المعلومات بسرعة وفعالية وشمولية ودقة .

[1] إلهام نايت سعيدي: **الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي** ، العدد 24، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. ص28.

[2] عماد لبيد: **الاعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية** مرجع سبق ذكره . ص ص 130،131.

- **التوظيف السياسي:** توظيف الموالين السياسيين الذين تم تأهليهم وإكسابهم ثقافة سياسية باستغلالهم إعلاميا من خلال إعلان هذا الولاء أمام الجميع، بغية إضفاء الشرعية الشكلية على نمط معين من التوجهات والقناعات السياسية.

فالحراك الجماهيري في بلدان الربيع العربي مثلا كان انطلاقا من تشكل الوعي السياسي لدى الشباب الذي كان يتفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة لعبت دوراً في تنمية إدراكه بواقعه وفهمه ودفعه إلى التحرك من أجل تغيير تلك الوضعية التي كان يعيش فيها من تهميش وفساد واستبداد...، ومن ثم فقد تطور مستوى الوعي السياسي لدى الشباب الذي خرج للتظاهر والاحتجاج، ذلك أن الوعي السياسي ينتقل من المستوى النظري إلى المستوى العملي، ففي المستوى النظري يمر بمراحل ثلاث هي:[1]

1- مرحلة المعرفة والإدراك: وهي المرحلة التي أطلق عليها "هيجل"[*] مرحلة الاستكشاف ويكون الفرد فيها على مستوى الإدراك المباشر، وفهم الحقائق دون التأثير في الوقف بشكل مباشر، كما تعتبر هذه المرحلة هذه المرحلة استعداد الوعي لتقبل الأفكار.
2- مرحلة الانضمام السياسي: أي الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد ذلك الارتباط الذي يدفعه نحو الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، وشبكات التواصل الاجتماعي قد أسست لذلك الاهتمام.
3- مرحلة الاهتمام السياسي: إذ يحتاج الوعي الإنساني إلى مؤسسة لتكوينه فكريا قد تكون مؤسسة تربوية أو سياسية أو دينية، والانضمام إلى هذه المؤسسات قد يوجه وعي الأفراد أحيانا إلى أغراض تخدم السلطة أو المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد.

ومن وجهة نظر "جون زيللر" الباحث في مجال الاتصال، فإن للميول السياسية والوعي السياسي وخطاب الصفوة دوراً في تشكيل الرأي العام، إضافة إلى طبيعة البيئة المعلوماتية

---

[1]- سلمان حسام: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين ثورات الربيع العربي نموذجا**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد21، جامعة الجزائر 03. ص 33.

[*] هيجل: (1770-1831) فيلسوف ألماني، ولد بمدينة شتوتجارت الألمانية، تأثر في شبابه بالمدرسة الرومانسية، وكان أول مؤلفاته "فينومينولوجيا العقل" 1807، وفي 1816، تقلد وظيفة أستاذ الفلسفة بجامعة هايدلبرج، وهناك قام بكتابة "موسوعة العلوم الفلسفية"، تم انتخابه في عام 1830 رئيسا لجامعة برلين، وقد تأثر بفكره العديد من الفلاسفة والمفكرين أمثال فريديريك انجلز وكارل ماركس.
أُنظر: بيتر سينجر: **هيجل "مقدمة قصيرة جدا"**، تر: محمد إبراهيم السيد، ط1، مؤسسة هنداوي، مصر، 2015. ص 9-12.

التي تقدم من خلالها الرسائل الإعلامية، واعتبارها زيللر عاملاً مهماً في طبيعة التأثير الذي تحدثه وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام. لهذا تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي من قبل التجمعات السياسية والتنظيمات كوسيلة للتحفيز السياسي وخلق الأنصار والمؤيدين، والتفوق على المنافسين أو المناقشة وطرح الأفكار، حتى إن بعض رؤساء العالم لديهم مدونات شخصية يتواصلون مع الناس من خلالها، كالرئيس الأمريكي باراك أوباما، والرئيس الروسي دميتري مدفيديف على سبيل المثال.[1]

المطلب الثاني: مرحلة النضج السياسي للوعي الجماهيري

إن الوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر المختلفة، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنياً وعالمياً، والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. والمجتمعات التي تنوي التحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيماً واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليًا وعالمياً، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها، ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع.[2]

وهي مرحلة يصبح فيها وعي الفرد قادراً على المشاركة السياسية بدرجاتها المختلفة أو بعضها مما يتناسب مع دورها في النظام السياسي داخل المجتمع أو والقيام بحركات سياسية تبين حقيقة رفضه اتجاه الموافقة في حال تجاهل السلطة، وتعتبر الحركات السياسية والطلابية من أهم مظاهر الوعي السياسية، والتي تؤدي أحيانا إلى موافقة السلطة على مطالب ورغبات الطلبة، وإذا كان الوعي السياسي عاملا مساعداً على الممارسة السياسية

[1]– عبد الكريم علي الدبيسي وزهير ياسين الطاهات، مرجع سابق، ص 75.

[2]– عثمان الزياني، مرجع سابق، ص11.

فإن دوره لا يتأتى إلا بتوفر مجموعة من الشروط هي:[1]

– الشعور بالاقتدار السياسي: إذ هو حالة ذهنية يشعر فيها الفرد بأنه يمتلك القدرة على فهم مواطن الصواب في النظام الاجتماعي العام، فيؤازرها ويسعى إلى تثبيتها وتنميتها وفهم مواطن الخلل، فيسعى إلى التنديد بها وكشف عواقبه السلبية على الفرد والجماعة ثم يبدي رأيه الصائب دون خوف من لوم أو عقاب.

– الاستعداد للمشاركة السياسية: يعني توجب وعي الفرد بأن ممارسة الحرية السياسية ممارسة فعلية، تقتضي يمد يده إلى غيره من أفراد المجتمع السياسي بغية المشاركة في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام وأعضاء المجالس النيابية على الصعيدين، المحلي والمركزي.

– التسامح الفكري المتبادل: وهو أن يكون النظام السياسي مرن بحيث يسمح لكافة التوجهات السياسية بأن تعبر عن نفسها من خلال قنوات مشروعة على المستويين الرسمي والشعبي.

– توافر روح المبادرة: فينبغي على كل فرد في المجتمع أن يشعر شعورا إيجابيا تجاه الدولة التي تحكمه، بحيث لا ينتظر قضاء الأمور من الأعلى إلى أسفل، فتكون نظرته إلى الدولة نظرة أبوية تنتظر منها أن تتكفل به.

– احترام المبادئ قبل الأشخاص: إذ لابد من توافر القناعة بأن السلطة السياسية مودعة في المؤسسات فهي مستقرها ومستودعها، وأن هذه المؤسسات تقوم على فلسفة سياسية تعبر عن الضمير السياسي للجماعة، وبالتالي فإن الشخص الحاكم ليس بالإنسان المقدس أم المنزه عن الخطأ بل هو شخص يمكن أن يحض بالاحترام أو عدمه بقدر وفائه من عدمه للمبادئ التي كلف بالمحافظة عليها.

فيمنح الوعي السياسي للشعوب القدرة على فهم الواقع السياسي ويمكنهم من ادراك المقاصد السياسية من كل التحركات التي تطرأ على الساحة السياسية في الجزائر، ويعتبر

[1]- زينة بوشوارب، وفاء جباري، مرجع سابق ، 2015. ص ص 74 75.

الوعي السياسي ذو أهمية بالغة بالنسبة لأفراد المجتمع ويرجع ذلك إلى المراحل التي مرت بها الجزائر في العقود الأخيرة وانعدام الوعي السياسي لدى الأفراد واستغلالهم من طرف التيارات السياسية.

وأبرز النقاط في موضوع أهمية الوعي السياسي نلخصها في مايلي: [1]

– قضية النهضة الحضارية: من المعروف أن الواقع الذي تعيشه المجتمعات يتميز بالتعارض في بعض المصطلحات الأساسية، فالوعي هنا يساعد على النهضة الحضارية من خلال معرفة الأفراد بالتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزويد بالمعلومات كل هذا يكون بمثابة سبيل إلى الوعي السياسي اتجاه تطور المجتمع ونهضته.

– الوعي السياسي العلمي يعمل على تحليل الأحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثيرات البيئة والمبالغة في رصد عوامل التخلف، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان على تحليل الأمور السياسية من زوايا متعددة، بحيث يعطي الواقع مشهداً علميا يخدم الدارسين في هذا المجال.

– عن طريق الوعي السياسي يحدد دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث داخل المجتمع، وإن الوعي السياسي الموجود لدى الأفراد غالبا ما تقيد حركة الدولة ولا تسمح لها بأن تعمل بشكل مطلق، إلاّ أننا نرى في الواقع أن الدولة هي الكل والجزء، ولأن الأفراد ينتظرون ما تصدره الدولة عليهم لتنفيذه دون دراسة القرارات والممارسات السياسية للسلطة والوعي السياسي في هذه الحالة له أهمية بالغة وذلك من أجل إخراج المجتمع من الانغلاق والجمود.

– الوعي السياسي يساعد في القضاء على الاستبداد الذي يعد من أهم المشاكل والسبب الرئيسي وراء التخلف والطريقة الأفضل للتخلص منه عن طريق معرفة الشعب لما له وما عليه وذلك نتيجة لنمو الوعي السياسي لديهم.

[1]– بن عيسى خيرة: **متابعة البرامج السياسية في القنوات الخاصة ودورها في تنمية الوعي السياسي عند الطالب الجامعي**، (مذكرة الماستر: وسائل الاعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017–2018. ص ص 70 71.

ويعتبر الوعي السياسي المرتكز الأساسي للوعي بكل أنواعه، ذلك أنه يرسخ الشعور بالانتماء للوطن، فهو ليس مجرد ترديد لشعارات وإنما هو إدراك لمعضلة التنمية التي يظل البعد السياسي من أقوى أبعادها. وعلى ذلك فمن الضروري التعرف على محتوى هذا الوعي السياسي للمجتمع. ونذكر فيما يلي بعضا من أهم مكونات ذلك المحتوى، وهي كما يلي:[1]

1. الهوية:

تعتبر قضية الهوية أحد العوامل الأساسية المكونة للمجتمع السياسي، كما أنها تعتبر من أبرز القضايا المرتبطة بقياس الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، حيث أنها تساعد على فهم الكيفية التي يتكون بها إدراك الأفراد والجماعات لأنفسهم.

2. المواطنة:

والمواطنة أيضا هي ممارسات مجتمعية مجسدة لعمليات الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير المجتمعي الفاعل في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية... فهي شرط وجود الفرد في المجتمع السياسي، وتتيح له ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية وتؤهله لأداء أدواره وتحمل مسؤولياته والوفاء بالتزاماته في الحياة العامة في مجتمعه فضلاً عن تفاعله مع القضايا العالمية باعتباره مواطنا عالمياً يعيش في عالم مترابط متعدد الثقافات.[2]

3. المشاركة السياسية:

وتشير المشاركة السياسية إلى مشاركة أغلب المواطنين على الأقل بوعي وإيجابية في صياغة السياسيات والقرارات اختيار الحكام وأعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي، بدءاً من مزاولة حق التصويت مرورا بالمشاركة في المناقشات السياسية، واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة، وانتهاءاً بالوجود الفعلي في بنية السلطة.

4. التعددية السياسية:

[1]– زينة بوشوارب، وفاء جباري: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين** مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]– فاطمة الزهراء تنيو : **أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة ؟** مرجع سابق، ص 50.

مفهوم يشير إلى وجود تنوع في الأطر الإيديولوجية المؤسسية والممارسات الاجتماعية، فالتعددية السياسية هي أحد ملامح الوعي السياسي والمظاهر الدالة عليه، فغياب التعددية يعني غياب الوعي السياسي، ووجودها دليل على وعي المجتمع سياسياً.[1]

5. تداول السلطة:

إن احتكار السلطة ومنع تداولها يدفعان إلى أن تصبح هوية نخبة سياسية معينة أو حزب سياسي هي قاعدة الانتماء للقوى غير المشاركة في السلطة، ومن ثم يؤدي احتكار السلطة إلى عدم شرعيتها، وتصبح معارضتها ومقاومتها وتغيير حكمها طبيعيا في سياق الفهم السياسي العام الذي يؤكد أن السلطة لا تمثل عموم المجتمع ومصالحه، وإنما تمثل فئة اجتماعية أو نخبة سياسية محددة.

6. التسامح السياسي:

تنص فكرة التسامح على أن كل عنصر في المجتمع يجب أن يحترم آراء ومشاعر ومعتقدات وتقاليد الآخرين، كما يتعارض مع كل أشكال الغطرسة والتوقع الرافض للآخرين، ويحارب كل التجاوزات التي تتيح ميولا استبدادية تعلن عن نفسها في كل مجتمع.

7. الديمقراطية وحقوق الإنسان:

من أجل تفادي الجدل حول ما إذا كانت الضمانات الفعلية لحوق الإنسان وحرياته السياسية هي الدعائم التي تتيح الممارسة الديمقراطية، أم إذا كان النظام الديمقراطي هو النشاط السياسي لتمكين الأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية، فالواقع أن الاثنين يخلقان بعضهما البعض في دائرة تجديد متواصلة للحياة. [2]

المطلب الثالث : مظاهر التحضر من خلال الوسائط الرقمية

أجمع معظم المختصين سواء على الصعيد الإعلامي أو السياسي بأن مواقع التواصل الاجتماعي بصفة عامة والفيس بوك بصفة خاصة أضحت العنصر الأصعب في العملية السياسية وذلك لدورها الفعال في تزويد الشباب بالمعلومات والثقافة السياسية والتوضيح أكثر، فمنذ مطلع 2011 نشرت الكثير من المقالات والدراسات، وعقدت الكثير من

[1]- زينة بوشوارب ووفاء جباري، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[2]- المرجع نفسه، ص ص 69،70.

المؤتمرات التي ناقشت أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحقيز المشاركة الشعبية وتأثيرها على نماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة.[1]

توفر الانترنت إمكانات جديدة في مجال النضال السياسي لم تكن موجودة من قبل منها:[2]

أولا: تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية، والرد السريع على التحديات، وسهولة الحشد الجماهيري في سرعة قياسية.

ثانيا: سهولة التنسيق بين مجموعات شتى، للاحتجاج والتظاهر في موقع معين أو ضد قضية معينة.

ثالثا: التمكن من توصيل الرأي السائد أو المعارض إلى الجهة المستهدفة بسرعة وبقوة.

رابعا: يمكن الاتصال السريع الذي وفره الانترنت من تبني تكتيكات نضالية تستنزف العدو.

خامسا: تشويش أفكار الحكومات القمعية وخلخلة استراتيجياتها من خلال الحشد المتوازي المتعدد الرؤوس والمنابع، بحيث لا تستطيع القوى القمعية أن تحدد هدفها بقوة، أو تصوغ تكتيكاً فعالاً للقضاء عليه، بل لا تستطيع أن تحدد بدقة من يقف وراء الاحتجاجات الاجتماعية، مما يحول بينها وبين القدرة على عزلة عن المجتمع.

سادسا: تغير مفهوم التظاهر والاحتجاج بعد وجود الانترنت فلم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي، المثير للصخب، المؤدي إلى الشغب وربما التخريب والقتل، وإنما أصبحت أمواج الرسائل الاحتجاجية أو التأديبية التي ترد عبر الانترنت تعوض الاحتشاد المادي في مكان واحد، إذ رأي أهل القضية أن يتفادوا المواجهة المباشرة مع القوى القمعية أو اجتناب الآثار السلبية للاحتشاد المادي.

سابعا: حوّل الانترنت تظاهرات الاحتجاج والتأييد من نشاط محلي إلى ظاهرة عالمية، حيث تتوارد الرسائل من جميع أجزاء العالم تُؤيد موقفاً سياسياً معيناً أو تحتج على آخر.

[1]- شرايرية طارق وآخرون، مرجع سابق، ص67.

[2]- هالة عبد الله أحمد: **دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب**، كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية. ص9.

ثامنا: إن الخبرة والتسهيلات الجديدة التي وفرها الانترنت في مجال التنظيم والاتصال والإعلام غيرت المعادلة القديمة التي كانت تضطر قوى التغيير في غنى عن ذلك تقريباً، فحررها من الدعم الخارجي الذي كثيراً ما يتضارب مع أهدافها ورسالتها.

تاسعا: يمكن الانترنت من تعبئة آلاف من المتعاطفين عبر العالم غير الملتزمين في التنظيمات والحركات للمشاركة في عمل سياسي وإعلامي ضد العدو، كما فعل المناضلون الفلسطينيون في حملتهم على المواقع الالكترونية الصهيونية.[1]

وترجع أهمية الانترنت والشبكات الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي لتزايد القاعدة الاجتماعية المستخدمة لها، وتوسع نطاق النفاذ للشبكة لتشمل قطاعات وفئات اجتماعية عريضة، وتخفيف مستوى الرقابة السياسية على محتوى المواقع الالكترونية وارتفاع مستوى المشاركة الالكترونية.[2]

ثم إن شبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشباب الناقم على الأوضاع السياسية في بلاده، يلتقي وبشكل مجتمع افتراضي، يتفاعل من خلال تبادله لنقاش ومعلومات وصور وفيديوهات، ساهمت في تشكيل الوعي السياسي لديهم وتجهيزهم للتحرك في مظاهرات واحتجاجات تم تنظيمها والإعداد لها عبر هذه الشبكات زمن طرف ناشطيها، والواقع أن جاهزية البيئة العربية لرفع مطالب التغيير كان واضحا، فالأرضية كانت مهيأة لهذه الثورات، وتعتبر "كاترين لاكورستول Catherine Lacourstowell" أن عوامل عديدة تتفاعل مع بعضها البعض لتجعل شعباً ما يصل إلى الانفجار، والناس عادة ما يتواصلون مع بعضهم في مثل هذه الحالات لينظموا تفكيرهم وخطواتهم، وهو ما اعتمده الشبان العرب بالاعتماد على الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.[3]

لذا فإننا ونحن نتأمل محتويات الشبكات الافتراضية وما ينشر على صفحاتها نقف على حجم الجسور القائمة بين الواقعين، بحيث لا يشكل المرور من الحياة السياسية نحو الشبكة

[1]– هالة عبد الله أحمد، المرجع السابق، ص 10.

[2]– السيد بخيت محمد درويش، مرجع سابق، ص 32.

[3]– سلمان حسام، مرجع سابق، ص 34.

الافتراضية قفزة انتقالية تؤسس للقطيعة بين عالمين منفصلين، بل مجرد لحظة عبور على ممر يربط بين واقعين يشكل أحدهما انعكاساً للثاني وإثراءً له. لذا فسيناريو الحدث وهو في لحظة البدء والتطور ثم إدراك نقطة النهاية كل ذلك ينعكس على صفحات المجموعات السياسية لحظة بلحظة، بالصورة والصوت والكتابة كما حدث في فضائه الطبيعي، مع فارق واحد، هو أن الحدث داخل العالم الافتراضي تصبح له حياة أخرى حالما ينشر وتبدأ لحظة التفاعل معه حيث تتوالى التقاسمات والتعليقات والتأويلات والانتقادات منتجة خطابات في غاية التنوع والتضارب تستمر في الاغتناء والحركية إلى الحد الذي قد تخلق حراكاً من نوع آخر يولده المحتوى المنشور والخطاب الذي يبنى على هامشه.[1]

مثلما كان الأمر في الأيام الأولى للحراك الشعبي الجزائري، حيث نشر الناشطون الجزائريون ما يمكن تسميته بميثاق المتظاهر الجزائري الذي تضمّنَ ستة عشر بندًا، تم احترام أغلبها بحذافيرها، خاصة ما تعلق منها بتنظيف أماكن التظاهر بعد انتهاء التجمعات، وعدم رفع شعارات دينية، عرقية أو جهوية، وعدم الاحتكاك برجال الأمن، ثم تأطير المظاهرات من طرف متطوعين وتسليم الدخلاء والمشبوهين إلى رجال الأمن، وقد ترافقت تالك الدعوات بدعوات مربوطة بالبعد الحضاري الاسلامي، نذكر منها ما نشره الناشط والصحفي الجزائري، لزهاري لبتر، الذي عممَ على الفيس بوك وبعض الشبكات الاجتماعية الأخرى صفحة أورد فيها عشر وصايا دعا الجزائريين للالتزام بها في سبيل ضمان نجاح الحراك واستمراريته جاء من ضمنها: "لا تقطعوا شجراً، لا ترموا حجراً...، فكل شيء ملك للشعب.[2]

[1]– حجية قاوقو: **الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية**، مرجع سابق.

[2]– كمال حميدو: **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير**، مرجع سابق، ص ص 12،13.

المطلب الرابع: انعكاسات المشاركة السياسية الشبكية في الواقع

وفي إطار ربط الوعي السياسي الناتج عن عملية الوعي السياسي الناتج عن عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي بانعدام الاستقرار السياسي، يمكن أيضاً دعم مقاربة صامويل هنتنغتون بنظرية الحرمان النسبي* (Relative Deprivation Theory)؛ فتطور وسائل الإعلام، كمؤشر عن التحديث الاجتماعي، يُمكّن مواطني دولة ما من مقارنة مستوى معيشتهم مع باقي شعوب العالم، ما قد يجعلهم يشعرون بالحرمان والنقص ليس مقارنةً بما كانت عليه حياتهم من قبل، بل مقارنة بما تمتلكه بقية شعوب العالم، وبالتالي يتغذَّى لديهم الشعور لديهم الشعور بحق العيش مثل الآخر، وقد يترتب على ذلك، شعورهم بالإحباط في حال عدم امتلاك ما يمتلكه الآخر، خاصة في حال إدراكهم أن الإمكانات المادية للدولة التي يعيشون في كنفها في نفسها الإمكانات المتوفرة لدى الآخر أو أقل منها.[1]

ينجر عن انتشار الوعي السياسي بين أفراد الشعوب عامة:[2]

النهضة الحضارية: ترتبط النهضة الحضارية غالبا بالنهضة الفكرية التي يقودها وعي سياسي يرتب الأمور في صالح البناء الاجتماعي والحضاري، ووفقاً لذلك تتحدد الهياكل التنظيمية والسياسية على أساس الوعي القائم لدى أفراد الشعوب.

التحليل الموضوعي للأحداث: يمنح الوعي السياسي أفراد الشعوب القدرة على التحليل الموضوعي والعلمي للأحداث السياسية، وبدحضها من اكتساب وعي زائف تحكمه العاطفة، ويبث عبر وسائل مستغلة من طرف جهات في النظام الحاكم أو أطراف لها أغراض حقيقية.

تقليص مجال مناورة الأنظمة الحاكمة: يمثل الوعي السياسي الأداة التي تقلص المجالات التي تتحرك فيها السلطة، ويمتلك الأفراد المتمتعين بوعي سياسي دوراً رقابيا نسبياً على

* نظرية الحرمان النسبي: هو إدراك الفرد التناقض بين ما يحصل عليه أو ما تحصل عليه جماعته الداخلية التي ينتمي إليها من السلع وظروف الحياة، وبين ما يتوقعه، أو ما يعتقد أنه يستحقه أو تستحقه جماعته الداخلية، أو ما يحصل عليه الأفراد المماثلون له أو الجماعات الخارجية الأخرى من تلك السلع وظروف الحياة، وقد يظل الإدراك مقيداً ضمن حدوده المعرفية، أو قد ينجم عنه شعور بالاستياء والغضب.

أُنظر: هيبة غربي: **نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف**، مجلة الدراسات الاستراتيجية لإدارة الفرص، المجلد01، العدد04، جانفي 2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا. ص 33.

[1]– صادق حجال، مرجع سابق، ص5.

[2]– زينة بوشوارب، وفاء جباري، مرجع سبق ذكره، ص 81.

سياسات السلطة، حيث يلعب الإعلام الدور البارز في العلاقة بين السلطة والمجتمع عبر نقل ما يجري من تفاعل سياسي في الدولة.

كما شهدت عدة مناسبات سياسية مثل انتخابات الرئاسة المصرية منذ 2012 وانتخابات المجلس التأسيس التونسي 2011 والانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2012 ورئاسيات 2014 حملات على شبكة الفايسبوك خصوصاً، ونشر الكثير من مقاطع الفيديو على اليوتيوب أيضا، هدفها كشف تلاعبات الساسة ومحتكري المجال السياسي، كما كانت عيناً لنشطاء ورواد هذه المواقع لمتابعة الحدث السياسي وتوثيق مراحله، والأهم أن النشطاء اهتموا بكل التفاصيل التي تؤثر في شفافية ونزاهة العمليات المرتبطة بالمشهد السياسي كتزوير الانتخابات.[1]

كذلك عرفت انتخابات الرئاسة في الجزائر لسنة 2014 أكبر نشاط للمجتمع الشبكي الافتراضي، الذي وضع المرشحين ومساندیهم في عين رقابته، بحيث أصبحت صفحات التواصل الاجتماعي حلبات منافسة افتراضية، ولم يهمل النشطاء الجانب الإعلامي في قضايا الفساد السياسي والاقتصادي المرتبط بهذه الانتخابات، بحيث عمدوا إلى التشهير ببعض رجال الأعمال الذين وضعوا ثقلهم خلف مرشح أو مرشح آخر، من أجل كشف حقيقة تزلف بعضهم ودرجة طغيان النفاق السياسي طمعاً في مزايا ما بعد الاستحقاق وتحقيق المكاسب السياسية سواءً الفردية أو الحزبية، ومن الأمثلة صور وفيديوهات الوزيرة السابقة للثقافة " خليدة تومي"، أثناء حراكها المضاد للنظام أيام نضالها في حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، ثم صورها وفيديوهاتها بعدما اصطفت مع النظام من جديد.[2]

ورغم أن الحراك الشعبي في الجزائر بدأ رسمياً في الثاني من فيفري 2019، إلاّ أن إرهاصاته الأولى بدأت حين أطلقت بعض الدوائر السياسية والإعلامية في البلاد بالونات اختبار إعلامية، تجس نبض الشارع الجزائري حول مدى استعداده للعهدة الخامسة لبوتفليقة على الرغم من الموانع الصحية، والذي تجسّد حين أودع ملفه في المجلس الدستوري بتاريخ

[1]– جيدور حاج بشير: **وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 223.

[2]– المرجع نفسه، ص234.

3 مارس 2019، عرفت البلاد في تلك الفترة زخماً لامثيل له من المحتويات الاعلامية الشبكية، والتسريبات التسريبات المضادة، التي شككت في نزاهة المسؤولين وفي قدرة الرئيس على قيادة البلاد. ورغم من تلك الإرهاصات السابقة في الشبكات الاجتماعية، لم يكن المراقبين يراهنون على التجسيد الفعلي في الحراك بسبب قوانين منع التظاهر، إذ يمكن القول أن الحراك الجزائري تميز بالطابع المفاجئ وشبه تلقائي، بحكم أنه لا يُعرف له مؤطرون أيديولوجيون، ولا مُحركون واضِحوا التوجه والأهداف، فقد اقترن بالشبكات الاجتماعية التي يُمارس فيها التأثير من طرف الشباب على توجهات الشباب دون أطراف حزبية أو حكومية.[1]

[1]– كمال حميدو : **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير**، مرجع سابق، ص ص 12،11.

الإطار التطبيقي

تمهيد:

بعد اكتمال خطوات البناء المنهجي للدراسة، نتوجه لتحليل البيانات التي تم جمعها من الوسائط الرقمية بالاعتماد على استمارة تحليل المضمون لمحاولة استنباط مظاهر الترشيد الاتصالي ونمذجة الوعي السياسي الجماهيري وتفسيرها استنادا لنظرية دوامة الصمت ونظرية اجتياز المجتمع التقليدي، والتي ستُظهر لنا لاحقاً الارتباط بين الاستعداد للتعبير والمشاركة السياسية والتحضر.

المحتوى محل التحليل في هذه الدراسة فيتناول قضية محاولة الانتقال الديمقراطي وتغيير النظام السياسي التي تولاها الشعب، حيث يشير نور الدين بكيس إلى أن الأزمة التي عصفت بالشارع الجزائري هي أزمة سياسية بامتياز، تسببت في تعطيل الشعور بالاندماج والمواطنة لدى غالبية الجزائريين، عندما عجز النظام عن بناء اطر وفضاءات وآليات جادة لممارسة الفعل السياسي لبناء دولة قوية، تستوعب كل التناقضات وتوزّع الأدوار في المجتمع بالاستحقاق.[1]

وهذه الأزمة السياسية ولدت معها أزمة اقتصادية واجتماعية ما أدى إلى احتقان الشعب لمدة طويلة حتى وجد الفضاء الافتراضي كوسيلة للتنفيس والتذمر من الأوضاع المحيطة به.

وبالنسبة لعينة التحليل فهي المنشورات والفيديوهات والصور وكل الوسائط المتعددة التي تناولت قضية العهدة الخامسة، الانتخابات الرئاسية أفريل 2019 وجويلية 2019، ملفات الفساد والقوى غير الدستورية، وما يتعلق بالانتفاضات السلمية التي قام بها الشعب الجزائري بداية من التهيئة للانخراط في النشاط السياسي وصولاً إلى التنظيم والخروج الفعلي والقيم المستسقاة من هذه الانتفاضات.

[1]- نور الدين بكيس: **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد7 أغسطس 2020، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية. ص 45.

التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون:

- **فئات الشكل:**

1. فئة اللغة المستخدمة:

فئة اللغة المستخدمة	التكرار	النسبة
العربية الفصحى	12	44%
اللغة الأجنبية	5	19%
العامية	10	37%
المجموع	27	100%

الجدول رقم (01): يبين تكرار ونسبة فئة اللغة المستخدمة

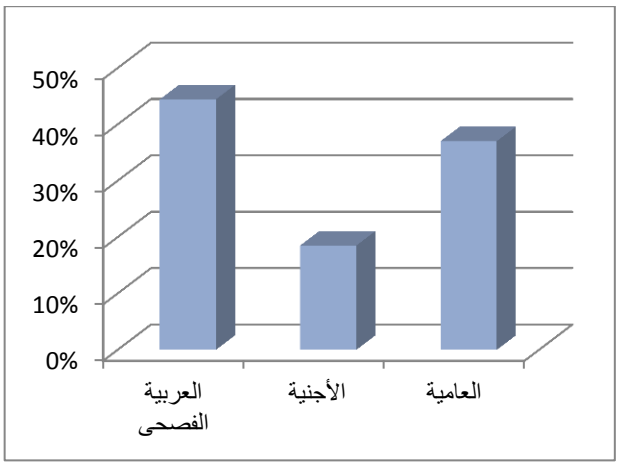

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة اللغة المستخدمة

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية أعلاه تكرار والنسب المئوية لفئة اللغة المستخدمة في المحتوى الرقمي محل الدراسة، وحيث تمثل اللغة العربية الفصحى 44% في المرتبة الأولى، وتليها العامية بنسبة 37% في المرتبة الثانية أما بالنسبة للغة الأجنبية في المرتبة الأخيرة بنسبة 19% من إجمالي هذه الفئة.

التحليل الكيفي:

جاء إستخدام اللغة **العربية الفصحى** في المقدمة رغم المتداول عن الاستخدام الكثيف للغة الهجينة أو العامية في المنصات الاجتماعية، فنظرا لأهمية الموضوع نجد أن العربية الفصحى تضفي الطابع الرسمي والجاد إلى المحتوى، مثلما يصاغ البيان الخبري. كذلك يمكن إيعاز هذا الأمر إلى أن الفاعل يقوم بتقمص دور الإعلامي القائم بالاتصال فالكلاسيكي عن الوسائل الإخبارية اعتماد الفصحى كدليل على الرسمية سواء في تقديم الأخبار أو في حصص النقاشات السياسية. كما أن استخدامها يساهم في نشر ثقافة الحوار

السياسي فاللغة تعتبر وسيلة لتزويد الأفراد بالمعاني والمفاهيم وأدوات التفكير السليمة أو إعادة صياغتها والتي تصل بهم إلى العمق في النقاش.

ونجد استخدام **العامية** يأتي في المرتبة الثانية بنسبة لا تتخلف كثيرا عن الفصحى، فالمعروف أنها لغة التواصل في الوسائط الرقمية لسهولة استعمالها وتوافقها مع مختلف المستويات والطبقات الاجتماعية، وقد شكل المستخدمون حقل لغوي مشترك يتم فيه تداول المواضيع السياسية بمصطلحات عامية شعبية متفق عليها، وشعارات التي تدل على الوحدة الوطنية مثالاً عن ذلك "**جيش شعب خاوة خاوة**"، "**مكانش انتخابات مع العصابات**"، وغيرها حيث أن شريحة كبيرة من هذا المجتمع لا تُخاطَب إلاَّ باستخدام اللغة البسيطة.

أماَ بالنسبة **للغة الأجنبية** فتستخدمها عموما الصفحات الناطقة بالفرنسية وبعض العبارات باللغة الانجليزية لنشر القضية على مدى واسع كـ **Thank you, next**، فلا يتم اللجوء إليها في أغلب المنشورات كونها لا تصل إلى جميع فئات المجتمع المحلي، وأيضاً يعتبر البعض اللغة الفرنسية لغة الاستعمار الدخيلة التي لا يجدر استعمالها أساسًا في هذا الموقف، رغم تكرار العديد من العبارات مثل عبارة **le peuple est le pouvoir** أو **y'en a marre** مرافقةً لمنشورات اللغة العربية.

2. فئة الأنواع التعبيرية:

فئة الأنواع التعبيرية	التكرار	النسبة
الصور	5	13%
الفيديو	9	23%
الرموز الأيقونية	4	10%
المنشورات اللسانية	7	18%
الهاشتاغ	10	26%
التعليقات	4	10%
المجموع	39	100%

الجدول رقم (02): يبين تكرار ونسب فئة الأنواع التعبيرية

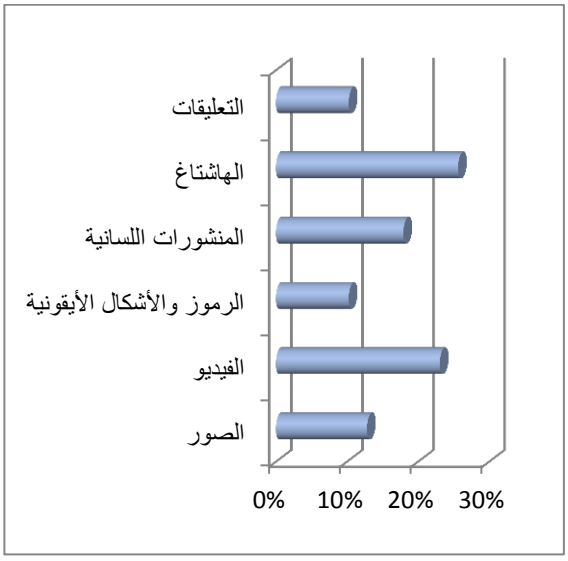

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة الأنواع التعبيرية

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية تكرارات والنسب المئوية لفئة الأنواع التعبيرية المستخدمة في نشر المحتوى، يُمثل الهاشتاغ النسبة الأعلى بـ 26%، ثم فئة الفيديو بنسبة 23% وفئة المنشورات اللسانية بنسبة 18%، تليهم فئة الصور بنسبة 13%، وفي الأخير نجد فئتي التعليقات والرموز الأيقونية كلاهما بنسبة 10%.

التحليل الكيفي:

نجد أنّ **الهاشتاغ** يتصدر الفئات التعبيرية لأنه يعتبر أحد أهم الأدوات البحثية في محركات بحث الوسائط الرقمية لذلك نلاحظه يرافق غالبا المحتوى المنشور، فهو عبارة عن كلمة مفتاحية من خلالها يتم تشكيل مجموعة من المضامين المشتركةِ الهدف أو الموضوع، كما أن الهاشتاغات المستخدمة في هذا السياق كانت عبارة عن كلمات أو عبارات دالة حول النشاط والمشاركة السياسية تم تداولها في المجال الافتراضي ومن ثم نقلها للواقعي مثل **#سلمية_سلمية، #لا_للعهدة_الخامسة** وغيرها.

وبالنسبة **للفيديو**، فهو من أكثر الأشكال التعبيرية انتشارا حيث نجد أغلب الفيديوهات المنتشرة حول المشاركة السياسية لتفوق آلاف المشاهدات وصولاً للمليون، فكانت من جهة أداة لنقل الصورة الحقيقية التي تم التعتيم عليها من طرف الاعلام، حيث أعطت الوسائط الاجتماعية لمن لم يصدق بأن الشعب قد خرج ليطالب بالتغيير والذي كان في خوف من التعبير فرصة للتفكير في الوضعية والخروج عن الصمت والانضمام للمسيرة الشعبية، خاصة مع توفر تقنية البث المباشر التي لم تترك مجالاً للتكذيب، ومن جهة يُمكِن الفيديو من تضمين العديد من الدلالات في مقطع واحد وهذا ما لجأ إليه المدونون في خلفيات الفيديوهات مثلاً في إبراز الغياب الإعلامي وضع شاشة تلفزيون مشوشة والشاب الذي يتأمل البحر كدلالة على رغبته في الهجرة والكرسي المقلوب على فساد نظام الحكم...

تليها **المنشورات اللسانية** والتي تعد نوع تعبيري هام استغلها الناشطون في وضع أسس الديمقراطية وتشجيع حرية التعبير عن الرأي من خلال نشر الأفكار الايديولوجية، والقيام بعملية تنوير لمدركات المستخدمين سواء كان ذلك بنشر الحقائق حول ملفات الفساد أو التنويه بضرورة توحيد صوت الشعب لإقامة نظام ديمقراطي ومحاربة الاستبداد السياسي،

بصياغة المحتوى بالأسلوب المقنع ويختلف حجم المنشور من ضئيل الحجم إلى نص كبير يتم فيه تحليل أو إعلام الأفراد حول الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

وتم الاعتماد على **الصور** بأنواعها كمحتوى مستقل أو مرافقة للمنشورات اللسانية، نظرا لأهميتها في نقل الحقيقة وأحيانا تبسيط الفكرة، فهي كذلك أداة لرؤية وكشف الواقع استخدمها العديد في تبيان مدى سلمية المظاهرات كصور الأمن مرافقين للشعب وسط المسيرة وصور الأعلام الوطنية، الورود والأطفال وغيرها.

كما أن الصور تلخص العديد من المؤشرات من عدة مجالات التي يطالب الشعب بتحقيقها والتي قد يصعب صياغتها في نصٍ أو يُضجر القارئ من حجمه، فهي تتضمن الكثير من الدلالات في قالب واحد، كالرسم الكاريكاتوري الذي تم فيه الإشارة إلى التغيير الجذري للبلاد من خلال الصحراء التي ترمز لدرجة الفساد التي مست البلاد والاخضرار أي الدولة الحضرية تفصل بينهما بوابة المادة 07 من الدستور (الشعب مصدر كل سلطة) أي أن الشعب في طريقه لتحقيق التغيير من خلال تطبيق القانون. أيضاً شكل المستخدمون صورة ما يسمى بميثاق التظاهر تم فيه وضع وصايا والسلوكيات الواجب اتخاذها أثناء التظاهر التي ترتبط بالوعي والبعد الحضاري للمسيرات.

وقد شكلت **التعليقات** جزءا ولو بسيطاً من عملية الترشيد والتوعية، حيث أن الكثير من المستخدمين يطالعون رجع الصدى في التعليقات لتكوين وجهة نظر متكاملة فيستغل البعض المنشورات التي تم تداولها والتفاعل فيها بشكل كبير في نشر أفكارهم وآرائهم حول تغيير المنظومة السياسية والاجتماعية والمطالب العامة للشعب في المكان المخصص للتعليقات.

وبالنسبة للأيقونات والرموز التعبيرية فهي خاصية تمتاز بها الوسائط الاجتماعية تختصر الكلمات وتظهر أحيانا المشاعر التي وراء المنشور ويستخدمها البعض في التعبير عن انفعالاتهم تجاه الموضوع المطروح وكثيرا ما تم ارفاق المنشورات بعلم الجزائر كأيقونة.

3. فئة الوسائط الرقمية:

الجدول رقم(03): يبين تكرار والنسب المئوية لفئة الوسائط الرقمية

فئة الوسائط الرقمية	التكرار	النسبة
فايسبوك	9	45%
انستغرام	5	25%
يوتيوب	6	30%
المجموع	20	100%

الشكل رقم(05): أعمدة بيانية لنسب فئة الوسائط الرقمية

العرض الكمي للبيانات:

يمثل الجدول والأعمدة البيانية تكرارات والنسب المئوية لفئة الوسائط الرقمية المستخدمة في عملية الترشيد الاتصالي محل الدراسة، حيث نجد الوسيط الاجتماعي فايسبوك في الرتبة الأولى بنسبة 45% وتليه منصة يوتيوب ثانيا بنسبة 30%، ثم انستغرام في الأخير بنسبة 25%.

التحليل الكيفي:

يعد **الفايسبوك** من أشهر الوسائل التفاعلية والأكثر تفضيلا لما يتيحه من تقنيات للتعبير والتعليق بالنص والصورة مقارنة بالوسائط الأخرى، استطاع من خلاله الناشطون لفتَ انتباه الآخرين إلى مناقشة القضايا السياسية بعدما كان هذا الموضوع يشكل جزئية لامبالاة بالنسبة لهم، ويرجع ذلك لعدم وجود فضاء عمومي يسمح للأفراد بالمشاركة السياسية إضافة للتضييق على حرية التعبير من طرف النظام لذلك تم الاعتماد على الفايسبوك كمتنفس يجمع بين كل من كانت لديه أفكار مغايرة عمّا تراه السلطة في فضاء افتراضي واحد، وصولا إلى نمذجة السلوك والتثقيف السياسي بأساليب مبتكرة تعتمد على التفاعل ليصبح الفايسبوك مصدراً مختلفاً للمعلومة السياسية.

خاصة وأن الرقابة القانونية محدودة في العالم الافتراضي فتم استغلال هذه المنصة لتنظيم الحشود واقناعهم بالخروج والمطالبة بتغيير النظام وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

منصة **اليوتيوب** تعد كذلك من الوسائل الأساسية في تحريك الشعب ودعامة لمساعدتهم في إيضاح الرؤية فيما يخص ضرورة التغيير، تم فيه تداول فيديوهات المدونين التي حملت العديد من الرسائل التي توضح حق الفرد في التعبير ووجوب الوقوف أمام الاستبداد السياسي، إضافة إلى اعتماده كبديلٍ فعّال لوسائل الإعلام في نقل مجريات الأحداث حول المظاهرات ونشر النقاشات السياسية التي تمت خلالها وكذا توعية الشعب بحقه في التظاهر وواجباته.

و**الانستغرام** كذلك من وسائل الإعلام الاجتماعي يرتاده فئة الشباب بشكل كبير لا يختلف عمله ودوره كثيرا عن الفايسبوك إلا أن الناشطين فيه هم أشخاص معنويين والفنانون أكثر من السياسيين، حيث شاركوا فيه انضمامهم للنشاط السياسي وتوحيد موقف الشعب بالاعتماد على المزايا التي يتيحها هذا الوسيط الاتصالي من كتابة المنشورات ودمج للوسائط المتعددة، مما دفع الكثير لممارسة حرية التعبير عبره.

4. فئة أشكال التفاعل:

فئة أشكال التفاعل	التكرار	النسبة
الإعجاب	20	28%
التعليقات	20	28%
المشاركة والتداول	17	24%
الدردشة في التعليقات	15	21%
المجموع	72	100%

الجدول رقم (04): يوضح التكرار والنسب المئوية لفئة أشكال التفاعل

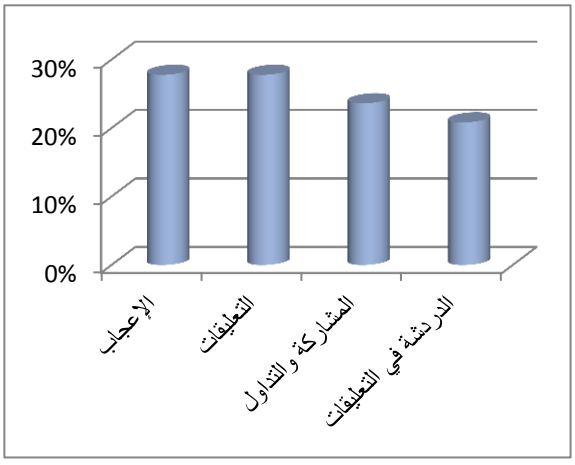

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية لنسب فئة أشكال التفاعل

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية التكرارات والنسب لفئة أشكال التفاعل حول المنشورات في الوسائط الرقمية محل الدراسة والتي تضمنت الإعجاب والتعليقات في المرتبة الأولى بنسبة 28%، تليها مشاركة وتداول المنشور بنسبة 24% وفي الأخير الدردشة والمناقشة في التعليقات بنسبة 21%.

التحليل الكيفي:

يمثل **الإعجاب** خاصية أساسية في الوسائط التفاعلية ومع التحديث الأخير في الفايسبوك أصبح المستخدم قادر على التعبير عن اتجاهاته نحو المحتوى من خلال خيارات الإعجاب من بينها الحزن أو الغضب... تساهم هذه الخاصية أولا في تحديد كم الأفراد الذين لديهم توافق في الرأي مع المرسل فهناك من يكتفي بوضع علامة الإعجاب كتعبير عن مساندته للمنشور، ثانيا تساهم في تشجيع صانع المحتوى على الإضافة ورغبة المتلقي في مواصلة النشاط السياسي حتى يتم تحقيق الأهداف المبتغاة.

كذلك يمثل **التعليق** على المحتوى طريقة لمساندة صاحب المحتوى، ولكن بدرجة أولى هو عبارة عن رجع صدى يتم من خلاله التعرف على اتجاهات المستخدمين الذين يغتنمون فرصة التفاعل في التعبير عن آرائهم وأفكارهم وأحيانا طرح تحليلاتهم حول ما تم تداوله من خلال التعليق على المنشور، وبما أن المجال الافتراضي فضاء مفتوح لكل الفئات فيجد المستخدم حريته في تخطي موقف الصمت ولا يبدو على المعلقين أي خوف في إبداء آرائهم كون أغلبيتهم يستخدمون هوياتهم الحقيقية في إبراز أصواتهم، كما وتُمكِن التعليقات من تحديد مستوى وعي الأفراد بالأوضاع السياسية والاجتماعية المحيطة من خلال ما يكتبونه.

وتعد **المشاركة** كذلك شكلاً من أشكال المساندة والتأييد للمحتويات التي تنشر في مختلف الوسائط وقد يلجأ إليها كل من يجد صعوبة في صياغة منشور ذو محتوى سياسي مؤثر ولإعجابه واقتناعه بتلك الأفكار أو لأنه يجب أن ينشر لما يحمله من حقائق هامة حتى يصبح هذا المحتوى منتشر على نطاق واسع أي **viral** أو **trend** وبذلك يصبح المستخدم العادي فاعلاً بدوره في عملية التثقيف والتوجيه السياسي.

أما بالنسبة **للدردشة في التعليقات** فهي تعتبر محركًا أساسي للنقاش ومثالاً عن الحوار الديمقراطي، حيث يُجرى هذا الحوار بين الفاعل والفرد يتمكن من خلاله هذا الأخير من تكوين وتحديد اتجاهاته نحو القضية وقد يتم تصحيح بعض الأفكار المغلوطة أو المساهمة في اعطاء اقتراحات حول تنظيم الحشود أو معلومات ومعطيات هامة حول سير عملية التغيير، ويتضح من خلالها مدى وعي الأفراد بقضيتهم وممارسة حقهم في التعبير والنقاش الحر.

- **فئات المضمون:**

1. فئة الموضوع:

أ. مواضيع سياسية:

فئة الموضوع	مواضيع سياسية	
	التكرار	النسبة
القوى غير الدستورية	18	35%
الفساد السياسي	15	29%
الانتخابات الرئاسية	10	19%
المرحلة الانتقالية	9	17%
المجموع	52	100%

الجدول رقم (05): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع السياسية

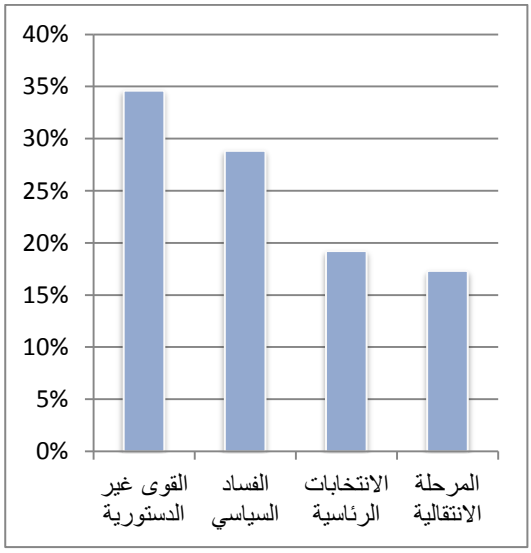

الشكل رقم (07): يمثل أعمدة بيانية لنسب فئة المواضيع السياسية

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع السياسية، حيث نجد أن موضوع القوى غير الدستورية يتمركز في المرتبة الأولى بنسبة 35% يليه موضوع الفساد السياسي بنسبة متقاربة تقدر بـ29%، وفي المرتبة الثالثة موضوع الانتخابات الرئاسية بنسبة 19% وفي الأخير موضوع المرحلة الانتقالية بنسبة 17%.

التحليل الكيفي:

استغل العديد من الناشطين الشبكات الاجتماعية في التذمر من **القوى غير الدستورية** التي تتحكم في البلاد، واعتبر هؤلاء أن بداية التخلص من النظام الفاسد تكمن في إزاحة رؤوس الفساد المسيرة خلف الكواليس، فبعدما شعر الأفراد بالقدرة الكبيرة على التعبير تحولت المطالب من تغيير الرئيس الغائب إلى محاسبة أسماء كبيرة لم تكن لأحد الجرأة على الحديث عنها من السعيد بوتفليقة إلى الجنرال توفيق وغيرهم ومن أهم القضايا التي نشرت في الوسائط ما دار بين الرئيس السابق اليمين زروال والمذكورين سابقا كتخطيط للحفاظ على

مكانتهم في ظل الغضب الشعبي، ولكن تم فضحهم عن طريق الاعلام الاجتماعي وتداول هذا الموضوع بشكل كبير حتى يتفطن الشعب ويتم التأكيد على ضرورة إحداث التغيير.

وبالإضافة نجد أن الوسائط الرقمية أتاحت المجال الكافي لفضح وفتح ملفات **الفساد السياسي** والكشف عن الأملاك غير المشروعة والوساطات بين رموز النظام السابق التي تم التستر عليها سابقا، ولكن الأمر زاد عن حده فكان البعض يتساءل عن أبناء المسؤول الذين يتوارثون المناصب ومدى الغنى الذي وصلوا إليه بينما "ابن الشعب الزوالي" يبحث عن أبسط حقوقه في العمل والسكن، وقد عالج الكثير قضايا الفساد السياسي والاقتصادي المتعلقة خصوصاً بـ"علي حداد" رئيس منتدى رؤساء الأعمال سابقاً، وغيره من الذين أبرموا صفقات مع الخزينة العمومية دون الوفاء بالالتزامات الواجبة والنظام البيروقراطي القائم على المحسوبية والرشوة، أملاً في إقامة نظام ديمقراطي حديث يعتمد على سند أخلاقي وقانوني.

وتمثل **الانتخابات الرئاسية** وترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة القطرة التي أفاضت الكأس، فالنسبة للشعب الجزائري أُعتبر الأمر غير منطقي ومهين أن يزيد حكم نفس الشخص للبلاد لأكثر من 20 سنة رغم أن النظام جمهوري وليس ملكي، وكذا الحالة المرضية المتدهورة للرئيس السابق، فلم يتقبل الشارع هذه الوضعية المُذلة، فكانت الدعوات منتشرة في الشبكات الاجتماعية للخروج وإيقاف المهزلة الحاصلة ومنع العهدة الخامسة، تحت شعار **#لا_للعهدة_الخامسة** رغم التخوفات من تكرار سيناريو 1991 إلاَّ أن هذا لم يمنع الاحتقان الشعبي من التحرر، وتم الاتفاق على 22 فيفري 2019 لحدوث الانتفاضة.

وحقق الشعب مراده في إبطاله العهدة الخامسة وثم تم تحديد 4 جويلية 2019 لإجراء الانتخابات ولكن لم يرضى الشعب بذلك كونها ستنظم من طرف نفس رموز الفساد لذلك استمرت الدعوات لمواصلة الاحتجاج حتى يتم تطهير النظام الحاكم.

مثلت هذه الفترة **المرحلة الانتقالية** التي اعتبرها البعض امتدادا للعهدة الرابعة ما دام لم يتم محاسبة جميع المتهمين ومن أهم المطالب آنذاك رحيل "**الباءات الثلاثة**" بلعيز، بدوي وبن صالح، في حين رأى بعض الناشطين السياسيين أن تلك الفترة تمثل فاصل للحوار والنقاش حول مآل البلاد والأفاق المستقبلية بعد الحراك وتم نشر العديد من النقاشات الجادة لأحمد بن بيتور وطالب ابراهيمي التي تدور حول كيفية تجاوز الأزمة.

ب. مواضيع أمنية:

فئة الموضوع	مواضيع أمنية	
	التكرار	النسبة
التحديات الأمنية	7	39%
تدخل المؤسسة العسكرية	11	61%
المجموع	18	100%

الجدول رقم (06): يوضح التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الأمنية

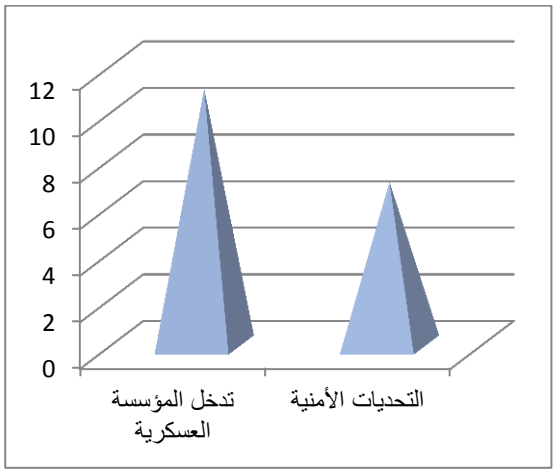

الشكل رقم (08): شكل بياني يوضح التكرارات لفئة المواضيع الأمنية

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الأمنية والتي كانت متقاربة بين موضوع تدخل المؤسسة العسكرية في المرتبة الأولى بنسبة 61%، ويليه موضوع التحديات الأمنية بنسبة 39%.

التحليل الكيفي:

تم تداول موضوع **تدخل المؤسسة العسكرية** بصفة كبيرة كونها محرك أساسي في عملية محاربة الاستبداد السياسي بعد تدعيم موقف الشعب من تطبيق المادة 07 و102 من الدستور وبعد إحباط مخططات السعيد بوتفليقة في زعزعة استقرار البلاد واعتقاله بالإضافة إلى رؤوس الفساد المنخرطة في ذلك وتحقيق المطلب الرئيس للشعب جزئيا، في حين طالب البعض بتنحية نائب وزير الدفاع السابق القايد صالح الذي أُعتبر أيضا أحد رموز النظام الفاسد وكونه لبث لوقت طويل في مركزه والتخوف الكبير من تحول الدولة المدنية إلى دولة عسكرية.

بالنسبة **للتحديات الأمنية** فقد انتشرت العديد من المنشورات التي تشدد وتوضح وجوب الحفاظ على السلمية لتجنب الاشتباكات مع العناصر الأمنية، ونظراً لهدوء الوضع وتجنب الفوضى وافق وأيد الأمن هذه المظاهرات، وأضحى دورهم يتمثل في مراقبة كل من يحاول إلحاق الخطر بالمواطنين خلال التظاهر، لكن بعد مرور مدة معتبرة تغير الوضع فالسلطة

أرادت التضييق على الحراك وفضه فكانت هناك تدخلات اعتبرها البعض شرسة بعض الشيء وذهب الأمر بهم إلى اعتقال عدد من الناشطين كاستراتيجية لتوقيف الانتفاضة.

ج. مواضيع انسانية:

فئة الموضوع	مواضيع انسانية	
	التكرار	النسبة
المحافظة على السلمية	12	41%
الوفاق بين الشعب والأمن	6	21%
خروج كل الفئات للتظاهر	11	38%
المجموع	29	100%

الجدول رقم(07): يوضح التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الانسانية

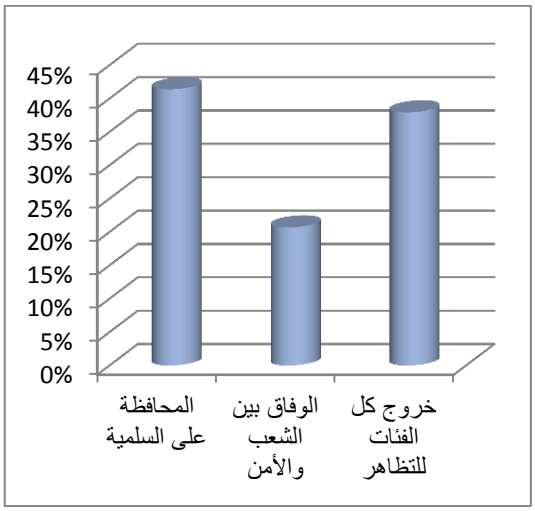

الشكل رقم(09): أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة المواضيع الانسانية

العرض الكمي للبيانات:

يمثل الجدول والأعمدة البيانية أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الإنسانية، حيث نجد موضوع المحافظة على السلمية في المرتبة الأولى بنسبة 41%، يليها موضوع خروج كل الفئات للتظاهر بنسبة 38%، وفي المرتبة الأخيرة موضوع الوفاق بين الشعب والأمن بنسبة 21%.

التحليل الكيفي:

شكل موضوع **المحافظة على السلمية** البند الرئيسي الذي اتفق عليه الشعب في الوسائط الاجتماعية قبل الخروج إلى الشارع لإظهار كامل الوعي والمسؤولية وإثباتٍ على مدى التحضر الذي يمكن الوصول إليه وكما وتم التأكيد عبر مختلف الوسائط على تجنب التخريب الأملاك العمومية والخاصة وتسليم أي فرد يحاول الاخلال بسلمية الاحتجاج إلى عناصر الأمن حتى أن بعض الناشطين وضعوا قوانين خاصة بالحراك بدايةً من تحديد المدة الزمنية وتجنب الاحتكاكات وصولاً إلى تنظيف أماكن التظاهر.

ورفع الكثير شعارات منها ما قد تم نقله من الملاعب التي كانت تعتبر فضاء التنفيس الوحيد للشباب ومنها ما تمت صياغته من طرف المدونين وأفراد الشعب بصفة عامة، من بينها "**درناها جزايرية ماشي سورية تبدى بالورد وتخلاص بجمهورية**" كرد على الوزير الأول السابق أحمد أويحيى الذي توقع انفلات السيطرة وتحول الوضعية إلى مأساوية مثلما حدث في سوريا وغيرها من الشعارات واللافتات التي أبدع الجزائريون في صياغتها وتشكيلها.

كذلك من الدعوات المتداولة **خروج كل الفئات للتظاهر** رغم أن هذه الحركة أُعتبرت شبابية وتوقع الكثير عدم خروج الكهول والشيوخ نظراً لتجاربهم السابقة، إلاّ أننا وجدناهم يساندون الشباب ليلتقي أكثر من جيل في ملتقى واحد، ومثال آخر عن ذلك دعوات خروج النساء والأطفال في جمعة 8 مارس التي تزامنت مع عيد المرأة الذي عمت فيه قمة السلمية ومع انضمام مجاهدات أمثال "جميلة بوحيرد" إلى عامة الشعب، حتى تحول الحراك إلى نقطة التقاء مجتمعية بين كل فئات المجتمع للتعبير عن استياءهم من النظام الفاسد ونشر مطالبهم بصوت أعلى، وأضحت جمُعات الاحتجاج محطة احتفال نوعاً ما، حتى أن البعض على الشبكات الاجتماعية من المبالغة من مظاهر الفرح، حتى يتم التأكيد على جدية الوضعية وأنها تعتبر أزمة من الواجب القضاء عليها وليست عملية ترفيه.

ومن مظاهر الإنسانية في الانتفاضة السلمية **الوفاق بين الشعب والأمن**، فقوات الأمن التي أيدت وافقت على استمرارية الحراك ما لبثت إلاَّ وانظمت إلى المحتجين تم تناقل العديد من الصور التي تظهر انضمامهم إلى التظاهر وتقديم المواطنين للورود والماء للشرطة فهم في الأخير أبناء الشعب وهذا ما تم تداوله حول حتى في وسائل الإعلام الأجنبية.

د. مواضيع اجتماعية:

فئة الموضوع	مواضيع اجتماعية	
	التكرار	النسبة
الوحدة والقضاء على الجهوية	10	38%
المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية	16	62%
المجموع	26	100%

الجدول رقم(08): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الاجتماعية

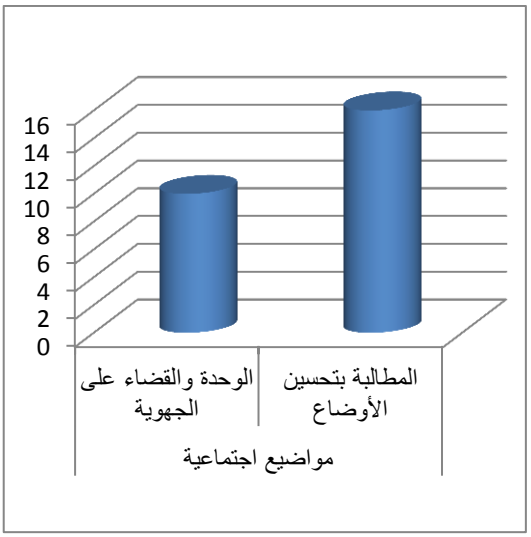

الشكل رقم(10): أعمدة بيانية تمثل تكرارات فئة المواضيع الاجتماعية

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الاجتماعية، حيث نجد أن النسب متقاربة بنسبة ما ويأتي في المرتبة الأولى موضوع المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية بنسبة 62%، يليه موضوع الوحدة والقضاء على الجهوية بنسبة 38% في المرتبة الثانية.

التحليل الكيفي:

بالنسبة **للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية** فقد أتاحت الشبكات الاجتماعية الفرصة في جمع الأفراد وتوحيد مطالبهم، وكان أهم مطلب مشترك إسقاط العهدة الخامسة الذي شمل الجزائريين في 48 ولاية باعتبار هذه العهدة العثرة الكبرى التي تعيق إحداث عملية التغيير السياسي والاجتماعي، قبل ذلك كان الكثير يتذمر من الاحتقار الذي يعيشه المواطن الجزائري في الصفحات الافتراضية حتى اتسع صداه بعدما سأم الظروف المعيشية الصعبة والقدرة الشرائية المنهارة في حين يُجرى اختلاس الأموال وتوزيع مناصب العمل بالسبل غير المشروعة وانتشار الفساد، الآفات، الهجرة والبطالة... الحراك الشعبي أعطى أملاً للجزائريين في إعادة صناعة المستقبل في ظل نظام ديمقراطي.

عالج الأفراد الفاعلون **موضوع الوحدة والقضاء على الجهوية** من ناحيتين، الأولى تمثل في إلغاء الحدود الجغرافية والمرجعية العرقية وتوحيد المطالب كون الأزمة تمس الوطن ككل بعيدا عن التعصب فكانت هناك العديد من المحاولات مثلا في دعوة الجميع إلى رفع العلم الجزائري دون العلم الأمازيغي في المظاهرات، وترديد الشعارات الدالة على الوحدة الوطنية، ومن الناحية الثانية تم تداول الفساد في تعيينات الولاة والوزراء واعتماد الجهوية من طرف الرئيس السابق في ذلك والتهميش الذي طال الشرق الجزائري وبالأخص ولايات الجنوب.

2. فئة الفاعلين:

فئة الفاعلين	التكرار	النسبة
ناشطين سياسيين	5	25%
أشخاص معنويين	4	20%
مدونين	4	20%
اعلاميين	4	20%
فنانين	3	15%
المجموع	20	100%

الجدول رقم(09): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الفاعلين

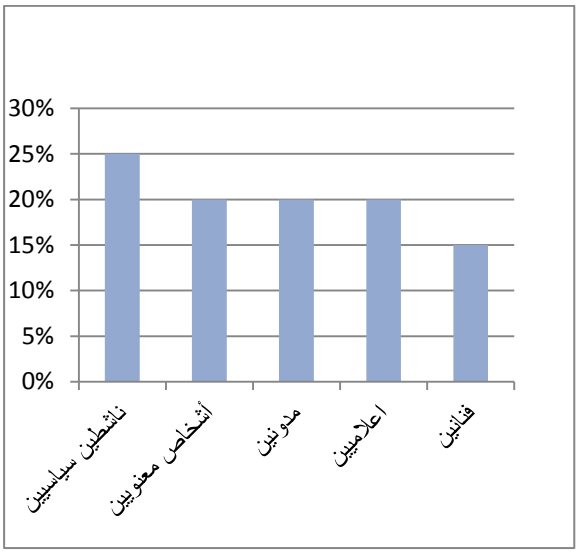

الشكل رقم(11): يمثل النسب المئوية لفئة الفاعلين

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة الفاعلين حيث نجد أن النسب متقاربة، في المرتبة الأولى ناشطين وسياسيين في المرتبة الأولى بنسبة 25%، وفي المرتبة الثانية نجد أشخاص معنويين، مدونين واعلاميين بنسبة 20% لكل فئة وفي المرتبة الأخير فنانين بنسبة 15%.

التحليل الكيفي:

كانت محاولات **الناشطين السياسيين** عديدة في تثقيف المواطن سياسياً من خلال منصات التواصل تشمل هذه الفئة السياسيين من شغلوا مناصب سياسية سابقاً أو الأساتذة الذين قوبلت آراءهم بالرفض أو الاحتواء، فلم تُعطى لهم فرصة حقيقية في مناقشة وضعية

الفساد المتفاقم والنظام الذي كان يتحكم في الفضاء السياسي، وبهذا تم اتخاذ الفايسبوك وغيره كمنصة بديلة يتم فيها النقاش حول الشأن السياسي ومحاولة توعية الأفراد وتحفيزهم على التعبير والمطالبة برد الاعتبار للمواطن الجزائري، ومن أبرز السياسيين الذين ذاع صيتهم وانتشرت خطاباتهم وتم تداولها بشكل كبير في شبكات التواصل "**كريم طابو، كريم مولاي، سفيان صخري، فضيل بومالة**"...

وبالنسبة **للأشخاص المعنويين** فهم المستخدمين منهم من نال تعليقه إعجاب الكثير ومنهم الذين امتلكوا صفحات بقاعدة جماهيرية واسعة يعملون عمل وسائل الاعلام في نقل الأخبار السياسية والاجتماعية الثقافية وغيرها ولهم تأثير كبير يرجعه البعض إلى مواكبتهم الأخبار أول بأول وأسلوب تداولهم للمعلومة المختلف وكثافة نشاطهم عبر هذه الصفحات وثقة المتابعين بهم كانت نتاج للتغليط والتعتيم الذي مارسته الوسائل الإعلامية، من بينها **fi bladi Algérie** و**Algérie team** التي عملت على ترسيخ شعارات الحراك عبر الهاشتاغ **#يتنحاو_قاع #السلطة_للشعب** وغيرها من الشعارات التي رافقت كل منشور أو صورة أو فيديو تم نشره.

وحتى الآن لم يتم التعرف على الصفحة المصدر التي مهدت ونشرت دعوة الخروج في جمعة 22 فيفري التي تعتبر الانطلاقة الفعلية للنشاط السياسي الشعبي ويمكن إيعاز ذلك إلى التدفق المعلوماتي الهائل في الشبكات الاجتماعية.

اضطلع **المدونون** كذلك بعمل السياسيين وقد مثلوا في فترة ما صوت الشعب الذي لم يجد الجرأة لتحدي الصمت الذي تقوده السلطة، ووجدها هؤلاء بالاستعانة بمنصة اليوتيوب خاصة في حياكة مشاهد وصياغة أقاويل معبرين عن مطالب الشعب في قوالب تجاهلتها السلطة ولكن الشعب لم يتجاهلها، ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية زاد نشاطهم المعارض وزاد تشجيعهم للناس للخروج من دوامة الصمت.

ومن بين أهم المدونين الذين ساهموا في تحريك الشارع الجزائري المدون "**أنس تينا**" الذي طرح فيديو بعنوان **No you can't** يتحدث فيه حول الترشح غير المنطقي للرئيس السابق ويشير إلى أن المفترض أن هذه الحركة أن تأتي من طرف السياسيين الممثلين للمجتمع المدني في المجالس الرسمية، وطرح فيديو آخر بعنوان **الشعب يريد** ينقل فيه

المطالب الشعبية ومدى الوعي الواجب الالتزام به في تلك الفترة الحرجة، وهذا ما انتهجه أيضاً **Dz Joker** و**رمزي بهلول وأمير Dz** وغيرهم من المدونين كل منهم بأسلوب مختلف ولكن بهدف واحد.

كذلك كان هناك دور **للإعلاميين** في التنوير عبر المنصات الاجتماعية رغم النبذ الذي تعرضت له الوسائل الإعلامية من طرف الشعب في بداية الانتفاضة إلاَّ أنهم وجدوا سبيلا في التخلص من قيود التعبير في الفضاء الافتراضي من بين الاعلاميين الذين تلقت منشوراتهم تداولاً كبيراً قادة بن عمار، عدلان ملاح، حفيظ دراجي...

واستغل **الفنانون** بدورهم شهرتهم ومكانتهم الاجتماعية لدى الشعب في إيصال رسالتهم إلى السلطة لمحاسبة كل من تسبب في معاناة المواطن الجزائري، من بينها أغنية تحت عنوان **Libérez l'Algérie** التي ضمت العديد من الفنانين والممثلين من بينهم "**Djam** و**مينا لشطر، كمال عبدات...**" ومن هم من سخر من حال رؤوس الفساد مثل الممثل الكوميدي "**مراد صاولي**" الذي تقمص شخصية علي حداد وتحدث حول أموال الشعب المنهوبة من طرفه ومن طرف أويحيى والسعيد بوتفليقة.

3. فئة القيم:

فـئـة القيـم		التكرار	النسبة
القيم الاجتماعية	المواطنة والانتماء	18	36%
	التكافل الاجتماعي	11	22%
القيم الأخلاقية	الاحترام المتبادل	8	16%
	الاحتجاج بطريقة حضرية	13	26%
	المجموع	50	100%

الجدول رقم(10): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة القيم

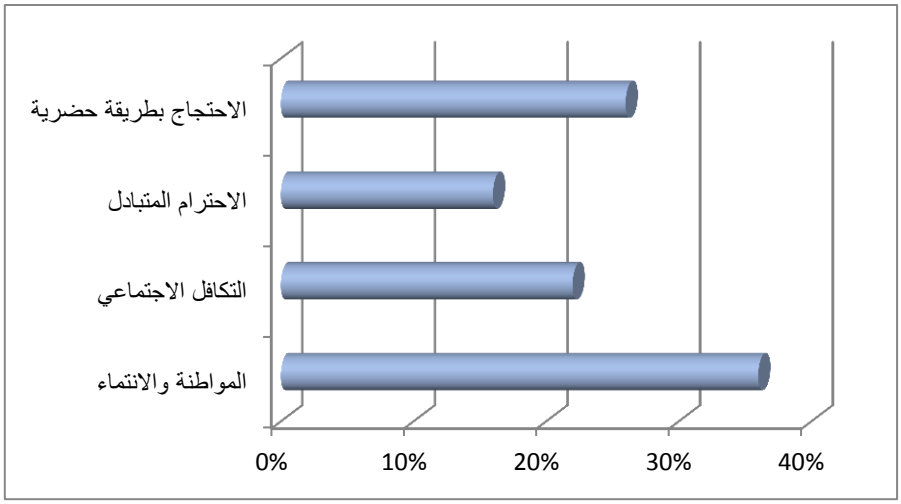

الشكل رقم(12): شكل بياني يمثل تكرارات فئة القيم

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة القيم، حيث نجد قيمة المواطنة والانتماء في المرتبة الأولى بنسبة 36%، تليها القيمة الأخلاقية الاحتجاج بطريقة حضرية بنسبة 26%، وفي المرتبة الثالثة قيمة التكافل الاجتماعي بنسبة 22% وفي الأخير قيمة الاحترام المتبادل بنسبة 16%.

التحليل الكيفي:

من أكثر القيم التي حملتها رسائل الفاعلين في الميديا الاجتماعية قيمة **المواطنة والانتماء** من خلال النقاش حول انتقاص حرية المواطن من طرف النظام واختلال الموازنة بين الواجبات والحقوق والمساواة بين الأفراد ودعوة المواطن إلى المطالبة بحقوقه كجزء من الدولة، بتكرار عبارات فحواها الحرية تُؤخذ ولا تُعطى، كذلك المناداة للتخلص من العزوف السياسي الذي اكتنف الكثير من الجزائريين وإشعارهم بالمسؤولية من أجل استرجاع وطنهم المسلوب.

ثم **الاحتجاج بطريقة حضرية** حيث تُؤكد كل المنشورات على ضرورة التحلي بالأخلاق العالية أثناء التظاهر وأن التغيير نحو دولة عصرية يبدأ من الشعب ذاته أن إثبات وعي المتظاهرين وأهمية السير السلمي للحدث هو مكسب حضاري للشعب الجزائري.

وبالنسبة لقيمتي **التكافل الاجتماعي والاحترام المتبادل** فباعتبار الانتفاضات ضد السلطة ثورة شعبية فجرى التشديد على الاعتماد الكلي على وعي الشعب وضرورة الاتحاد وأن كل

فرد يجب أن يناضل من أجل الجماعة بالاعتماد على المبدأ الأخلاقي وتوحيد صوتهم والتأكيد على أن قوة الشارع الضاغطة تتمثل في احتوائه الشعب كوحدة جماعية يسودها مبدأ الاحترام المتبادل في الآراء أو في التظاهر سواء بين أفراد الشعب فيما بينهم أو بين عناصر الأمن.

4.فئة الأهداف:

الجدول رقم(11): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الأهداف

فئة الأهداف	التكرار	النسبة
نمذجة وعي وسلوك الفرد	19	35%
تغيير النظام السياسي	19	35%
تحديث المنظومة الاجتماعية	16	30%
المجموع	54	100%

الشكل رقم(13): شكل بياني للنسب المئوية لفئة الأهداف

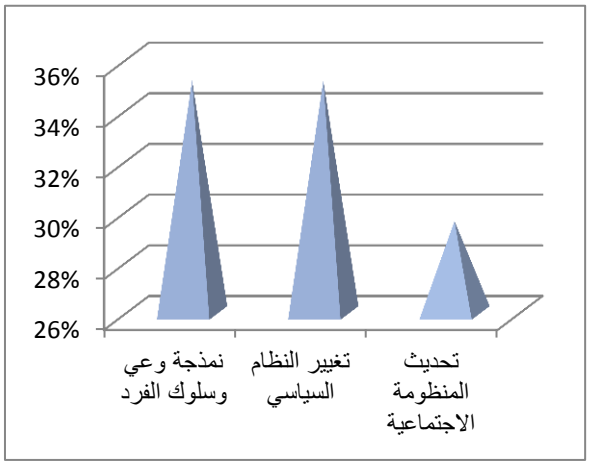

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني التكرارات والنسب المئوية لفئة الأهداف، حيث نجد أن النسب متقاربة بشكل كبير ففي المرتبة الأولى بنسبة 35% نمذجة وعي وسلوك الفرد وتغيير النظام السياسي لكل فئة، ثم في المرتبة الثانية بنسبة 25% تحديث المنظومة الاجتماعية بنسبة 30%.

التحليل الكيفي:

الهدف الأول **نمذجة وعي وسلوك الفرد** ظهر من خلال محاولة أولاً تشجيع الأفراد على رفع مستوى النقاش وإظهار الثقافة السياسية الكفيلة بإجراء محادثات جادة حول الشأن السياسي وأن الاحترام والتحلي بالقيم الأخلاقية هو أساس التواصل والحوار العقلاني، ثانياً من خلال التأكيد على أن الشعب هو صانع القرار والسلطة الفاسدة تحاول مصادرة الإرادة الشعبية ووجوب مراعاة مصلحة الوطن لتحقيق مصلحة الفرد.

ويمثل **تغيير النظام السياسي** الهدف الرئيسي من هذه عملية الترشيد الاتصالي فحاول الفاعلون نشر كل ما يدور حول لزوم التغيير الجذري للنظام سواءً كان ذلك من كشف حقائق وملفات الفساد بالاعتماد على الوسائط الرقمية، فذلك أزال الغطاء عن أعين الكثيرين الذين ظنوا أن تنحية الرئيس وإيقاف العهدة الخامسة كافية لتحقيق التجديد والديمقراطية وتمت الإشارة بشكل ملفت إلى أن الدستور الذي يخدم الشعب تم استغلاله بما يخدم مصالحه وهذا الشعب غير مسؤول عن إعطاء حلول سياسية لتغيير نظام دام لدهر، ولكن دوره يكمن في تغيير القوى لصالح نخب المجتمع المدني من تكتلات وشخصيات سياسية تمثله وتنوب عنه في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.

بالنسبة **لتحديث المنظومة الاجتماعية** شملت مجموعة من الأهداف الفرعية المتفق عليها بالأغلبية وتكررت عديد المرات في المنشورات والصور مرادها بناء جزائر التطور والازدهار والتي تمثلت أساسا في رفع مطالب الشعب الموحدة، من خلال تحقيق الاستقلالية التامة للعدالة والصحافة وحرية التعبير وضمان برنامج مستقل ومستقر للتربية والتعليم، الصحة في الجزائر للشعب والمسؤولين، حياد الجيش وضمان تطبيق الدستور وصولاً للحفاظ على الثروات الطبيعية وحق الأجيال القادمة.

5. فئة المتفاعلين مع المحتوى:

فئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى	التكرار	النسبة
مع القضية	20	100%
محايد للقضية	0	0%
ضد القضية	0	0%
المجموع	20	100%

الجدول رقم(12): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى

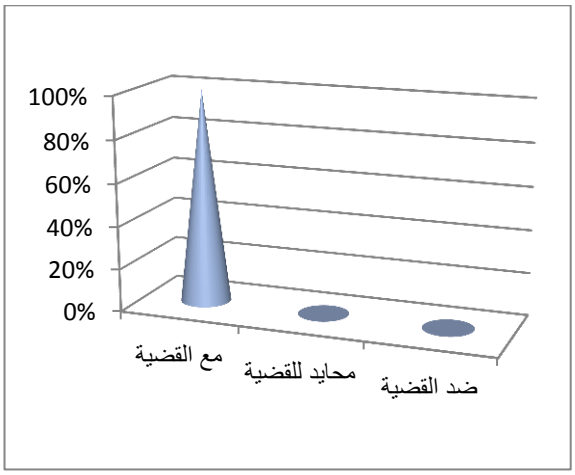

الشكل رقم(14): شكل بياني يمثل النسب المئوية لفئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى الرقمي محل الدراسة، حيث نجد أن الجمهور المُؤيد للقضايا محل النقاش في المرتبة الأولى بنسبة 100%، أما بالنسبة لفئتي الحياد والمعارضة فشكلت نسبة 0%.

التحليل الكيفي:

يرجع تفسير هذه النسب إلى المطلب الموحد بين الأفراد أي التخلص من الفساد الذي طال جميع قطاعات الدولة، فالمواطن قد تضرر وصبر على الضرر الذي أُلحق به من هذه القوى غير الدستورية التي أسماها العصابات، تراجع العملة بدون أي مبرر، الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، الضغوطات البيروقراطية وغيرها زادت من الاحتقان الشعبي وخصوصاً تمييع الفضاء السياسي.

فما كان يدعو إليه الفاعلون ما هو إلاَّ تجسيد لتذمر المجتمع، لذلك كانت التعليقات مُؤيدة بشكل هائل لما يتم طرحه من قضايا في هذا السياق خصوصاً وأن الفضاء الافتراضي قد وفر لهم مناقشة المحظور من الموضوعات بكل حرية بعدما أصبحت وسائل الإعلام تمثل السلطة وحدها دون الشعب كذلك أتاحت لهم فرصة تأطير وتنظيم المظاهرات بأنفسهم كمظهر من مظاهر المسؤولية.

6. فئة المصدر:

فئة المصدر	التكرار	النسبة
وسيلة اعلامية	2	10%
مصادر رسمية	5	25%
مصادر غير رسمية	13	65%
المجموع	20	100%

الجدول رقم(13): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المصدر

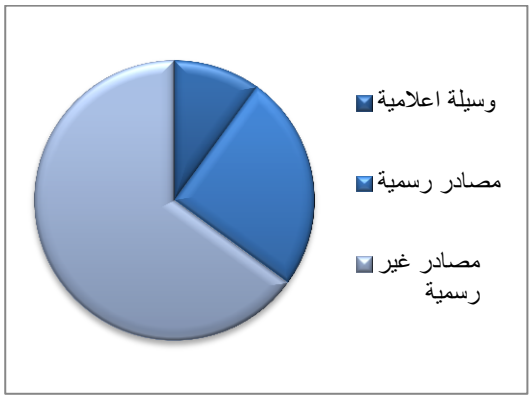

الشكل رقم(15): دائرة نسبية تمثل النسب المئوية لفئة المصدر

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والدائرة النسبية التكرارات والنسب المئوية لفئة المصدر حيث نجد أن النسب متباينة فيما بينها، وتحتل المصادر غير الرسمية المرتبة الأولى بنسبة 65%، تليها فئة المصادر الرسمية بنسبة 25%، وفي الأخير نجد فئة الوسيلة الإعلامية تمثل نسبة 10%.

التحليل الكيفي:

يمكن تفسير هذه النتائج المتباينة بقول أن الفاعلون والمستخدمون في الوسائط الاجتماعية اعتمدوا أساساً على التدفق المعلوماتي الذي يتيحه هذا الفضاء الرقمي في تناقل الأخبار والتحليلات، وأغلب المعلومات التي تم تداولها كانت مجهولة من طرف أصحاب الصفحات والحسابات بحد ذاتهم لذلك تعتبر **مصادرها غير رسمية** كونها صادرة من أفراد معنويين، ورغم عدم رسميتها إلاَّ أنها المصادر التي وثق فيها المتابعون أكثر من غيرها لغياب المصداقية لدى الوسائل الأخرى.

بالنسبة **للمصادر الرسمية** فتم منها استسقاء احصائيات مسربة لملفات الفساد وثروة الشعب المنهوبة وكشف أملاك المسؤولين غير الشرعية الضخمة مثلما فعل المدون **أمير Dz** رغم الشكوك الكثيرة حوله وحول مصادره، والذي نشر العديد من المعلومات والتي تناقلها رواد الشبكات الاجتماعية بدورهم لإعلام كافة الشعب بأنه يتم التلاعب بمصير بلادهم في الخفاء.

تم تداول الأخبار الصادرة عن **الوسائل الاعلامية** في حالات قليلة للأسباب التي ذكرناها مسبقا من فقدان للمصداقية والمولاة للسلطة وغيرها، فكان خبر تنحي الرئيس السابق عن منصبه وتأجيل الانتخابات الرئاسية ما تم تداوله عنها كتأكيد للشائعات فقط.

7. فئة أسلوب تناول الموضوع:

فئة أسلوب تناول الموضوع	التكرار	النسبة
الأسلوب الخبري	12	36%
الأسلوب التحليلي	6	18%
الأسلوب العاطفي	11	33%
الأسلوب الساخر	4	12%
المجموع	33	100%

الجدول رقم (14): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة أسلوب تناول الموضوع

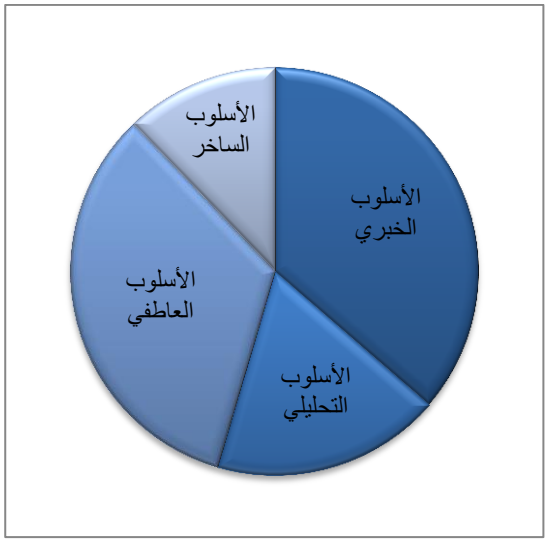

الشكل رقم(16): دائرة نسبية تمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة أسلوب تناول الموضوع

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والدائرة النسبية التكرارات والنسب المئوية لفئة أسلوب تناول الموضوع، حيث نجد في المرتبة الأولى الأسلوب الخبري بنسبة 36% تليها فئة الأسلوب العاطفي بنسبة 33%، وفي المرتبة الثالثة الأسلوب التحليلي 18% وفي الأخير فئة الأسلوب الساخر بنسبة 12%.

التحليل الكيفي:

جاء الأسلوب الخبري في المرتبة الأولى لكون المنشورات المتداولة تم إنشاؤها على شكل أخبار ذات طابع إعلامي فقد تم تحويل الوسائط إلى إعلام بديل، إضافة إلى أن الأسلوب الخبري يقتضي الاقتصار على وضع المعلومات المهمة التي تتسم بالجدة والاعتماد على الأفعال المحايدة في صياغة الخبر، ولكن بما أن الخبر صادر عن صانع محتوى لا يتبع أي سياسية إعلامية فإنه يتصرف في الخبر حسب أهوائه واتجاهاته.

بالنسبة **للأسلوب العاطفي** فإن استخدامه بشكل كبير يرجع إلى أن المستخدم أو الفرد الجزائري معروف بانصياعه لمشاعره وتعصبه لكل ما يتعلق بروح المواطنة وتضحية الشعب وأن الأساليب الإقناعية الملائمة والناجحة في مخاطبته والتأثير فيه هي الاستمالات السيكوديناميكية العاطفية، وقد تجسد الأسلوب العاطفي في الكثير من الأفكار من بينها "الروح النوفمبرية، دون تضحيات لن نحقق أي شيء، العهدة الخامسة إهانة للشعب، نحوك بالسلم بلا منكسرو دارنا" وغيرها من العبارات التي تستثير العواطف.

وتم استخدام **الأسلوب التحليلي** كطريقة للنقاش حول القرارات السياسية الصادرة عن الجهات الرسمية وتشخيص الأوضاع كذلك تفسير وتبسيط الأمور على باقي الأفراد حول ما يجدر القيام به وسبل تكوين الرأي السليم في ظل هذه الأزمة.

أما بالنسبة **للأسلوب الساخر** فقد تم اعتماده من طرف المدونين والفنانين، ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر جذباً لانتباه جمهور الوسائط الذي يعتبر أغلبيته من الفئة الشبابية فهو يميل إلى الهزل أكثر من الجدية، وقد يتضمن معاني كثيرة أكثر من الأساليب المباشرة نذكر منها "تنا كادر مقدرناش نحوك حاكمينك بزاف مسامر محبوش يطلقوك(...) الحمامة ديالك كحالت ولات كوربو" كإشارة للرئيس الذي أضحى مجرد صورة في إطار ومن يحكم فعلاً هي القوى غير الدستورية، والحمامة التي في الصورة أي أن مدة هذا الحكم قد طالت فوق اللزوم.

8. فئة آليات الترشيد:

فئة آليات الترشيد	التكرار	النسبة
ترسيخ فكرة الاصلاح والتغيير	18	35%
التهيئة الفكرية اللازمة للأفراد	10	19%
الاشراف على منصات للمناقشات السياسية	10	19%
تعزيز بناء المواقف السياسية	14	27%
المجموع	52	100%

الجدول رقم(15): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة آليات الترشيد

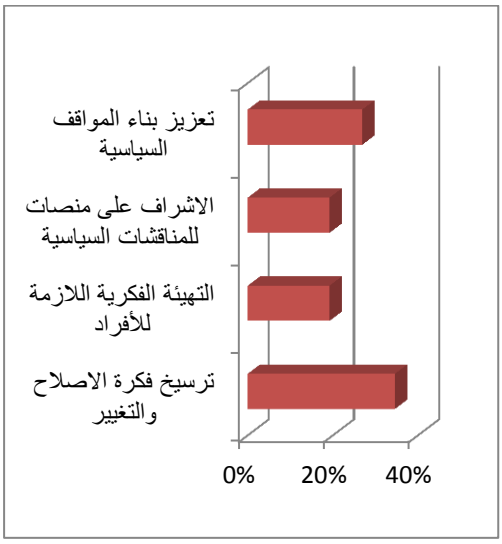

الشكل رقم(17): شكل بياني لتكرارات فئة آليات الترشيد

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والشكل البياني التكرارات والنسب المئوية لفئة آليات الترشيد، في المرتبة الأولى ترسيخ فكرة الاصلاح والتغيير بنسبة 35%، وتعزيز بناء المواقف السياسية في المرتبة الثانية بنسبة 27%، وفي المرتبة الأخيرة بنسبة 10%، التهيئة الفكرية اللازمة للأفراد والاشراف على منصات للمناقشة السياسية.

التحليل الكيفي:

ترجع النسبة العالية **لترسيخ فكرة الاصلاح والتغيير** لكونها تمثل نقطة البداية في عملية الترشيد وممارسة النشاط التعبوي حيث وُجب على الفاعلين حث الأفراد على لزوم عدم تقبل الوضع المُزري وتبديد المخاوف، وأن الصمت والموافقة على المجريات السياسية الخاطئة من الانتخابات الرئاسية وبقاء رموز النظام الفاسدة في الحكم ما هو إلاَّ خضوع لمرحلة فساد أخرى ستحُل بالبلاد، وتم ذلك باستخدام الأساليب الإقناعية والألفاظ التحليلية الدالة على عمق مستواهم الفكري الذي ظهر في العديد من العبارات من بينها "حذاري من الوقوع في فخ النظام، يجب إيجاد سبل وميكانيزمات جديدة للضغط، يجب فتح ملفات الملفات ومحاسبة الجميع وتحرير البلد مع اسقاط كل ممارسات المافيا وفضحها".

ثم يأتي **تعزيز بناء المواقف السياسية** بعد أن كان الفرد والشباب خاصة في عزوف عن الشأن السياسي فهنا يقوم دور الفاعلين والناشطين على تكوين وإثارة العقل السياسي للآخرين والتشديد على ضرورة تكوين رأي عام عقلاني الذي يمكن اعتماده كأداة فعالة في عملية صنع القرار والديمقراطية، كما ويتخلل بناء المواقف السياسية الانتقال بمستوى تفكير الفرد سياسيًا من خلال نشر الثقافة والمفاهيم السياسية السليمة والتي تمتاز بالعمق في الطرح والحث على الابتعاد عن الكلمات والألفاظ التي تهدد التكتل الشعبي مثل "مبردع، زواف، رونجاس"...

بالنسبة **للتهيئة الفكرية اللازمة للأفراد** فقد أتاحت الوسائط الرقمية للفاعلين والناشطين تحضير المواطن إدراكياً لعملية التحرر من القيود التي وضعها النظام على فكرهم وتأطير اتجاهاتهم ومساعدتهم على إعادة قراءة الواقع من منظور مختلف في إطار التأهيل السياسي، وأن المسؤولية تقع على عاتقهم وعلى وعيهم بالأوضاع لإحداث التغيير فهذه العملية تبدأ من الفرد بحد ذاته لتنتهي بالتحديث الشامل وكمثال عن ذلك "يجب كل فرد منا أن يناضل في منزله، حيه، أصدقائه، عائلته، عمله وأينما كان، يجب علينا توعية الشعب لأن أكبر شيء يرعبهم ويخيفهم هو وعي الشعب".

والهام أيضاً في الأمر بالنسبة للناشطين كان **الإشراف على منصات للمناقشات السياسية** كون الشبكات الاجتماعية شكلت فضاءً بديلاً للفضاء السياسي الملموس، وقدمت الفرصة للحديث وتحليل الأمور السياسية بين المستويات الفكرية فالنقاش يشمل المثقفين والأشخاص العاديين، والتي سمحت بتنويع وجهات النظر وتبادل المعلومات ما يتيح سهولة التعبئة السياسية وقد ظهر ذلك في التعليقات بين صاحب المنشور أو المرسل والمتلقين.

9. فئة النضج السياسي:

فئة النضج السياسي	التكرار	النسبة
التقدير الواعي للأوضاع السياسية والاجتماعية	20	29%
المشاركة في النشاط السياسي	14	20%
كسر حاجز الخوف من التعبير	19	27%
الاختلاف الايديولوجي مع السلطة	17	24%
المجموع	70	100%

الجدول رقم(16): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة النضج السياسي

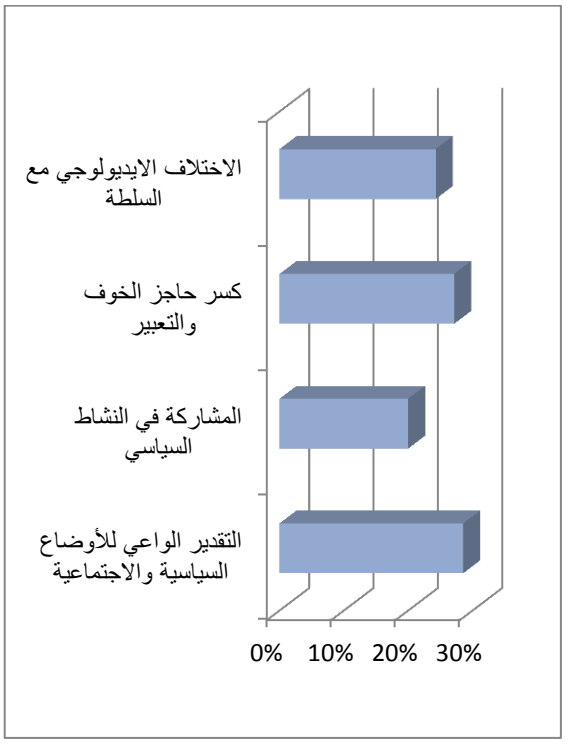

الشكل رقم (18): أعمدة بيانية للنسب المئوية لفئة النضج السياسي

العرض الكمي للبيانات:

يوضح الجدول والأعمدة البيانية أعلاه التكرارات والنسب المئوية لفئة النضج السياسي، حيث نجد أن النسب متقاربة بشكل كبير، ففي المرتبة الأولى التقدير الواعي للأوضاع السياسية والاجتماعية بنسبة 29% يليه كسر حاجز الخوف من التعبير بنسبة 27%، وفي المرتبة الثالثة الاختلاف الايديولوجي مع السلطة بنسبة 24%، وفي الأخير بنسبة 20% المشاركة في النشاط السياسي.

التحليل الكيفي:

بالنسبة **للتقدير الواعي للأوضاع السياسية والاجتماعية** فقد منحت الوسائط الاجتماعية الأفراد شبكة معلوماتية جديدة لا تستطيع الدولة السيطرة عليها بسهولة، لذلك تداول من خلالها المستخدمون مواقف وحالات الفساد العلني التي يمارسها النظام والمظاهر الاستفزازية والمذلة كحضور صورة الرئيس في المواقف التي تتطلب حضوره شخصياً وغيابه في المحافل الدولية وتزوير الانتخابات، كذلك أدرك المستخدمون أن تناوب نفس الشخصيات

على الحكومة والبرلمان التي تعتمد نفس السياسات الفاشلة وباعتبار هذه الشخصيات "منتهية الصلاحية" وطمعهم في البقاء سيترك الشباب في حيرة من المستقبل الباهت والغامض الذي ينتظره، فأضحى الفرد يعي مدى كآبة الوضع المحيط به.

ذهب الناشطون ومستخدمو شبكات التواصل إلى **كسر حاجز الخوف من التعبير** بعدما أيقنوا تماما بأن المجالس المنتخبة والنقابات وحتى الأحزاب المعارضة لا تمثل الشعب وإدراكهم مولاتها للسلطة، حيث تم الاستبعاد التام للرؤى التي تقترحها الفئات الشبابية والتجاهل الكامل لمطالب الشعب، ثم أن لجوؤهم للفايسبوك واليوتيوب للتعبير عن غضبهم غيَّر موازين تشكُل الرأي العام، فكان تأثير التعرض إلى المحتوى الرقمي يعاكس ديناميكية دوامة الصمت والذي أدى إلى توسع دائرة التعبير وتزايد الإجماع الوطني على ضرورة إزاحة نظام الفساد وتغير الشعور بالخوف من العزلة إلى الشعور الجماعي بالمسؤولية.

وأتاح هذا الفضاء الافتراضي فرصة **الاختلاف الايديولوجي مع السلطة** بعدما كانت طبيعة البيئة السياسية في الفضاء العمومي تعرف غياباً للثقافة الديمقراطية في التعامل مع الأفكار المخالفة للرأي الموالي للنظام والمهيمن داخل المجتمع الجزائري، بدءاً من إثبات الناشطين والمدونين إمكانية التعبير عن ما يناهض سياسية السلطة وأن الأمر متاح لجميع الأفراد، أضحى للمواطن الجرأة على معارضة الحكم الديكتاتوري بكل ثقة والذي طالب محاسبة رؤوس الفساد الذين كان من المحظور ذكر أسماءهم والسخرية منهم دون خوف.

التنشئة السياسية التي أتاحها المؤثرين والناشطين أسهمت في زيادة نسبة **المشاركة في النشاط السياسي** والحراك الشعبي جسد تلك التعبئة السياسية الرقمية رغم أن الرغبة في الخروج للتظاهر في العالم الحقيقي لم تأتي عبثاً فهي نتاج للضغط المتراكم الذي تعرض له الشعب الجزائري لعقدين من الزمن، فالوسائط التواصلية ساهمت بفعالية في دفع عجلة الحركات الاجتماعية سواء من خلال التحريض على الانتفاض أو تهيئة الأفراد للانتقال لمرحلة التغيير الجذري، وكذلك هذه التقنية أسهمت في تنظيم وتأطير الاحتجاج وبث روح المسؤولية وتفعيل الروابط الاتصالية المبنية على وعي الأفراد.

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة التطبيقية إلى مجموعة من النتائج:

1. تعتبر الوسائط الرقمية فضاءً حراً للتعبير تجمع بين الفئات المجتمعية المتنوعة والتي تشترك الميولات السياسية حيث أتاحت لهم هذه الوسائط متنفسا للتذمر من الأحوال السياسية التي عانى منها الشعب مطولاً، وتم عبرها الكشف عن ملفات الفساد التي أزالت الغطاء عن أعين الكثير حيث كان موضوع القوى غير الدستورية وتدهور الحالة المعيشية من المواضيع التي أدت إلى تفاقم الاحتقان الشعبي.

2. لجأ الفاعلون في عملية الترشيد الاتصالي إلى الفضاء الافتراضي في تكوين منصات للنقاش والحوار مع الأفراد وممارسة النشاط التعبوي السياسي في ظل عدم إحكام السلطة الرقابة على هذا الفضاء، وباستغلال أشكال التفاعل المختلفة التي تتيحها التقنية وقد كان حيز التعليقات الإطار المثالي في توسيع الرؤى وتصحيح المفاهيم السياسية.

3. أسهمت الوسائط الرقمية في إضفاء نوع من التحضر إلى قضية الشعب الجزائري وذلك بتوحيد المطالب والاتفاق على بنود أخلاقية في سير عملية الانتفاض وتداولها وتطبيقها في كافة أنحاء الوطن، وأتاحت الفرصة للمواطن في تحمل مسؤولية تنظيم وتأطير الانتفاضات بكل سلمية وعقلانية أظهر من خلالها الجميع مستوى الوعي الكافي للانتقال إلى دولة معاصرة.

4. اتسم الناشطون والمدونون بالمصداقية والثقة بالنسبة للأفراد مقارنة بوسائل الإعلام الجماهيرية التي غيَّبت الثورة الشعبية عن أخبارها، ما جعل دورها يتراجع بصفة كبيرة ومع الاعتماد على الشبكات الاجتماعية في نقل الحدث كإعلام بديل ضمت مطالب الشعب استقلالية الصحافة وحرية التعبير.

5. تجسدت أهم مظاهر الوعي الحضاري في البيئة الرقمية من خلال تداول الحقائق حول رؤوس الفساد والدعوة إلى محاسبتهم أو التأكيد على ضرورة توحيد صوت الشعب وتجنب ما

قد يفرق بين الأفراد سواء باستخدام الألفاظ الدالة على الجهوية والتحريض على أعمال العنف والتشديد على ضرورة الالتزام بالسلمية التامة في التعامل مع الآخر وفي التظاهر.

وبعد دراسة وتحليل المحتوى الرقمي محل الدراسة وبالاستناد على النظريات المؤطرة نتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تمكنا من إثبات صحة الفرضيات المطروحة كالآتي:

– تقبل الدراسة الفرض القائل: "**تمكن الوسائط الرقمية الأفراد الذين لم تكن لديهم القدرة على التعبير عن رأيهم من صنع قاعدة جماهرية يستطيعون من خلالها التأثير على عدد من الجماهير وعلى إدراكهم للمحتويات السياسية**"، حيث أن عددًا من الأفراد الناشطين في الشبكات الاجتماعية هم الذين لم يجدوا فرصة التعبير في الفضاء العمومي للتضييق الذي تفرضه السلطة على حرية التعبير وتعارضهم مع توجهاتها، فاستغلوا الفضاء الافتراضي في نشر أفكارهم السياسية وممارسة نشاطهم التعبوي.

– تقبل الدراسة الفرض القائل: "**تشكل عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي عبر البيئة الرقمية علامة من علامات التحديث والتحضر نظرا لازدياد المشاركات السياسية الناضجة**"، فمن خلال المحتوى الرقمي محل الدراسة اتضحت العلاقة الطردية بين الترشيد الاتصالي والتحضر حيث أنه كلما زادت المشاركة السياسية للأفراد والنضج الذي يبُثه الترشيد زاد مقدار التحضر الذي التمسناه من خلال الحركية الجماعية السلمية والمحتوى السياسي والعالي المستوى المتداول.

– تقبل الدراسة الفرض القائل: "**تعتبر المنصات الرقمية بديلاً لوسائل الاعلام في تداول المعلومات بين الأفراد وأداة أساسية في تشكيل الرأي العام بعيدا عن التعتيم الاعلامي الذي تمارسه المؤسسات الاعلامية**"، حيث وجدنا أن هذه المنصات أتاحت فرصة الكشف عن ما كان مغيب في وسائل الإعلام الجماهيرية، بالإضافة كان تداول الأحداث في الشبكات الاجتماعية هائلاً بالشكل الذي سمح بتخطي الإعلام بشكل نهائي في تكوين رأي الأغلبية.

– ترفض الدراسة الفرض القائل: "**تعد خصوصيات الهوية التي تقدمها الوسائط الرقمية وإمكانية صناعة المحتوى أهم العوامل التي تدفع بالجماهير للمشاركة في الفعل السياسي الشبكي**"، كان السبب الرئيسي الذي دفعهم للمشاركة السياسية الحالة الاجتماعية المزرية التي تعايش معها الأفراد وتعطشهم للتعبير فتم استغلال الوسائط الرقمية في ذلك كونها لا تخضع لسيطرة السلطة كأهم عامل ودون مراعاة الكشف عن هوياتهم الحقيقية.

خاتمة:

يعتبر بحثنا عموماً تأكيد على الوقعة الهامة التي أحدثتها الوسائط الرقمية في مجال الإعلام والاتصال والتغيرات التي أحدثتها على مستوى عناصر العملية الاتصالية والمنظومة الاجتماعية، وخصوصا في مجال الرأي العام والمشاركة السياسية فقد فتحت هذه الوسائط للأفراد الذين يخشون التعبير العلني عن آراءهم المخالفة لرأي الإعلام الجماهيري وتوجهات النظام فرصة تخطي هذا الموقف وتحرير المواضيع السياسية حسب ما يلائم وجهة نظرهم ودون الخوف من أي قيود، ما جذب ذلك العديد من الأفراد الآخرين إلى الاهتمام بالوسط السياسي ولكن في فضاء افتراضي.

وحققت هذه المشاركات تثقيفاً للكثير بحيث أصبح بإمكان أي كان الانخراط في النقاش والحوار السياسي مع من لهم القدرة على نمذجة السلوكيات الاتصالية سواء ناشطٍ سياسي أو إعلامي أو أستاذ وغيره من الفاعلين الذين استطاعوا تنوير العقول وإيضاح الرؤى والسبيل المفترض اتباعه لتجاوز أزمة الفساد، والذي يتمثل أساساً في مدى وعي الفرد بالأوضاع السياسية والاجتماعية المحيطة به.

ويجدر القول أن للبيئة الرقمية آفاق بحثية واسعة فقد تشكلت فيها العديد من الظواهر التي تحتاج الدراسة خصوصاً فيما يتعلق بمناخ تشكل الرأي العام داخل الفضاء الرقمي، فالمجتمع الشبكي يكتنفه الغموض مع الهويات الافتراضية العديدة التي قد يمتلكها شخص واحد واقعياً، وتأثيرات المحتوى الرقمي على الأفراد وهل توجد دوامة صمت افتراضية أم تم فعلاً تخطي الخوف من العزلة كلياً.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

I. الكتب:

1.إبراهيم علي عبد الرزاق، الجوهري عبد الهادي أحمد: **المدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002.

2.أبو النصر مدحت محمد: **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**، المجموعة العربية للتدريب، مصر، 2017.

3.أبو نوار حمدي، أبو نوار حسن: **يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل**، دار التنوير، بيروت، لبنان، 2012.

4.بن سعود البشر محمد: **نظريات التأثير الإعلامي**، ط1، دار العبيكان، الرياض، السعودية، 2014.

5.بوسقيمة سليم: **الثقافة السياسية ودور الاعلام في تنميتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، مارس2015، جامعة قسنطينة2، الجزائر.

6.بومنير كمال: **النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010.

7.تمار يوسف: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين**، ط1، طاكسيج-كوم، الجزائر، 2007.

8.حمادة عمار: **الوعي والتحليل السياسي**، ط1، دار الهادي، بيروت، لبنان، 2005.

9.حمداني الوناس: **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، ديسمبر 2017، الجزائر.

10. الخطيب أحمد: **منهج البحث العلمي بين الاتباع والابداع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2009.

11. خمش مجد الدين: **العولمة وتأثيراتها في المجتمع العربي**، دار المجدلاوي، الأردن، عمان، 2003.

12. الدليمي إياد هلال: **نظام الاتصال والإعلام الدولي**، ط1، دار النهضة العربية، 2013.
13. الدليمي عبد الرزاق: **نظريات الاتصال في القرن الواحد و العشرين**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2016 .
14. السماسيري محمود يوسف: **فلسفات معاصرة: في ضوء المنظور الإسلامي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2008.
15. سينجر بيتر: **هيجل "مقدمة قصيرة جدا"**، تر: محمد إبراهيم السيد، ط1، مؤسسة هنداوي، مصر، 2015.
16. شدان يعقوب خليل أبو يعقوب: **أثر مواقع التواصل الاجتماعي على الوعي السياسي بالقضية الفلسطينية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015 .
17. عاطف العبد عدلي، عاطف العبد نهى: **الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، دار الفكر العربي، 2007.
18. عبد الحميد محمد: **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.
19. عبد الحميد محمد: **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000.
20. عبد الفتاح علي: **الإعلام الدبلوماسي والسياسي**، دار اليازوري، عمان،2014.
21. العبد الله مي: **البحث في علوم الاعلام و الاتصال**،ط1، دار النهضة العربي، بيروت، لبنان، 2010.
22. العلاق بشير: **نظريات الاتصال**، دار اليازوري، الاردن، 2011 .
23. علي ليلة: **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع: قضايا التحديث والتنمية المستدامة**، المكتبة الأنجلومصرية، مصر.
24. الغدامي عبد الله: **الثقافة التلفزيونية سقوط النخبة وبروز الشعب**,ط2.الدار البيضاء, المركز الثقافي العربي,2005.

25. الغزالي الحرب أسامة: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، 1987.

26. فؤاد باشا أحمد: **بحوث ومراجعات في ترشيد الفكر العلمي**، دار نيو بوك، القاهرة، مصر، 2017.

27. كريشان عبد الله: **أثر الثورة المعلوماتية الاعلامية في نشر الوعي السياسي**، دار الجنان، عمان، 2015.

28. لونغ بول ، وال تيم: **الدراسات الاعلامية: الاعلام وأثره على الجمهور**، تر: هدى عمر عبد الرحيم، نرمين عادل عبد الرحمان، ط1، دار المجموعة العربية، القاهرة، مصر، 2017.

29. محمد الزيادات حورية: **تقوية مهارات الاتصال و تحسين مفهوم الذات**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2015.

30. محمد العبيدي آلاء، محمد العبيدي جاسم: **طرق البحث العلمي**، دار ديبونو، عمان، الأردن، 2010.

31. محمد عبد المجيد حنان: **التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث**، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، 2011.

32. محمود الحسن عيسى: **الإعلام والتنمية**، ط1، دار الزهران، عمان، 2009.

33. مدحت محمد ياسمين، أبو النصر مدحت: **التنمية المستدامة: مفهومها-أبعادها-مؤشراتها**، المجموعة العربية، جامعة حلوان، مصر، 2017.

34. المسيري عبد الوهاب: **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، دار الشروق، ج 2، مصر، 2002.

35. المشهداني سعد سلمان: **مناهج البحث العلمي**، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2007.

36. مصدق حسن: **النظرية النقدية التواصلية**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

37. المكي هشام: **الاتصال الجماهيري وسؤال القيم، دراسة في نظريات الاتصال الجماهيري المؤسسة،** ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016.

38. نصر حسني محمد: **نظريات الاعلام،** ط1 ،الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2015 .

39. هابرماس يورغن: **اتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة**، تر: عمر مهيبل، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010.

40. هلال المزاهرة منال: **نظريات الاتصال،** ط2، دار المسيرة، عمان، 2018.

II. المقالات العلمية:

1. بخيت محمد درويش: **تقييم الأدوار السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية مؤشرات ونموذج مقترح**، دورية إعلام الشرق الأوسط، العدد التاسع، 2013.

2. برقوق سالم، رمضان زبيري: **الإعلام التنموي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة دراسات، العدد 2، جامعة قسنطينة.

3. بكيس نور الدين: **الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد7 أغسطس 2020، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية.

4. بلحاج صالح: **مسألة الرشادة في تحليل السياسات العامة**، العدد 11، ديسمبر 2018، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر 03 .

5. بن عمرة بلقاسم أمين: **الفضاء العمومي والحيز السيبراني**، المسارات السوسيو–تقنية للاستيعاب والتشظي، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الخامس، نوفمبر2018، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.

6. بن ورقلة نادية، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد05، جامعة الجلفة، الجزائر.

7. بوخرباش مولود، يحة عيسى: **تأثير البيئة الرقمية على مكونات الاستراتيجية التسويقية**، مخبر الاصلاحات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2019.

8. تنيو فاطمة الزهراء: **أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة ؟** العدد 04، أكتوبر 2018، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

9. حجال صادق: **إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجا**، 28 نوفمبر 2019، مركز الجزيرة للدراسات الإعلامية.

10. حميدو كمال: **الاعلام الاجتماعي وتحولات البيئة الاتصالية العربية الجديدة**، 06 مارس 2018، مركز الجزيرة للدراسات الاعلامية.

11. الحيدري عبد الله الزين: **الميديا الاجتماعية: المصانع الجديدة للرأي العام** ، 25 جانفي 2017 ، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية.

12. الدبيسي عبد الكريم علي والطاهات زهير ياسين: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد1، 2013.

13. رابح لعروسي: **الخلفية التاريخية للبعد التعددي للظاهرة الحزبية في الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد08، ديسمبر 2017، الجزائر.

14. زرن جمال: **الإعلام الجديد والإعلام العربي: أية علاقة؟**، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد04، العدد 09-10، 2017، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

15. الزياني عثمان: **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات الاعلامية، 21 أفريل 2015.

16. السعيد بومعيزة: **التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 09، جمعة الجزائر 03.

17. سعيدي طارق: **قيادة الرأي العام: طرق القياس والأدوار الجديدة في مواقع الشبكات الاجتماعية**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد10، جانفي2017، جامعة باتنة، الجزائر.

18. سلطان جهينة: **قضية التحديث، في ضوء الاتجاهات المعاصرة علم الاجتماع،** حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الأول 1979، جامعة قطر.

19. سلمان حسام: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين ثورات الربيع العربي نموذجا،** مجلة دراسات استراتيجية، العدد21، جامعة الجزائر 03.

20. الشامي عبد الرحمان: **استخدامات قادة الرأي الخليجي لشبكات التواصل الاجتماعي،** مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية، 16نوفمبر2017.

21. طلب فاضل مشتاق: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام المحلي،** مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 12.

22. عبد العالي محمد هدى مصطفى: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الاجتماعي و السياسي،** مجلة منصورة للعلوم الاجتماعية والاقتصاد الزراعي، العدد 04، 2014، جامعة منصورة.

23. عبد الله أحمد هالة: **دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب،** كلية الإعلام، جامعة أم درمان الإسلامية.

24. غاليسو رونيه: **الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب،** تر: محمد غالم، محمد داود، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية.

25. فريجات نسيبة، سبتي رشيدة: **الاعلام وتعزيز قضايا التنمية المستدامة،** مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 03، ديسمبر 2013، جامعة الوادي.

26. قاوقو حجية: **الفضاء العمومي الالكتروني والتعبئة السياسية الذكية،** مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد02، مارس 2017، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

27. قرة عائشة، رغيس إيناس: **الخدمة العمومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي،** مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الخامس، نوفمبر2018، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.

28. قسايسية إلياس، ركاش جهيدة: **إشكالية التنمية السياسية في الجزائر بين مقتضيات المراحل الانتقالية والحاجة لترشيد الحكم**. المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2016، مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

29. كرايس الجيلالي وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في حراك 22 فبراير – الفايسبوك من التنظير والتأطير الى المرافقة و الاستشراف–**، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 08، أغسطس 2019 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

30. كمال حميدو: **التواصل الاجتماعي والنشاط السياسي المواطن في الحراك الجزائري من دوامة الصمت إلى دوامة التعبير**، مجلة الجزيرة للدراسات الاعلامية 10 أكتوبر 2019.

31. لبصير فطيمة: **الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، جوان 2017، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة، الجزائر.

32. لبيد عماد: **الاعلام الجديد والآفاق الجديدة للتعبئة السياسية والممارسة الديمقراطية**، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، العدد 06، جوان 2018، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر.

33. لوصيف سعيد ، بلعموري نعيم: **محددات التعبير العلني عن الرأي : محاولة لاختبار نظرية دوامة الصمت في السياق الجزائري**، مجلة بحوث العلاقات العامة، الجمعية المصرية للعلاقات العامة.

34. مجّلي أبو ديّة عبير، خورشيد كامل مراد: **الوظيفة السياسية لمنصات شبكات التواصل الاجتماعي: الحراك السياسي العربي أنموذجاً**، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، القاهرة، 2017.

35. نايت سعيدي إلهام: **الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي** ، العدد 24، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

36. هواري حمزة: **مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 20، سبتمبر 2015، جامعة الجزائر 03.

37. الهواري شيماء ، محمود محمد أحمد: **مستويات تفاعل طلبة الجامعة مع اعتداءات مسجدي نيوزيلاندا عبر مواقع التواصل الاجتماعي**، مجلة الدراسات الاعلامية، العدد الثامن، أوت2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

III. المذكرات:

1. بن عيسى خيرة: **متابعة البرامج السياسية في القنوات الخاصة ودورها في تنمية الوعي السياسي**، (مذكرة ماستر: وسائل الاعلام والاتصال)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017-2018.
2. بن قفة سعاد: **المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري، (أُطروحة دكتوراه: علم اجتماع التنمية)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
3. بوشوارب زينة، جباري وفاء: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في نشر الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين**، (مذكرة الماستر: اتصال وعلاقات عامة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
4. بوغازي فتيحة: **صحافة المواطن والرأي العام دراسة من منظور دوامة الصمت**، (اطروحة دكتوراه: علوم الاعلام والاتصال)، قسم علوم الإعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر3. 2018-2017.
5. بومعيزة السعيد: **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب**، (اطروحة دكتوراه: علوم الاعلام و الاتصال)، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006.
6. جيدور حاج بشير ، **وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي**، (أُطروحة دكتوراه: تنظيمات سياسية وإدارية)، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
7. زرواق خديجة: **العقلانية التواصلية هابرماس أنموذجاً**، (مذكرة الماستر: تخصص الفلسفة)، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.

8. شرايرية طارق وآخرون: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، (مذكرة الماستر: اتصال وعلاقات عامة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2016-2017.

9. قادري حنين: **أهمية التخطيط في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وحدة ورقلة، مذكرة شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة ورقلة، 2012.

10. كامل اسماعيل حنان: **دور المواطن الصحفي في الحراك السوري من وجهة نظر قادة الرأي الاعلامي العربي**، الأردن والكويت ومصر نموذجا، (رسالة ماجستير: تخصص اعلام)، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

11. لامية طالة: **أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تطوير حرية التعبير عن الراي في الجزائر**، (اطروحة دكتوراه: الاتصال السياسي)، قسم الاعلام، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر03، 2015.

12. ليلى عبد المالك أبو ربيع: **سمات الشخصية القيادية البارزة لدى النخبة السياسية الفلسطينية**، (مذكرة الماجستير: إدارة الدولة والحكم الرشيد)، جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، 2016.

13. مرواني محمد: **أثر وسائل الإعلام التقليدية على الشباب الجامعي في ظل وسائط الميديا الجديدة**، (أُطروحة الدكتوراه: علم اجتماع الاتصال)، قسم علم الاجتماع، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2019.

14. نرجس شايبي وآخرون، **شبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تشكيل الرأي العام الجزائري**، (مذكرة الماستر: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمع)، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

IV. المواقع الالكترونية:

1. البطل سفيان: **التواصل والأخلاق في فلسفة يورغن هابرماس**، 02 أبريل 2020، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

التواصل-والأخلاق-في-فلسفة-يورغن-https://www.mominoun.com/articles
هابرماس-

2. ثنيو نور الدين: **الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**.
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aa2-4bed-aa70-3f3d6dbfbdb1

3. خالدي عادل: **كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في حراك الجزائر**، مجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، بتاريخ 2020/07/10، سا: 11:06.
https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/669

4. لهوازي محمد: **الفيس بوك لايف.. سلاح الحراك ضد التعتيم**، بوابة الشروق، بتاريخ 2020/07/10، سا: 22:30.
الفيسبوك-لايف-سلاح-الحراك-ضد-التعتيمhttps://www.echoroukonline.com/

- **باللغة الأجنبية:**

1. Ajiboye Esther: **Ideological Discourse Analysis of Functions of Feedback Comments on Online Reports**, Covenant Journal of Languages Studies, Vol.1, No.2, December, 2013, Covenant University, Ota, Nigeria.
2. Barresi Mariana: **Analysis of Daniel Lerner's Theory of Communication & Development**, Requirement for the BU Course, Fall 1989.
3. Dietram A. Scheufele: Patricia Moy, **Twenty-Five Years of The Spiral of Silence: A Conceptual Review & Empirical Outlook**, International Journal of Public Opinion Research, Vol 12, No.1
4. Karimi Ali: **Review of the productioction of modernization by Hemant Shah**, Canadian journal of communication, Vol 39, 2014.

5. Pablo Porten-Chée, Christiane Eliders: **Spiral of Silence Online : How Online Communition Affects Opinion Climate Perception & Opinion expression Regarding The Climate Change Debate**, Studies in Communication Sciences, Vol 15, Issue 1, 2015.

6. Shah Hemant: **The Production of Modernization: Daniel lerner, Mass Media, and The Passing of Traditional Society**, Temple University Press, Philadelphia, 2011.

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يبين تكرار ونسب فئة اللغة المستخدمة	104
02	يبين تكرار ونسب فئة الأنواع التعبيرية	105
03	يبين تكرار والنسب المئوية لفئة الوسائط الرقمية	108
04	يوضح التكرار والنسب المئوية لفئة أشكال التفاعل	109
05	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع السياسية	111
06	يوضح التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الأمنية	113
07	يوضح التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الانسانية	114
08	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المواضيع الاجتماعية	116
09	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الفاعلين	117
10	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة القيم	119
11	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الأهداف	121
12	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى	123
13	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة المصدر	124
14	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة أسلوب تناول الموضوع	125
15	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة آليات الترشيد	127
16	يمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة النضج السياسي	129

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج يفسر آلية عمل دوامة التعبير بتأثير من الشبكات الاجتماعية في حالة الاضطرابات السياسية	44
02	نموذج يوضح عملية التغير الاجتماعي حسب نظرية التحديث	54
03	أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة اللغة المستخدمة	104
04	أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة الأنواع التعبيرية	105
05	أعمدة بيانية لنسب فئة الوسائط الرقمية	108
06	أعمدة بيانية لنسب فئة أشكال التفاعل	109
07	يمثل أعمدة بيانية لنسب فئة المواضيع السياسية	111
08	شكل بياني يوضح التكرارات لفئة المواضيع الأمنية	113
09	أعمدة بيانية تمثل النسب المئوية لفئة المواضيع الانسانية	114
10	أعمدة بيانية تمثل تكرارات فئة المواضيع الاجتماعية	116
11	يمثل النسب المئوية لفئة الفاعلين	117
12	شكل بياني يمثل تكرارات فئة القيم	120
13	شكل بياني للنسب المئوية لفئة الأهداف	121
14	شكل بياني يمثل النسب المئوية لفئة الجمهور المتفاعل مع المحتوى	123
15	دائرة نسبية تمثل النسب المئوية لفئة المصدر	124
16	دائرة نسبية تمثل التكرارات والنسب المئوية لفئة أسلوب تناول الموضوع	125

17	شكل بياني لتكرارات فئة آليات الترشيد	127
18	أعمدة بيانية للنسب المئوية لفئة النضج السياسي	129

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة علوم الاعلام والاتصال

عنوان الموضوع

دليل التعريفات الاجرائية لاستمارة تحليل المضمون لموضوع

الترشيد الاتصالي للوعي الجماهيري السياسي في البيئة الرقمية

من دوامة الصمت إلى اجتياز المجتمع الجماهيري

دراسة تحليلية لعينة من صفحات نشطاء عبر الوسائط الرقمية

في إطار انجاز مذكرة الماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة، نضع أمام أيديكم دليل التعريفات الاجرائية لاستمارة تحليل المضمون، لعينة تتمثل في منشورات رقمية عبر الشبكات الاجتماعية لمجموعة من الناشطين في فترة الاحتجاجات الشعبية الجزائرية الفارطة، لذا نطلب من حظرتكم اعانتنا بالقيام بالآتي:

1- وضع علامة 0 أمام التعريف الذي ترونه مناسباً لمعناه في مضمون العينة.

2- وضع علامة Z أمام التعريف الذي ترونه بحاجة إلى تعديل.

3- وضع علامة X أمام التعريف الذي ترونه غير صحيح.

وإذا رأيتم أن هناك ملاحظات لابد من تدوينها، فالرجاء القيام بذلك في المكان المناسب لها أمام كل تعريف وشكراً.

اعداد الطالبتين: **تحت اشراف:**

بوراس نجلاء د/ هشام عبادة

غضبان مروى

إشكالية الدراسة :

إن الافرازات المتعددة للثورة الاتصالية التقنية، خلقت عالما افتراضيا موازيا للعالم الحقيقي يعيش فيه الإنسان تجربة اتصالية جديدة تماما وغير مسبوقة، لاشك في أن هذا التحول الهائل في تقنيات الإعلام والاتصال وانتشارها الواسع قد تغلغل بسرعة في نسيج الحياة لقطاع كبير ومتزايد من الأفراد، كما أنه فتح آفاقا جديدة وأحدث تغييرات سريعة وعميقة في الوقت ذاته في مناحي الحياة المختلفة.

فالحديث عن التعبير اليوم لم يعد مرتبط بفئات معينة في منصات الوسائل الاعلامية الجماهيرية، أو بفضاء تقليدي ذو خصائص اجتماعية محددة لا يسمح الا لتلك الفئات بالمشاركة، و لكن هو متاح لكل الأفراد دون المراعاة للفوارق الثقافية من خلال البيئة الرقمية ودون أي قيود على حرية مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، إذ يمكن القول أن البيئة الرقمية استطاعت تغيير فكرة الخوف من العزلة في مرحلة ما، كما أتاحت الفرصة للتعبير العلني وسط مجال افتراضي يتميز بالتوجه الاجتماعي للأفراد نحو القضايا المحيطة بهم.

ثم إن هذه البيئة التفاعلية توفر للجماهير حقل تجاذب يتكون بسير عمليات تواصلية ديناميكية، يتم فيها تدفق المعلومات بصورة هائلة في وقت وجيز، وعكس وسائل الاعلام التقليدية لها خصائص انتقائية تسمح للأفراد بتكييف الرسائل واختيار متابعتها حسب توافقات تشاركية مشكلة بذلك بيئة اعلامية جديدة .

وهذا التطور التكنولوجي الحاصل كان كفيلا بتغيير مدركات الافراد وتأسيس ممارسات جديدة حيث تحولت الشبكات الاجتماعية الى أدوات للفعل السياسي، يتمكن الأفراد فيها من تناول قضايا مشحونة تكثر الخلافات حولها دون الشعور بالتهديد أو الخوف من العزلة و صنع فضاء نموذجي يتناسب مع التنوع الفكري للمجتمع.

فأضحت المنصات الرقمية منبرا لتغيير الايديولوجيات وتحريك الجماهير وذلك عن طريق آليات وميكانيزمات يستطيع الأفراد الناشطين من خلالها إنتاج الخطاب السياسي في قالب يتناسب مع خصائص البيئة الرقمية والترويج له بكفاءة اتصالية، فالمواطن البسيط اتيح له البحث حول ما يتبادر الى ذهنه تجاه القلق الاجتماعي الذي ينتاب محيطه، وبذلك خلقت لديه وحدة الشعور بالدفاع عن الصالح العام كجزء من إعادة التأهيل السياسي.

ففي وقت كان الوعي السياسي لدى المجتمعات في انحصار بين مخاطر المحاسبة الأمنية والاجتماعية، لأنه مرتبط بمدى التعبير الديمقراطي الذي تتيحه السلطة للأفراد، فالفضاء العمومي المرتبط بالنظام الاجتماعي العام يمكن أن تحد فيه الحكومة كل ما تعتبره تجاوزات والتي من شأنها أن تغير أو تنتقد ركنا من أركان النظام الحاكم، في ظل غياب المعلومة التي يريدها الجمهور من طرف وسائل التنشئة السياسية الرئيسية، أي وسائل الاعلام التقليدية التي لم تعد مجرد وسيلة إخبار وتوجيه، ولكن باتت تفرز استفزازات لم يعد يتقبلها المجتمع.

وفي ارتباط للسياق السياسي العام والميديا الجديدة أصبح الحديث عن التمكين السياسي ممكنا، وتفعيل المسؤولية المواطنية دون مراعاة أي ضوابط أو تأطير مؤسساتي حكومي للمحتوى، فكل التقنيات الوسائطية هي وسائل اتصالية للتعبير الحر، مرنة متاحة للمستخدم الذي يرى أن بإمكانه تقمص الأدوار القيادية، أو باستطاعته ابتكار المحتوى المناسب، يمكنه من خلالها أن يؤدي واجبه في ترشيد، تنوير وتغيير الأفكار النمطية التي تم تثبيتها من طرف وسائل الاعلام والأحزاب السياسية، حيث أن الفرد ينتقل من مرحلة الاهتمام إلى مرحلة الممارسة والشعور بالاقتدار السياسي.

ثم بما أن الترشيد الاتصالي آلية أُتيحت للأفراد بعد أن فتحت الثورة الاتصالية أبواب التفاعل السياسي، فالجماهير أصبحت تدرك الحقيقة، وتشكل لديها نوع من المعرفة السياسية الكاملة بعيدا عن التضليل والأغلاط المألوفة والشائعة في الوسائل الاعلامية، وذلك من خلال المضامين التي يصنعها الأطراف الفاعلون في عملية الترشيد الاتصالي، حيث أضحت لهم القدرة على التحكم في المعلومة وقولبتها بشكل يؤثر على الوعي الجماهيري، فيشعر الجمهور أن المعرفة أُنتجت منهم و إليهم لذلك يكون تأثير هذا المحتوى بنفس تأثير ما كانت تبثه وسائل الاعلام، فكلما زاد الترشيد الاتصالي في المنصات الاجتماعية زاد الوعي السياسي لدى الجماهير، في حين أن انخفاضه قد يؤدي الى الالتفات الى أمور أخرى متعددة الاهتمامات نظرا لتشعب وتراكم المواضيع في هذه المنصات.

فالمشاركة السياسية الحديثة ماهي إلا دلالة عن نضج الوعي والتحرر من الهامشية، حيث أصبح الرفض متاحا في البيئة الرقمية وكذا كسر دوامة الصمت، تغيير مناخ الرأي السائد، ومن ثم تعبئة الجماهير كمحاولة للانتقال الديمقراطي وتحقيق التحديث، وهذا ما التمسناه في الدول العربية من خلال

الربيع العربي 2011، وما هو حاصل للمشهد السياسي الحالي في الجزائر، ومدى التحكم في سير الانتفاضات الجماهيرية وفي محاولات احداث التغيير الجذري في النظام .

ومن خلال ما سبق نطرح الاشكال التالي :

- **كيف يمكن تفعيل ترشيد الاتصال السياسي لدى الجماهير من خلال الوسائط الرقمية ؟**

فرضيات الدراسة:

- تمكن الوسائط الرقمية الأفراد الذين لم تكن لديهم القدرة على التعبير عن رأيهم من صنع قاعدة جماهرية يستطيعون من خلالها التأثير على عدد من الجماهير وعلى إدراكهم للمحتويات السياسية .

- تشكل عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي عبر البيئة الرقمية علامة من علامات التحديث والتحضر نظرا لازدياد المشاركات السياسية الناضجة .

- تعتبر المنصات الرقمية بديلا لوسائل الاعلام في تداول المعلومات بين الأفراد وأداة أساسية في تشكيل الرأي العام بعيدا عن التعتيم الاعلامي الذي تمارسه المؤسسات الاعلامية .

- تعد الخصوصيات التي تقدمها الوسائط الرقمية وإمكانية صناعة المحتوى أهم العوامل التي تدفع بالجماهير للمشاركة في الفعل السياسي الشبكي .

أهداف الدراسة :

- تحديد آليات الترشيد الاتصالي ومظاهر تداوله في الوسائط الرقمية، كذا تأثيره على الوعي الجماهيري السياسي.
- الكشف عن أهم المؤشرات المعرفية التي كان من شأنها إعادة تشكيل الوعي السياسي من خلال الشبكات الاجتماعية كوسيط رئيسي.
- رصد مظاهر المشاركة السياسية الفعالة كممارسة اتصالية حرة في المنصات الرقمية والتي تعتبر محور أساسي في عملية التحديث في المجتمع.
- وضع فروض النظريات الموظفة في البحث في بيئة تفسيرية جديدة أي البيئة الرقمية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في بروز الدور الفعال الذي تؤديه البيئة الرقمية في تغيير المفاهيم المتعلقة بالتعبير السياسي الديمقراطي والتي تتطلب اعادة البحث فيها ودراستها في ظل هذه البيئة وبالتالي فإن النتائج التي سيتم التوصل إليها قد تكون بمثابة تحديث و تطوير للمفاهيم.

فالتفاعل الرقمي حول المجال السياسي علامة من علامات التحضر ونضج الفكر الجماهيري، لذلك تركز هذه الدراسة اظهار مكونات هذه العملية وتطوراتها في ظل الرقمنة وتبيان العلاقة التي تربط بين البيئة الاتصالية الجديدة، التعبير السياسي و التحديث.

أسباب اختيار الموضوع :

- ظهور عوامل اتصالية جديدة غيرت في منحى التعبير العلني السياسي وانخراط الأفراد في القضايا السياسية تحتاج الى الدراسة من أجل الكشف عنها .
- بروز آليات حديثة في بيئة اتصالية جديدة يستخدمها قادة الرأي في حشد الجمهور والتأثير على الوعي السياسي تتطلب الدراسة .
- ضرورة تطبيق النظريات الاعلامية محل الدراسة في البيئة الرقمية نظرا لسياق توالي الأحداث وتطور الوسائط الاتصالية من أجل تحديد صلاحيتها في هذه البيئة.

دليل التعريفات الاجرائية

∞ فئات الشكل

فئة اللغة المستخدمة: تتضمن هذه الفئة مجموعة اللغات المستخدمة في تداول المعلومات والقضايا عبر الصفحات التواصلية، والتي تتيح لنا معرفة أي لغة يتم اعتمادها أكثر للوصول الى الجماهير الرقمية، وتتمثل في اللغة العربية، اللغة الأجنبية والعامية.

فئة الأنواع التعبيرية: وهي الفئة التي تجمع بين القوالب الفنية الالكترونية التي يصب فيها صانعي المحتوى في البيئة الرقمية مضامينهم، وتتعدد هذه الأشكال ما بين الصور، الفيديو، الرموز التعبيرية، النص المنشور، الهاشتاغ والتعليقات لإيصال الأفكار بشكل أوضح للمتلقي.

فئة أشكال التفاعل: تمثل هذه الفئة مظاهر التفاعل من الإعجابات والتعليقات والمشاركات التي يتلقاها المنشور كتغذية راجعة مفادها تحديد ما إذا كان المحتوى قد حقق انشار واسع واهتمام كبير لدى الجمهور المستهدف منه، كذلك تتضمن الدردشة والنقاش في التعليقات بغرض الكشف عما اذا كان القائم بالاتصال حريص على مناقشة الافكار التي يطرحها المستخدمون كجزء من التفاعل حول القضايا المطروحة.

فئة الوسائط الرقمية: نقصد بها أنواع الوسائط التي تم اعتمادها في عملية الترشيد الاجتماعي والتي تصل بين الجماعات داخل الفضاء الافتراضي والمنتقاة في هذه الدراسة، وتتمثل في الفايسبوك، الانستغرام واليوتيوب، كونها من الوسائط الأكثر شعبية والتي تتيح وصول أكبر للمحتوى الرقمي المنشور.

∞ فئات المضمون

فئة الموضوع: وهي الفئة التي تضم مجموع القضايا المعالجة في إطار تحقيق الوعي السياسي الذي يمثل محور دراستنا، وتتضمن ما يلي:

- مواضيع سياسية: وهي المواضيع التي تم فيها تناول القضايا السياسية المتعلقة بفساد السلطة واشكالية المشاركة السياسية بالنسبة للمواطن وتشمل ما يلي :القوى غير الدستورية المتحكمة في البلاد/ الفساد السياسي الذي طال أجهزة الحكومة والأجهزة البيروقراطية/ الانتخابات الرئاسية والعهدة الخامسة/ المرحلة الانتقالية بعد إلغاء الانتخابات.
- مواضيع أمنية: نقصد بها المحتوى الاتصالي الذي يسلط الضوء أهم القضايا ذات البعد الأمني والمرتبطة بما قامت به الأجهزة الأمنية وقوات الجيش خلال فترة الاحتجاجات وتحوي: التحديات الأمنية/ تدخل المؤسسة العسكرية.
- مواضيع انسانية: وتتضمن المحتوى الذي تم فيه نشر مظاهر التضامن وسبل تحقيق السلمية في ظل مرحلة حرجة وخطرة تتسم بالاحتشاد ويندرج تحتها ما يلي: المحافظة على السلمية وأماكن التظاهر/ الوفاق بين الشعب والأمن/ خروج كل فئات المجتمع للتظاهر.

- مواضيع اجتماعية: ويقصد بها توحيد مطالب المستخدمين وهم المجتمع بحد ذاته، وذلك من خلال المنشورات التي تم تداولها حول: الوحدة والقضاء على الجهوية/ المطالبة بتحسين الاوضاع المعيشية.

فئة الفاعلين: وتمثل هذه الفئة الشخصيات والأطراف الفاعلة في حشد جمهور المستخدمين عبر الوسائط الرقمية، والذين تميزوا بقدرتهم على التأثير في الآخرين فيما يخص الترشيد والتوعية السياسية، وتشمل هذه الفئة: ناشطين سياسيين/ أشخاص معنويين/ مدونين/ اعلاميين / فنانين.

فئة القيم: وهي الفئة التي نكشف من خلالها ظهور الضوابط الاجتماعية في المحتوى والتي يمكن أن تؤثر في سلوك الأفراد وأفكارهم تجاه الموضوعات والقضايا المطروحة. وتم حصرها في :

– القيم الاجتماعية: وهي القيم التي تجمع بين أفراد المجتمع الواحد وتشجع روح الانتماء وهي: المواطنة والانتماء/ التكافل الاجتماعي .

– القيم الأخلاقية وهي القيم التي من المفترض أن يتحلى بها كل فرد أثناء التظاهر أو بعد مروره وهي: الاحترام المتبادل/ الاحتجاج بطريقة حضرية.

فئة الأهداف : وهي الفئة التي تتيح لنا معرفة الأهداف التي ركز عليها الناشطين والفاعلين من خلال منشوراتهم في الشبكات الاجتماعية .

– نمذجة وعي وسلوك الفرد: أي تحقيق الترشيد للفكر السياسي للأفراد.

– تغيير النظام السياسي : وهي الهدف الأساسي من التوعية الاتصالية السياسية للتخلص من النظام الفاسد.

– تحديث المنظومة الاجتماعية: أي الانتقال الشامل من منظومة الفساد والريع إلى الانفتاح الاجتماعي .

فئة مواقف الجمهور المتفاعل مع المحتوى : وتعبر هذه الفئة عن ردود الفعل الذي يتخذه المستخدمين كجمهور متلقي للمحتوى الرقمي وما إذا كان هذا الجمهور يتفق مع الأفكار المنشورة أو لا، أو يتخذ موقف الحياد باستخدام الأشكال التعبيرية المتنوعة.

فئة المصدر : تمكن هذه الفئة من الكشف عن نوعية المصادر التي يعتمدها الفاعلون في طرح محتواهم وتم حصر هذه الفئة في : وسيلة اعلامية / مصادر رسمية / مصادر غير رسمية. ☐

فئة أسلوب تناول الموضوع : وتتضمن هذه الفئة الأساليب المختلفة التي تم اعتمادها في طرح المحتوى الرقمي والتي تساهم في الكشف عن أسلوب التناول والمعالجة الأقرب في الوصول إلى جماهير المستخدمين، والتي تنوعت بين: الأسلوب الخبري/ التحليلي/ العاطفي/ الساخر. ☐

فئة آليات الترشيد: وهي الفئة التي نكشف عبرها تمثلات الترشيد والتوعية، والتقنيات التعبيرية والمقاصد التي يحقق من خلالها الفاعلون الوعي السياسي في محتواهم، وذلك من خلال البحث في: ☐

– ترسيخ فكرة الاصلاح والتغيير: أي تنوير الجماهير ومحاولة توحيد فكر التغيير عبر نشر الحقائق الهامة. ☐

– التهيئة الفكرية اللازمة للأفراد: وذلك من خلال توعية الأفراد وافهامهم بدورهم في تلك الظروف وواجباتهم الاجتماعية والسياسية. ☐

– الاشراف على منصات للمناقشات السياسية: وذلك لتشجيع تبادل الآراء من أجل تصحيح الأفكار المغلوطة وتفعيل استراتيجيات الاتصال السياسي. ☐

– تعزيز بناء المواقف السياسية: أي التعبئة السياسية وخلق الفكر السياسي لدى المواطن، وتدعيمه للتشبث بأفكاره السياسية وتقويتها من خلال الأدلة والحوار. ☐

فئة النضج السياسي : وهذه الفئة التي تتعلق بالمؤشرات الدالة على نضج الوعي وتكشف عن مدى فعالية منشورات الفاعلين في دفع الأفراد المتلقين إلى المشاركة السياسية وتمكنهم من تشخيص الأوضاع السياسية بفكر ناضج، من خلال: ☐

– التقدير الواعي للأوضاع السياسية والاجتماعية: تبني مفاهيم جديدة حول سيرورة النظام الذي يحكم المجتمع بنظرة وعي. ☐

– المشاركة في النشاط السياسي: التفات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني حول الأنشطة السياسية. ☐

– كسر حاجز الخوف من التعبير: التخلص من قيود التعبير وكسر حاجز الصمت. ☐

– الاختلاف الايديولوجي مع السلطة: السماح لكل الأفراد المشاركين في عملية الترشيد بالتصريح عن ميولهم السياسي غير المتوافق مع ما تراه السلطة. ☐

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان .....

إهداء.....

ملخص الدراسة.....

مقدمة .....

الإطار المنهجي.....

إشكالية الدراسة..... 5

فرضيات الدراسة 7

أسباب اختيار الموضوع..... 9

أهداف الدراسة..... 9

أهمية الدراسة..... 9

مفاهيم الدراسة.....10

منهج الدراسة.....14

أداة الدراسة.....15

مجتمع البحث..... 17

الدراسات السابقة.....18

الإطار النظري 36

الفصل الأول: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة.....37

المبحث الأول: نظرية دوامة الصمت.....37

المطلب الأول: سياق التأصيل لنظرية دوامة الصمت 37
المطلب الثاني: فروض نظرية دوامة الصمت 40
المطلب الثالث: صعوبات التعبير العلني حسب النظرية دوامة الصمت 42
المطلب الرابع: انتقادات النظرية بالربط مع البيئة الاتصالية الجديدة 44
المبحث الثاني: تفسير نظرية المجتمع التقليدي للتغير الاجتماعي 48
المطلب الأول: نظرية التحديث كنظرية من نظريات الاعلام التنموي 48
المطلب الثاني: نظرية التحديث حسب ليرنر 52
المطلب الثالث: نظام الحكم والوعي السياسي 57
المطلب الرابع: الدور التنموي للشبكات الاجتماعية 62

الفصل الثاني: عملية الترشيد الاتصالي للوعي السياسي في ظل الرقمنة 64
المبحث الأول: تخطي الصمت بالإقبال على المنصات الرقمية 64
المطلب الأول: مواجهة التعتيم الاعلامي و احتكارية المعلومة 64
المطلب الثاني: الأداء الاتصالي الديمقراطي 68
المطلب الثالث: اعلام المواطنة و صناعة المحتوى الرقمي 71
المطلب الرابع : تنشئة الوعي الجماهيري في البيئة الاتصالية الجديدة 74
المبحث الثاني: التجربة الاعلامية السياسية الجديدة 77
المطلب الأول: طبيعة الفاعلين في الشبكات الاجتماعية 78
المطلب الثاني: تقمص الأدوار القيادية 80
المطلب الثالث: دور التغذية الرجعية في تكوين القضايا السياسية 83
المطلب الرابع: الفعل التواصلي في المجال الافتراضي لدى هابرماس 85
المبحث الثالث: الدور السياسي الاتصالي للميديا الجديدة 90

المطلب الأول: التعبئة السياسية الرقمية 90
المطلب الثاني: مرحلة النضج السياسي للوعي الجماهيري 93
المطلب الثالث: مظاهر التحضر من خلال الوسائط الرقمية 97
المطلب الرابع: انعكاسات المشاركة السياسية الشبكية في الواقع 101

الإطار التطبيقي.....

تمهيد:.....105
التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون:..... 106
فئات الشكل 106
فئات المضمون 113
نتائج الدراسة 133

خاتمة: 136
قائمة المراجع:..... 137
فهرس الجداول:..... 148
فهرس الأشكال: 149
الملاحق..... 151
فهرس المحتويات: 160